

Distr.: General
29 April 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧*

الجزء الثالث عشر
حساب التنمية

الباب ٣٥
حساب التنمية

المحتويات

الصفحة

٤	لمحة عامة
٤	التوجه العام
٩	لمحة عامة عن الموارد

المرفقات

١١	الأول - المشاريع المقترحة تمويلها من حساب التنمية خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧
١١	ألف - برنامج الإحصاءات والبيانات
	باء - إعداد السياسات القائمة على الأدلة في مجال الحكومة الإلكترونية للنهوض بالبنية التحتية
٢٤	تكنولوجيا المعلومات وتقديم الخدمات الحكومية وإعمال المساءلة

* يصدر موجز للميزانية البرنامجية المعتمدة باعتباره الوثيقة A/70/6/Add.1.



الرجاء إعادة استعمال الورق

120615 100615 15-06756 (A)



- ٢٧ جيم - استراتيجيات التخفيف من أثر الخروج من فئة أقل البلدان نمواً
- ٢٩ دال - تعزيز قدرات مجموعة مختارة من البلدان النامية على تقييم التقدم المحرز نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة في سياق المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
- ٣٢ هاء - تحديد الموارد المالية المحلية اللازمة للتنمية المستدامة في الجنوب الأفريقي
- ٣٥ واو - رصد التقدم المحرز نحو الإدارة المستدامة للغابات
- ٣٨ زاي - إجراءات السياسة العامة المستندة إلى أدلة بشأن النهوض بالشباب في أفريقيا
- حاء - تنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة في بلدان مختارة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية
- ٤١ طاء - تسخير السياسات التجارية والزراعية لدعم صغار المزارعين وتعزيز الأمن الغذائي
- ٤٤ ياء - تسخير التجارة غير الرسمية عبر الحدود لتمكين المرأة والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي في منطقة البحيرات الكبرى
- ٤٧ كاف - القيمة المضافة من منتجات القطن الثانوية في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي
- ٥١ لام - تسخير السياسات الإنمائية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجنوب الأفريقي
- ٥٤ ميم - مؤشرات لتقييم القدرات الإنتاجية لغرض وضع سياسات تستند إلى الأدلة في البلدان النامية غير الساحلية
- ٥٧ نون - تسخير البيانات المتعلقة بنوعية الهواء لوضع السياسات في المجالين الصحي والبيئي في أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ
- ٦١ سين - تعزيز القدرة على إدارة المعلومات المستمدة من تقارير الشركات عن مدى توافر مقومات الاستدامة في أنشطتها في بلدان أمريكا اللاتينية
- ٦٤ عين - السياسات الحضرية الوطنية المستدامة والشاملة للجميع والقائمة على الأدلة في مجموعة مختارة من الدول العربية
- ٦٨ فاء - نظم المساءلة لقياس مدى صلاحية سياسات المدن المستدامة ورصدها والإبلاغ عنها في أمريكا اللاتينية
- ٧١ صاد - السياسات القائمة على الأدلة والمتعلقة بتحسين سلامة المجتمعات في مدن أمريكا اللاتينية وأفريقيا
- ٧٥ قاف - مواءمة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مع أطر التخطيط في أفريقيا
- ٧٨

٨٢	أطر المساءلة والسياسات القائمة على الأدلة لتخطيط التنمية في أفريقيا	راء -
٨٥	تحسين رصد الحماية الاجتماعية في أفريقيا	شين -
٨٩	نظم المساءلة بشأن الإدارة المستدامة للغابات في بلدان القوقاز وآسيا الوسطى	تاء -
		السياسات القائمة على الأدلة وآليات المساءلة بشأن الإسكان والتنمية الحضرية	ثاء -
٩١	المستدامين في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا	المستدامين في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا
٩٤	الطاقة المستدامة للجميع في أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى	حاء -
		البيانات الضخمة لقياس الاقتصاد الرقمي وتعزيزه في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر	ذال -
٩٧	الكاربي	الكاربي
		معالجة التحديات الاجتماعية - البيئية الجسام في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر	ضاد -
١٠١	الكاربي	الكاربي
١٠٥		جداول المدخلات والمخرجات للسياسات الصناعية والتجارية في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية	ألف ألف -
		التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في منطقة آسيا	ألف باء -
١١٠	والمحيط الهادئ	والمحيط الهادئ
		آليات مبتكرة للمؤسسات المالية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من أجل تمويل أنشطة مكافحة	ألف جيم -
١١٤	تغير المناخ	تغير المناخ
١١٨		السياسات القائمة على الأدلة للاستخدام المستدام للموارد الطبيعية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ	ألف دال -
١٢١		تطوير المؤسسات لتحسين تقديم الخدمات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في غربي آسيا	ألف هاء -
١٢٤	تعزيز العدالة الاجتماعية في بلدان مختارة في المنطقة العربية	ألف واو -
١٢٧	تيسير إنشاء الاتحاد الجمركي العربي	ألف زاي -
١٣١	..	قائمة موجزة بالمشاريع المقترح تمويلها من حساب التنمية خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧	التذييل -
١٣٤	موجز إجراءات المتابعة التي اتخذت لتنفيذ التوصيات ذات الصلة التي قدمتها هيئات الرقابة	الثاني -

لمحة عامة

الجدول ٣٥-١

الموارد المالية

(بدولارات الولايات المتحدة)

٢٨ ٣٩٨ ٨٠٠	الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ ^(١)
٢٨ ٣٩٨ ٨٠٠	مقترح الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ^(١)

(أ) بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

التوجه العام

١-٣٥ يتضمن الباب ٣٥ الاحتياجات من الموارد المتصلة بحساب التنمية. وتهدف الأنشطة المبرمجة في إطار هذا الباب إلى تحقيق أهداف برامج شتى من برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ وما يتصل بها من إنجازات متوقعة في مجال تنمية القدرات (A/69/6/Rev.1) التي تنفذ مشاريع حساب التنمية.

٢-٣٥ وعملا بالاقتراح الذي قدمه الأمين العام في تقريره المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" (A/51/950)، قررت الجمعية العامة في قرارها ١٢/٥٢ بء، في جملة أمور، أن تفتح في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ حسابا للتنمية. ووافقت الجمعية العامة في قرارها ٢٢١/٥٢ ألف على اعتماد قدره ١٣ ٠٦٥ ٠٠٠ دولار لحساب التنمية في إطار الباب ٣٤ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

٣-٣٥ ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٣٥/٥٢، الذي طلبت فيه الجمعية العامة تقريرا مفصلا عن مدى قابلية حساب التنمية للاستمرار وعن طرائق تنفيذه والأغراض المحددة لاستخدام الموارد وما يتصل بذلك من معايير الأداء، قدم الأمين العام تقريرا عن أعمال فكرة حساب التنمية (A/53/945). وبعد أن نظرت الجمعية العامة في ذلك التقرير وفي تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة (A/53/7/Add.12)، قررت في قرارها ١٥/٥٤ جملة أمور منها إنشاء حساب خاص متعدد السنوات للأنشطة الإنمائية التكميلية استنادا إلى برامج الخطة المتوسطة الأجل المعتمدة. وخلال فترات السنتين التسع الماضية (١٩٩٨-١٩٩٩ و ٢٠٠٠-٢٠٠١ و ٢٠٠٢-٢٠٠٣ و ٢٠٠٤-٢٠٠٥ و ٢٠٠٦-٢٠٠٧ و ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و ٢٠١٠-٢٠١١ و ٢٠١٢-٢٠١٣ و ٢٠١٤-٢٠١٥)، اعتمدت الجمعية العامة ٣١٥ مشروعا تُموّل من حساب التنمية.

٤-٣٥ وقررت الجمعية العامة في قرارها ٢٤٦/٦٠ إعادة تقدير تكاليف حساب التنمية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وترتب على ذلك زيادة بمبلغ ١٠٠ ٨٨٩ دولار في مرحلة الاعتماد الأولي لفترة السنتين المذكورة. وقد أعيد تقدير تكاليف حساب التنمية مرة أخرى في أثناء إعداد تقرير الأداء الأول عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، مما أسفر عن زيادة إضافية قدرها ٢٦ ٨٠٠ دولار. وقررت الجمعية العامة في قرارها ٢٥٢/٦١، الجزء الرابع، الفقرة ٥، أن ترصد لحساب التنمية مبلغاً قدره ٢,٥ مليون دولار كتدبير استثنائي فوري لمعالجة النقص في تحويل الموارد إلى الحساب منذ إنشائه. وقررت الجمعية العامة كذلك، بقرارها ٢٣٥/٦٢ ألف، الفقرة ٢ (د)، زيادة الاعتماد المدرج في إطار الباب ٣٤، حساب التنمية، بمقدار ٥ ملايين دولار لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وقررت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٣٨/٦٢، الجزء الثامن، الفقرة ١١، اعتماد مبلغ ٢,٥ مليون دولار لحساب التنمية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وقررت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٤٣/٦٤، الجزء الثالث عشر، الفقرة ١٤٠، اعتماد مبلغ إضافي قدره ٥ ملايين دولار لحساب التنمية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وأما بالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، فقد وافقت الجمعية العامة في قرارها ٢٤٨/٦٦ ألف على اعتماد كلي في إطار حساب التنمية مبلغه ٢٠٠ ٢٤٣ ٢٩ دولار، ووافقت الجمعية العامة في قرارها ٢٤٨/٦٨ على اعتماد كلي في إطار حساب التنمية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ مبلغه ٢٨ ٣٩٨ ٨٠٠.

٥-٣٥ وتستند المقترحات المبينة بتفصيل في مرفق هذه الملزمة بشأن استخدام هذه الموارد خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ للشطر العاشر إلى الإجراءات والترتيبات المتعلقة باستخدام حساب التنمية التي وافقت عليها الجمعية العامة في قراراتها ٢٢٠/٥٣ ألف و ٢٢٠/٥٣ بء و ١٥/٥٤ و ٢٤٩/٥٤ و ٢٣٧/٥٦ و ٢٤٦/٦٠ و ٢٥٢/٦١ و ٢٣٥/٦٢ و ٢٣٧/٦٢ و ٢٣٨/٦٢ و ٢٤٣/٦٤ و ٢٤٤/٦٤ و ٢٤٨/٦٦ و ٢٤٨/٦٨.

٦-٣٥ ويهدف حساب التنمية إلى تمويل مشاريع تنمية القدرات في المجالات ذات الأولوية في خطة الأمم المتحدة للتنمية التي تفيده البلدان النامية، استجابة للاحتياجات والطلبات المعرب عنها، ونزولاً عند التوصيات المقدمة والقرارات المتخذة في إطار العمليات الحكومية الدولية وهيئات الإدارة المعنية. ويتولى تنفيذ المشاريع ١٠ من الكيانات التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، وهي إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجان الإقليمية الخمس جميعها، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٧-٣٥ ويُعتبر حساب التنمية بالنسبة للكيانات المنفذة العشرة التابعة للأمانة العامة مرفق تمويل رئيسياً يعزز إمكانية استفادة الدول الأعضاء النامية من طائفة عريضة من المهارات المعيارية والخبرات التقنية والمنتجات التحليلية المتاحة لدى تلك الكيانات، بهدف مواصلة دعم البلدان في جهودها الإنمائية. ويشجع الحساب على التعاون الوثيق بين الكيانات، الأمر الذي يكفل التكامل والتآزر مع الأنشطة المترابطة، بما في ذلك

التنسيق الوثيق مع منسق الأمم المتحدة المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري لدى تنفيذ المشاريع ذات التركيز الوطني.

٨-٣٥ والموضوع العام للشطر العاشر من حساب التنمية، الذي أقرته اللجنة التوجيهية لحساب التنمية في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤ ووافق عليه وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بوصفه مدير برنامج الحساب، هو "دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تعزيز الإحصاءات والبيانات والسياسات القائمة على أدلة والمساءلة". وسيكون تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأهداف التنمية المستدامة (A/68/970)، وقرار الجمعية العامة أن يكون مقترح الفريق العامل المفتوح باب العضوية الوارد في ذلك التقرير هو الأساس الرئيسي لإدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (القرار ٣٠٩/٦٨)، والتقرير التجميعي للأمين العام (A/69/700)، والقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ستكون هذه الوثائق جميعها بمثابة المراجع الرئيسية التي يُعتمد عليها في برجة المشاريع.

٩-٣٥ وتشدّد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على أهمية تعزيز القدرات في مجال الإحصاءات والبيانات، باعتبار الإحصاءات الموثوقة والسليمة شرطا لازما لصياغة السياسات القائمة على الأدلة واتخاذ القرارات عن بينة. وينبغي تعزيز النظم الإحصائية الوطنية، باعتبارها الأساس الذي تقوم عليه الإحصاءات الرسمية الوطنية، كما ينبغي تحديد الثغرات القائمة في البيانات ومعالجتها على النحو المناسب. واعتبرت اللجنة التوجيهية لحساب التنمية، في هذا الصدد، أن الشطر العاشر من حساب التنمية يتيح فرصة للأمم المتحدة، المعترف لها منذ زمن طويل بكونها المرجع في وضع المعايير الإحصائية الدولية وتحديد المنهجيات الإحصائية، كي تتوجه نحو معالجة هذه المسألة البالغة الأهمية. وبناء على كامل التوصية المقدمة من اللجنة، قرر مدير برنامج حساب التنمية أن يدرج برنامجا مكرسا للإحصاءات والبيانات في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، بقيمة ١٠ ملايين دولار. ويجمع هذا النهج البرنامجي الجديد والمبتكر الكيانات العشرة المسؤولة عن التنفيذ التابعة للأمانة العامة، مستفيدا من الخبرات التقنية المتاحة لدى كل منها ومن مزاياها النسبية، سعيا إلى تحقيق هدف مشترك هو مساعدة البلدان النامية على مواجهة التحديات المتعلقة بالبيانات في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك تعزيز النظم الإحصائية الوطنية.

١٠-٣٥ وسيقوم البرنامج باعتباره كلا موحّدا ومهيكلًا، بدلا من أن يكون مزيجا من المشاريع والمقترحات المتفرقة، وسيستفيد مما يجري من حوارات ومحادثات ومباحثات ومناقشات حكومية دولية ستتشكل في ضوءها وتحدد الصيغة النهائية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة. وسيكون البرنامج قائما على الطلب وتتولى فيه البلدان زمام المبادرة، ومن المنتظر أن يستفيد من البرامج الإحصائية ومبادرات التمويل الأخرى لتحقيق قدر أوفر من الأثر المضاعف. وسيسعى فعليا إلى التعاون مع برامج تنمية القدرات الإحصائية المتاحة في الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، كما سيسعى إلى التواءم

والاتساق معها كيما يتحقق "توحيد الأداء" في منظومة الأمم المتحدة على نحو يعكس المسؤولية المشتركة بين جميع وكالات الأمم المتحدة عن تقديم الدعم للبلدان في وضع بنية تحتية للمعلومات تتسم بالفعالية والاستدامة.

١١-٣٥ وقد تمت برجة الأموال المتبقية في إطار الشطر العاشر، وتقدر قيمتها بمبلغ ١٨,٤ مليون دولار، حول موضوع حساب التنمية ووزعت على الكيانات وفقا لصيغ توزيع حساب الدعم في الماضي، حسبما أقرته اللجنة التوجيهية. وجاءت مقترحات المفاهيم المحددة في الميزانية البرنامجية المقترحة شديدة التركيز على السياسات القائمة على الأدلة ضمن مجالات خبرة كل كيان من الكيانات المنفذة. وتتناول العديد من هذه المقترحات عددا من الجهود التي تُبذل بالفعل، إما في إطار مبادرات سابقة اعتمادا على حساب التنمية، وإما بالاعتماد على الموارد الخارجة عن الميزانية، والتي تقرب البلدان أكثر من اعتماد وتنفيذ استراتيجيات وخطط وسياسات تصب في نهج التنمية المستدامة.

١٢-٣٥ ويستوفي البرنامج والمشاريع المقترحة المعايير التي وضعتها الجمعية العامة منذ إنشاء حساب التنمية. ويُنتظر من الكيانات المنفذة أن تستخدم القدرات البشرية والتقنية المتاحة في البلدان النامية، قدر الإمكان، لتحقيق أقصى قدر ممكن من نقل المعارف وتنمية المهارات والقدرات الوطنية، بوسائل منها التعاون بين بلدان الجنوب. وتستفيد المشاريع، التي يتوقع أن تكون قائمة على الطلب، من الميزة النسبية للكيانات المنفذة لكي تكون منسجمة مع التوجيه الاستراتيجي المقدم إلى الكيان المعني من الدول الأعضاء. ويُتوقع من الكيانات المنفذة أيضا أن تعمل معا بشكل وثيق وتستفيد من أوجه التآزر مع المبادرات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

١٣-٣٥ وقد أقرت اللجنة التوجيهية لحساب التنمية قائمة المشاريع المقترحة في اجتماعها المعقود في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ ووافق عليها مدير البرنامج في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ لتقديمها إلى الجمعية العامة كي تنظر فيها.

١٤-٣٥ ومول الحساب منذ إنشائه ما مجموعه ٣١٥ مشروعا لا يزال ١١١ منها مفتوحا و/أو يتطلب إشرافا في مجال إدارة البرامج، وتغطي الأشطر من ٧ إلى ٩ (باستثناء المذكرات المفاهيمية الثلاث والثلاثين المبينة في هذه الملزمة). وحسب المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام عن تنفيذ المشاريع الممولة من حساب التنمية (A/55/913) ووفقا لقرار الجمعية العامة ٥٦/٢٣٧، أنشئ حساب التنمية بوصفه حسابا متعدد السنوات يعاد برجة أرصده المالية. وقد دعا مدير البرنامج حتى الآن إلى عمليتين اثنتين لإعادة برجة الأرصدة المتبقية من عدة أشطر، ونتج عن ذلك ٢٥ مشروعا جديدا اتبعت فيها نفس معايير الانتقاء الصارمة التي اتبعت في الميزانيات البرنامجية المقترحة. وأضيف ١٢ مشروعا إلى الشطر السابع، بينما أُضيف ١٣ مشروعا إلى الشطر التاسع.

٣٥-١٥ واستدعى النمو المستمر في حساب التنمية تبسيط العمليات الداخلية ذات الصلة باستعراض وإقرار المذكرات المفاهيمية للمشاريع وتقديم مقترحات للمشاريع أكثر تفصيلاً. ويلقي هيكل حساب التنمية، الذي أقرته اللجنة التوجيهية في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤، ثم وافق عليه مدير البرنامج، على عاتق جهات التنسيق المعنية بحساب التنمية ضمن الكيانات المنفذة بنفس المسؤولية لضمان مستوى عالٍ من الجودة في المقترحات، حيث تُفحص هذه الأخيرة من خلال عملية داخلية لاستعراض النوعية قبل عرضها على فريق إدارة حساب التنمية ومجموعة ضمان النوعية في حساب التنمية. وقد كان لوظيفة موظف برامج معاون التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٦٨/٢٤٦ دعماً لتنفيذ المشاريع في إطار حساب التنمية إسهام كبير في التعجيل ببرمجة المشاريع عن طريق زيادة الموارد المحدودة من الموظفين المخصصة للإدارة اليومية لحساب التنمية. وتجدر الإشارة إلى أنه من بين مشاريع الشطر التاسع البالغ عددها ٤٦ مشروعاً، تم إقرار وتخصيص ٤٠ مشروعاً حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، مقارنة بـ ١٥ مشروعاً تم إقرارها في نهاية السنة الأولى من الشطر الثامن. وهذا التحسن الملحوظ في المرحلة الأولى من عملية البرمجة سيجتنب للكيانات وقتاً يصل إلى أربع سنوات لتنفيذ المشاريع، مما يؤدي إلى انخفاض في حالات التمديد الاستثنائية إلى ما بعد دورة السنوات الأربع وتحسين معدلات التنفيذ.

٣٥-١٦ ومن مهام إدارة حساب التنمية أيضاً الرصد والرقابة المتواصلان، بما في ذلك استعراض التقارير المرحلية السنوية، والتقارير المرحلية النهائية، والعمليات الإلزامية لتقييم المشاريع. واستفاد فريق حساب التنمية من خدمات موظف تقييم معاون متفرغ ممول وظيفته من خلال برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين. فقد قدم موظف التقييم المعاون المساعدة في إعداد وإطلاق عملية تقييم، بما في ذلك إصدار مبادئ التقييم التوجيهية التي تلتزم بها الكيانات في إجراء تقييماتها الخارجية. وخلال السنتين التي قدم فيها موظف التقييم الدعم، تم تحليل ٨١ من تقييمات المشاريع تحليلاً ضافياً وأدرجت الدروس المستخلصة في قاعدة بيانات داخلية يُعتمد عليها في دورة برمجة المشاريع الجديدة للشطر العاشر. وستُقدم تقييمات ٨٤ مشروعاً من الشطرين السابع والثامن في آذار/مارس ٢٠١٦. ويتعين استعراض تلك التقييمات واستخلاص الدروس المستفادة لإدراجها في التقرير المرحلي المقبل الذي سيُرفع إلى الجمعية العامة، ولتحسين برمجة الشطر الحادي عشر. وسيتعين الآن توفير وسائل جديدة لمواصلة الاضطلاع بمهام الرصد والتقييم دون دعم من موظف التقييم المتفرغ.

٣٥-١٧ وبالنظر إلى أن جوانب إدارة حساب التنمية لها جميعاً نفس الأهمية، وهي جوانب البرمجة والتنفيذ والرصد والتقييم، سيتعين على مدير البرنامج أن يتصدى لتحدي الحفاظ على أوجه التحسن القوية التي تحققت في البرمجة، وأن يكرس في الوقت نفسه الموارد من الموظفين اللازمة لمهام الرصد والتقييم قصد المساعدة على ضمان تنفيذ المشاريع في مواعيدها، بما في ذلك من خلال استعراض حالات تأخر التنفيذ وإعادة برمجة الأموال للمشاريع الجديدة دون الاستعانة بموظف تقييم متفرغ.

٢٠١٧-٢٠١٦	
١٠٤٧٠٠٠	الخبراء
٥٣٠٧١٠٠	سفر الموظفين
٢٠٢٣٠٠٠	الخدمات التعاقدية
٤٩٨٦٠٠	مصروفات التشغيل العامة
٢٣١٥٠٠	الأثاث والمعدات
٩٨٤٠٣٠٠	الحلقات الدراسية وحلقات العمل
٢٨٣٩٨٨٠٠	المجموع

المرفق الأول

المشاريع المقترح تمويلها من حساب التنمية خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

ألف - برنامج الإحصاءات والبيانات

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (١٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١ - أنهى الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأهداف التنمية المستدامة عمله في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٤، وقدم تقريره عن أهداف التنمية المستدامة لتنظر فيه الجمعية العامة وتتخذ بشأنه الإجراء المناسب (A/68/970). وقررت الجمعية العامة في قرارها ٦٨/٣٠٩ أن يكون مقترح الفريق العامل المفتوح باب العضوية الوارد في التقرير هو الأساس الرئيسي الذي يُستند إليه في إدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع التسليم بأنه سيُنظر في أفكار أخرى في أثناء عملية التفاوض الحكومية الدولية في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة.

٢ - وسلم الفريق العامل المفتوح باب العضوية في اقتراحه بأنه سيكون من المهم الرفع من مستوى توافر البيانات والإحصاءات وتيسير سبل الحصول عليها على نحو يساعد على رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. فالدول الأعضاء ستكون بحاجة إلى ضمان توافر القدرات والآليات الوطنية اللازمة لقياس إنجازاتها ورصدها والإبلاغ عنها على نحو مستدام. ومن ثم فإن من أولويات الأمم المتحدة الرئيسية تقديم المساعدة إلى البلدان في تعزيز النظم الإحصائية الوطنية التي تشكل بدورها أساس الإبلاغ على المستويات المحلي والوطني والإقليمي والعالمي. ويستتبع هذا الجهد وضع منهجيات ونهج وأدوات وتقنيات جديدة في مجال الإحصاءات.

٣ - ويجب أن يُجرى للطلب المتوقع على البيانات من حيث نطاقها وتصنيفها وحسن توقيتها ونوعيتها، والذي سيزيد كثيرا في فترة ما بعد عام ٢٠١٥، تقييم في ضوء البيانات المتاحة حاليا وقدرات البلدان على إنتاج الإحصاءات والبيانات الوطنية. فإن ٥٠ في المائة من البلدان، على سبيل المثال، لا تنتج إحصاءات حيوية انطلاقا من بيانات التسجيل المدني. وأما الإبلاغ الحالي عن الأهداف الإنمائية للألفية فيرجع إلى حد بعيد إلى جهود الرصد التي تبذلها على الصعيد العالمي الوكالات الدولية بالاستناد إلى التقديرات، وهو ليس وليد

- إبلاغ وطني. والشروط الجديدة المطلوب توافرها في البيانات لقياس أهداف وغايات التنمية المستدامة المقترحة والإبلاغ عنها ستطرح صعوبات حتى لأكثر النظم الإحصائية الوطنية تطوراً.
- ٤ - وقد أنشأ الأمين العام في آب/أغسطس ٢٠١٤ فريق الخبراء الاستشاري المستقل المعني بتسخير ثورة البيانات لأغراض التنمية المستدامة ليسدي الفريق المشورة بشأن السبل الكفيلة بسد ثغرات البيانات وتعزيز القدرات الإحصائية الوطنية. وشدد الفريق الاستشاري في تقريره على أن البيانات دعامة أساسية لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، كما أنها الأساس الذي يُستند إليه في اتخاذ القرارات عن بينة من الأمور وإعمال المساءلة، وأوصى بأن تتولى الأمم المتحدة دوراً قيادياً قوياً في هذا المجال. وينبغي إنشاء تيار تمويلي جديد لتنمية القدرات الإحصائية، وتعبئة الموارد المحلية والخارجية، وتعزيز دور المكاتب الإحصائية الوطنية في مهمتها التنسيقية. ودعا التقرير إلى تقديم اقتراح لتحسين الترتيبات القائمة بهدف التشجيع على تنمية القدرات ونقل التكنولوجيا، الأمر الذي ينبغي أن يشمل تأهيل الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تطوير الإحصاءات لتحسين الأداء في التخطيط المنسق والطويل الأجل، وفي تحديد الاستثمارات السليمة.
- ٥ - وأوصى الأمين العام، في الفقرة ١٤٣ من تقريره التجميعي بشأن أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ (A/69/700)، بإنشاء برنامج عمل شامل بشأن البيانات تحت إشراف اللجنة الإحصائية بالأمم المتحدة. ويدخل ضمن هذا الجهد بناء توافق في الآراء على الصعيد العالمي، ووضع مبادئ ومعايير قابلة للتطبيق في مجال البيانات، وإنشاء شبكة جامعة لشبكات الابتكار في مجال البيانات للنهوض بالابتكار والتحليل، وتيار جديد من التمويل المبتكر لدعم القدرات الوطنية في مجال البيانات، وشراكة عالمية في مجال البيانات لتعزيز القيادة والحوكمة. ويبرز التقرير التجميعي، بوجه خاص، أن كفاية القدرات الإحصائية الوطنية والدولية، ودقة المؤشرات، وتوافر مجموعات بيانات موثوقة في الوقت المناسب ومصادر بيانات جديدة وغير تقليدية والتصنيف الأوسع والمنتظم بغرض الكشف عن أوجه التفاوت، كلها من الأمور الجوهرية لتنفيذ الخطة الجديدة.
- ٦ - ويركز حساب التنمية، منذ إنشائه، تركيزاً قوياً على الإحصاءات، حيث إن ما يزيد عن ٤٠ من المشاريع التي نُفذت قدمت الدعم لنقل المعارف بشأن المنهجيات والأدوات والأساليب الإحصائية. والبرنامج المقترح بشأن الإحصاءات والبيانات في إطار الشطر العاشر نهج جديد ومبتكر، يجمع الكيانات المنفذة العشرة التابعة للأمانة العامة، مستفيداً مما لدى كل منها من خبرات تقنية ومزايا نسبية، بهدف مشترك هو مساعدة البلدان النامية على مواجهة التحديات التي تطرحها خطة التنمية الجديدة في مجال البيانات. وسينفذ البرنامج باعتباره كلا موحدًا ومهيكلًا، وليس مزيجاً من المشاريع والمقترحات المتفرقة، وسيستفيد مما يجري من حوارات ومحادثات ومباحثات ومناقشات حكومية دولية ستتشكل في ضوءها وتتحدد الصيغة النهائية لخطة التنمية وأهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. وسيستمر تطوير البرنامج والتوسع فيه

مع توالي أطوار المناقشات والمفاوضات الحكومية الدولية، خلال عام ٢٠١٥، بنية إطلاق أنشطة في إطار البرنامج مباشرة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، بعد موافقة الجمعية العامة.

٧ - ويستجيب البرنامج صراحة لهدفين اثنين صاغهما الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة في إطار الهدف ١٧ (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة)، تحت عنوان "البيانات والرصد والمساءلة" من أهداف التنمية المستدامة، على النحو المبين أدناه:

(أ) الهدف ١٧-١٨: تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، ونوع الجنس، والسن، والانتماء العرقي، والانتماء الإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي، وغير ذلك من الخصائص ذات الأهمية في السياقات الوطنية، بحلول عام ٢٠٢٠؛

(ب) الهدف ١٧-١٩: الاستفادة من المبادرات القائمة لوضع مقاييس للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تكمل الناتج المحلي الإجمالي، ودعم بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية، بحلول عام ٢٠٣٠.

رؤية البرنامج ومبادئه الرئيسية

٨ - دعا الأمين العام منظومة الأمم المتحدة إلى أن تكون "مهياًة لتحقيق الغرض المنشود" لكي تساهم بفعالية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. وطلب من المنظومة التفكير في أساليب عمل مختلفة، مع التركيز على إرساء ثقافة من التعاون والمساءلة الجماعية لتحقيق النتائج وإحداث الأثر المرجو على المستوى القطري بالاستناد إلى الاستراتيجيات والأولويات الوطنية.

٩ - وفي إطار البرنامج المقترح بشأن الإحصاءات والبيانات، ستعمل الكيانات المنفذة العشرة، بالتعاون الوثيق فيما بينها، على تعزيز قدرات النظم الإحصائية الوطنية في البلدان النامية كي تكون أقدر على الاستجابة بطريقة منهجية واستراتيجية للطلبات المتزايدة على البيانات التي ستنجح عن الاعتماد المتوقع لأهداف التنمية المستدامة. والكيانات المنفذة شركاء قدامى وموثوقون للمكاتب الإحصائية الوطنية والنظم الإحصائية الوطنية، وتملك خبرات وتجارب تقنية كبيرة، وهو ما يجعلها في وضع فريد يتيح لها تقديم المساعدة إلى البلدان في التغلب على هذا التحدي. وسيقدم البرنامج توجيهات بشأن التحسينات اللازمة لتعزيز الأطر والترتيبات المؤسسية داخل المكاتب الإحصائية الوطنية، بما في ذلك إجراءات العمليات الإحصائية ذات الصلة. وسيتعين بعد ذلك تكييف هذه التوجيهات مع خصائص الترتيبات الإحصائية الرسمية الراهنة في بلد من البلدان. وسيعالج البرنامج أيضاً الثغرات القائمة في البيانات في مجالات مواضيعية محددة، جامعا بين النهج الشامل والمطالب القطاعية المحددة، وفق ما تحدده الدول الأعضاء.

١٠ - ووافقت اللجنة التوجيهية لحساب التنمية على المبادئ الأساسية التي سيسترشد بها في وضع وتنفيذ برنامج حساب التنمية المتعلق بالإحصاءات والبيانات، وهي كالآتي:

- (أ) الاستجابة لاحتياجات السياسات من البيانات - يركز إطار السياسات العالمي على كل من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨)، وتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأهداف التنمية المستدامة (A/68/970) والتوجهات المستقبلية لمداورات الجمعية العامة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي أيضا أن تؤخذ في الاعتبار أطر السياسات الإقليمية والوطنية ذات الصلة بالموضوع، حسب الاقتضاء؛
- (ب) تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية - الهدف الأساسي للبرنامج هو تعزيز النظم الإحصائية الوطنية بغية تلبية الاحتياجات من البيانات عموما اللازمة لأهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما يضمن إعداد إحصاءات وطنية ومحلية وإقليمية دقيقة ومناسبة التوقيت لأغراض التنمية المستدامة بناء على المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية؛
- (ج) مساندة الطلب وتسليم زمام المبادرة للبلدان - ينبغي للبرنامج أن يستند إلى الطلب على الصعيد القطري وأن يعكس احتياجات الدول الأعضاء النامية وأولوياتها، وأن ينشئ في الوقت نفسه أساسا متينا؛
- (د) الاستفادة من المزايا النسبية للكيانات المنفذة للمشاريع الممولة من حساب التنمية ومن التعاون الوثيق بين هذه الكيانات - ينبغي للبرنامج أن ينفذ بالتنسيق والتعاون الوثيقين بين الكيانات المنفذة للمشاريع الممولة من الحساب، بحيث يستفيد من قدراتها المشتركة، ومواطن قوتها الفريدة في مجال الإحصاءات، وقدرتها على التكيف مع تحديات المستقبل؛
- (هـ) التواءم والاتساق مع برامج الكيانات الأخرى - ينبغي للبرنامج أن يسعى جاهدا إلى التعاون والتواءم والاتساق مع برامج تنمية القدرات الإحصائية التابعة لكيانات الأمم المتحدة الأخرى كي تستطيع منظومة الأمم المتحدة "توحيد الأداء"، وهو ما سيعكس المسؤولية المشتركة لجميع وكالات الأمم المتحدة عن تقديم الدعم إلى البلدان في وضع بنية تحتية للمعلومات تكون فعالة ومستدامة. وفي سياق مبادرة "التلاؤم مع الغرض المنشود"، أبرزت وكالات عديدة تابعة للأمم المتحدة الإحصاءات والبيانات بوصفها واحدة من أشد المسائل أهمية التي ينبغي العناية بها؛
- (و) تشجيع المشاركة والتمويل الخارجيين - ينبغي للبرنامج أن يشجع التنسيق مع الوكالات والمنظمات غير التابعة للأمم المتحدة، كما ينبغي له أن يشجع مشاركتها، إذ يجتد انضمامها إلى البرنامج سواء من خلال تنفيذ مبادرات موازية أو من خلال تقديم تمويل إضافي مكمل لبرنامج حساب التنمية.

وينبغي أن يستخدم البرنامج، من خلال عمله المباشر مع المكاتب الإحصائية الوطنية، كأداة لتعبئة التبرعات من أجل زيادة المبادرات التي تتبع نهجا شاملا يعطي الجهود المبذولة فعالية طويلة الأمد؛

(ز) الاستفادة من المبادرات القائمة - ينبغي للبرنامج أن يستفيد من المبادرات القائمة و/أو المتواصلة للكليات المنفذة في مجال تنمية القدرات، حيثما أمكن ذلك؛

(ح) الصلة بوضع السياسات القائم على الأدلة وبالمساءلة - تشكل الإحصاءات والبيانات شرطا لازما للسياسات القائمة على الأدلة ولإعمال المساءلة. وينبغي أن يركز البرنامج وعناصره بوضوح على هذا الترابط. فإنه إن لم يوجد اهتمام من واضعي السياسات الوطنيين بمجالات محددة ولم توجد آلية للمساءلة، ستكون الأنشطة محدودة من حيث أثرها واستدامتها؛

(ط) التكيف مع احتياجات البلدان وتطور جدول الأعمال - سيحافظ البرنامج على المرونة للتكيف مع الاحتياجات المحددة للبلدان لأن جدول أعمال الإحصاءات يتطور على نحو يتماشى مع قرارات الجمعية العامة بشأن أهداف التنمية المستدامة. وسيسترشد البرنامج أيضا بالقرارات والتوصيات المقبلة للجنة الإحصائية للأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الإحصائية التابعة للأمم المتحدة.

التركيز الموضوعي للبرنامج

١١ - سيتناول البرنامج الترتيبات المؤسسية المطلوبة في البلدان وسيركز بشكل خاص على إنشاء أو تعزيز النظم الإحصائية الوطنية من أجل قياس ورصد أهداف التنمية المستدامة، مما سيساعد على تكيف الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات أو الخطط المماثلة. وسيقدم البرنامج الدعم للمناقشات الوطنية على مستوى السياسة العامة بشأن الأولويات المتعلقة برصد أهداف التنمية المستدامة، وسيهدف، حيثما أمكن، إلى وضع استراتيجيات وطنية مبنية على الأولويات والقدرات ومراعية للثغرات على الصعيد الوطني، بالنظر إلى التسليم بأن الحكومات هي التي تقود تنفيذ الأهداف ورصدها. وستدرج الأبعاد المحلية والإقليمية والعالمية للرصد والإبلاغ والقابلية للمقارنة، حسب الاقتضاء. وسيقدم البرنامج الدعم للنظم الإحصائية الوطنية في تنفيذ إطار المؤشرات والرصد المتعلق بأهداف التنمية المستدامة وما يرتبط بها من مؤشرات. وسيكون تحديث النظم الإحصائية عنصرا آخر من عناصر البرنامج الرئيسية، الذي سيتناول، عند الاقتضاء، إمكانية اعتماد توصيات بشأن ثورة في البيانات واستخدام التكنولوجيات الجديدة والبيانات الضخمة، بما في ذلك استخدام البيانات الجغرافية - المكانية. وتستفيد هذه العناصر من العلاقة الخاصة والميزة النسبية المطلقة للكليات المنفذة التابعة للأمانة العامة من أجل تقديم الدعم والمشورة الاستراتيجية إلى المكاتب الإحصائية الوطنية بشأن الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة ورصدها. وستمكن عناصر البرنامج الشاملة هذه المكاتب الإحصائية الوطنية من التعامل بشكل أفضل مع المبادرات الإحصائية الجديدة المتعلقة ببيانات أهداف التنمية المستدامة المنبثقة عن مصادر مختلفة وهي، بالتالي، ستشكل استفادة فعالة من الموارد الضئيلة نسبيا المتاحة في إطار

البرنامج. وينبغي هذا النهج أيضا على الدور القيادي الذي تضطلع به الأمانة العامة في صياغة الاستجابة والاستراتيجية فيما يتعلق بجمع البيانات ورصد تحقيق الأهداف.

١٢ - وسيركز البرنامج أيضا على معالجة ثغرات محددة تعتري البيانات اللازمة لرصد أهداف التنمية المستدامة (المسائل القطاعية والناشئة) التي ستتطلب تطويرا مفاهيميا ومنهجيا، مع الاستفادة من الدور القيادي للكيانات المنفذة في مجالات قطاعية/مواضيعية محددة. والجهود التي ستبذل في إطار التركيز على هذا المجال لن تكون جهودا معزولة لا تؤثر سوى في جزء صغير جدا من خطة أهداف التنمية المستدامة، بل ستكون جهودا متكاملة ترمي إلى وضع منهجيات ومعايير إحصائية يمكن أن يستند إليها عند بناء القدرات الوطنية في مجال الإحصاءات والبيانات. وستحدد العناصر المواضيعية/القطاعية من خلال مناقشات الكيانات المنفذة وتبعا لطلب الدول الأعضاء. وعموما، ينبغي أن يستفيد البرنامج من القدرات الأساسية للكيانات، ولا سيما في مجال العمل المنهجي، وأن يوسعها بعد ذلك من خلال نهج كلية وأخرى جماعية.

١٣ - وسيشمل البرنامج عنصرا للتعلم الإلكتروني يكمل الأنشطة الفعلية المنظمة على الصعيد الوطني والمحلي والإقليمي والعالمي من أجل ضمان قدر أوفر من الأثر المضاعف وتوفير التدريب المستمر لجمهور أوسع بكثير.

١٤ - وعلى وجه الخصوص، يمكن تحديد مستويات التدخل التالية: (أ) البيئة المؤسسية؛ (ب) عمليات إنتاج الإحصاءات؛ (ج) المجالات المواضيعية المحددة؛ (د) التسخير والشراكات والتنسيق.

معالجة البيئة المؤسسية

١٥ - تمثل الترتيبات القانونية والمؤسسية، والترتيبات التنظيمية داخل النظام الإحصائي الوطني، والعلاقة مع واضعي السياسات الوطنيين، فضلا عن الموارد البشرية (عما في ذلك التدريب والاحتفاظ بالموظفين)، بعض العناصر التي تشكل البيئة أو الظروف التي تعمل فيها النظم الإحصائية الوطنية. وتحدد هذه الظروف المترابطة، إلى حد كبير، إمكانيات وقدرة النظم الإحصائية على تحقيق النواتج الإحصائية، وعلى وجه الخصوص، المؤشرات المطلوبة لرصد أهداف وغايات التنمية المستدامة. وللعديد من البلدان موارد مالية محدودة لمعالجة الثغرات؛ ولذلك، فجمع الأموال سيكون أمرا أساسيا.

تحسين عمليات إنتاج الإحصاءات

١٦ - يمثل تحسين القائم من عمليات إنتاج الإحصاءات مستوى آخر من التدخل. ويرد أدناه وصف لمجال تركيز هذا الجهد.

١٧ - ويمكن تقسيم عملية إنتاج الإحصاءات على النحو التالي: تحديد احتياجات المستخدمين، وتصميم النواتج التي تستجيب لهذه الاحتياجات، وتصميم الأدوات المناسبة لجمع البيانات (أساليب جمع البيانات)، وجمع البيانات، وتجهيز البيانات، وتحليل البيانات، ونشر البيانات وتقييمها. ولا بد من تحسين هذه الأنشطة من أجل تحقيق تنظيم لعملية إنتاج الإحصاءات يتسم بالفعالية والكفاءة، قادر على الاستجابة للاحتياجات المتزايدة من البيانات من أجل أهداف التنمية المستدامة. وسيركز البرنامج على تحسين عمليات إنتاج الإحصاءات في مجالات إحصائية متعددة من خلال، على سبيل المثال، تحديث العمليات (بما في ذلك تحقيق التكامل بين البيانات)، وإنشاء بنية تحتية رئيسية (مثلا، استخدام تصنيفات وسجلات أعمال تجارية موحدة)، أو باستخدام مصادر بيانات جديدة، مثل المعلومات الجغرافية - المكانية.

الاستجابة لمجالات مواضيعية محددة

١٨ - تمثل الاستجابة لمتطلبات محددة من أجل أهداف التنمية المستدامة، وخاصة منها المتطلبات المواضيعية، المستوى الثالث من التدخل. ويرد أدناه وصف لمجال تركيز هذا الجهد.

١٩ - من الضروري أن يلي النظام الإحصائي العالمي احتياجات محددة تترتب عن أهداف التنمية المستدامة تشمل أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة جميعها (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي)، وهي احتياجات جديدة لم يتم التصدي لها من قبل. وبناء على ذلك، سيضع البرنامج أساليب منهجية جديدة أو سيكيف أخرى موجودة من أجل مؤشرات أو أهداف محددة وسيساعد البلدان على سد الثغرات في البيانات وتلبية الحاجة إلى تصنيف البيانات ووضع خطط أساس إحصائي. وينبغي أن يكون اختيار المجالات مبنيا على الطلب القطري، والميزة النسبية لقدرات الكيانات المنفذة، وعلاقتها المحتملة بالعمليات التحليلية والمعارية في هذا المجال. ويمكن توسيع نطاق هذا العمل المنهجي على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي من أجل مساعدة البلدان على قياس أهداف التنمية المستدامة ورصدها.

التسخير والشراكات والتنسيق

٢٠ - تمشيا مع المبادئ الأساسية المبينة أعلاه، ينبغي للبرنامج أن يستفيد من المبادرات الأخرى ومبادرات التمويل من أجل تعزيز القدرات الإحصائية كي يحقق قدرا أكبر من الأثر المضاعف. وينبغي للبرنامج ومنفذه أن يعملوا في شراكة وثيقة مع منظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة المعنية الأخرى، على أساس "التلاؤم مع الغرض المنشود"، من أجل وضع المنهجيات وتطويرها.

موجز الميزانية (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)	هدف المنظمة: تعزيز القدرة الإحصائية للبلدان النامية من أجل قياس أهداف التنمية المستدامة ورصدها والإبلاغ عنها بطريقة دقيقة وموثوق بها ومناسبة التوقيت بغية وضع سياسات قائمة على الأدلة
المساعدة المؤقتة العامة ٣٥٠,٠	
الخبراء الاستشاريون ٣٠٠٠,٠	
فريق الخبراء ٧٥٠,٠	العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، البرنامج الفرعي ٤ (الإحصاءات)؛ والتجارة والتنمية، البرنامج الفرعي ١ (العولمة والترابط والتنمية)؛ والمستوطنات البشرية، البرنامج الفرعي ٧ (البحوث وتنمية القدرات)؛ والمراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية، البرنامج الفرعي ٦ (البحوث وتحليل الاتجاهات والأدلة الجنائية)؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، البرنامج الفرعي ٤ (الإحصاءات)؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، البرنامج الفرعي ٧ (الإحصاءات)؛ والتنمية الاقتصادية في أوروبا، البرنامج الفرعي ٣ (الإحصاءات)؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، البرنامج الفرعي ١١ (الإحصاءات)؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا، البرنامج الفرعي ٥ (استخدام الإحصاءات في وضع سياسات تستند إلى الأدلة)
الخدمات التعاقدية ٧٠٠,٠	
مصروفات التشغيل ٢٠٠,٠	
الحلقات الدراسية	
وحلقات العمل ٣٢٠٠,٠	
المجموع ١٠٠٠٠,٠	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(مؤشر الإنجاز ١-١) عدد البلدان المستهدفة التي اعتمدت استراتيجيات وطنية منقحة لتطوير الإحصاءات استنادا إلى مدخلات من البرنامج	(الإنجاز المتوقع ١) تحسين قدرة البلدان النامية على تعزيز البيئات المؤسسية الإحصائية من أجل قياس أهداف التنمية المستدامة ورصدها والإبلاغ عنها
(مؤشر الإنجاز ٢-١) عدد المشاركين القطريين المدربين الذين يؤكدون زيادة في فهم الترتيبات المؤسسية اللازمة لقياس أهداف التنمية المستدامة	
(مؤشر الإنجاز ٣-١) عدد البلدان التي تنشئ آليات مؤسسية لتعزيز الحوار بين مستخدمي ومنتجي الإحصاءات في سياق أهداف التنمية المستدامة	

<p>(مؤشر الإنجاز ٢-١) عدد عمليات إنتاج الإحصاءات التي أدخلت عليها تحسينات في البلدان من أجل قياس مؤشرات وغايات محددة متعلقة بأهداف التنمية المستدامة بناء على مدخلات من البرنامج</p>	<p>(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز القدرة في البلدان النامية على تحسين عمليات إنتاج الإحصاءات بغية تلبية الاحتياجات المتزايدة من البيانات في مجالات إحصائية متعددة</p>
<p>(مؤشر الإنجاز ٣-١) عدد البلدان التي شرعت في الإبلاغ في مجالات جديدة قدم البرنامج الدعم فيها</p>	<p>(الإنجاز المتوقع ٣) تعزيز القدرة في البلدان النامية على قياس ورصد المؤشرات والغايات في مجالات جديدة للإحصاءات والبيانات</p>
<p>(مؤشر الإنجاز ٤-١) عدد الشراكات المنشأة داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل تقديم الدعم لتعزيز العمل الإحصائي على الصعيد الوطني في سياق أهداف التنمية المستدامة باستخدام مدخلات البرنامج</p>	<p>(الإنجاز المتوقع ٤) تعزيز تسخير وشراكات وتعاون منظومة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين لمساعدة البلدان على تعزيز نظمها الإحصائية الوطنية بغية قياس أهداف التنمية المستدامة</p>
<p>(مؤشر الإنجاز ٤-٢) عدد الشراكات المنشأة مع شركاء خارجيين لتقديم الدعم من أجل تعزيز العمل الإحصائي على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والدولي</p>	<p>(مؤشر الإنجاز ٤-٣) عدد البلدان التي يدعمها البرنامج في تعبئة الموارد المالية من أجل تعزيز النظم الإحصائية الوطنية</p>

الأنشطة الرئيسية

٢١ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (النشاط ١-١) تنظيم حلقات عمل إقليمية/دون إقليمية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف وغايات ومؤشرات التنمية المستدامة، وتنفيذ إطار المؤشرات والرصد الذي يلزم؛
- (النشاط ١-٢) إيفاد بعثات لتقديم الاستشارة والمشورة إلى البلدان المستهدفة بهدف إجراء تحليل للثغرات يستعرض البيئة المؤسسية، وإعداد استراتيجيات وطنية منقحة لتطوير الإحصاءات وخطة تنفيذ من أجل رصد أهداف وغايات التنمية المستدامة؛
- (النشاط ١-٣) تنظيم حلقات عمل وطنية لأصحاب المصلحة المتعددين بهدف تحديد الاستراتيجيات الوطنية والتوعية بها بهدف تطوير الإحصاءات ومعالجة استراتيجيات بناء القدرات الوطنية في مجالات محددة؛

- (النشاط ١-٤) تنظيم حلقات عمل دون إقليمية/دولية من أجل تبادل الدروس المستفادة من تنقيح الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات؛
- (النشاط ١-٥) إيغاد بعثات استشارية إلى بلدان مختارة بغية تقديم المساعدة في تعزيز أطرها المؤسسية؛
- (النشاط ٢-١) تحديد عمليات إنتاج الإحصاءات التي من شأن إدخال تحسينات عليها أن يساعد في تعزيز كبير لقياس البيانات وجمعها من أجل أهداف التنمية المستدامة، وأن يؤدي إلى زيادة كفاءة وفعالية عمليات إنتاج الإحصاءات؛
- (النشاط ٢-٢) تقديم خبر استشاري للمساعدة في وضع توجيهات و/أو منهجيات و/أو كتيبات منقحة بشأن عمليات إنتاج الإحصاءات بغية جمع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛
- (النشاط ٢-٣) عقد اجتماعات لفريق الخبراء من أجل تنقيح التوجيهات و/أو المنهجيات و/أو الكتيبات المتعلقة بعمليات إنتاج الإحصاءات بغية جمع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛
- (النشاط ٢-٤) وضع الصيغة النهائية للكتيبات/التوجيهات من أجل حلقات العمل التدريبية المتعلقة بجمع مؤشرات أهداف الإنمائية المستدامة؛
- (النشاط ٢-٥) تنظيم حلقات عمل وطنية لتدريب الإحصائيين بشأن التوجيهات/المنهجيات المنقحة من أجل عمليات الإنتاج بغية جمع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛
- (النشاط ٢-٦) إيغاد بعثات استشارية لمساعدة البلدان على تنفيذ عمليات الإنتاج المنقحة؛
- (النشاط ٢-٧) تنظيم حلقات عمل إقليمية/دون إقليمية/دولية لتبادل الدروس المستفادة من تنفيذ عمليات الإنتاج الجديدة/المنقحة ولتعميم المعلومات على جمهور أوسع؛
- (النشاط ٢-٨) نشر أفضل الممارسات والدروس المستفادة في الاجتماعات الإحصائية الدولية/الإقليمية؛
- (النشاط ٢-٩) وضع الصيغة النهائية لكتيبات عن المنهجيات وتكييف الكتيبات مع السياقات القطرية أو الإقليمية المحددة؛
- (النشاط ٢-١٠) وضع دورات للتعليم الإلكتروني على الصعيدين الإقليمي/دون الإقليمي و/أو الدولي بشأن العمليات الجديدة/المنقحة؛
- (النشاط ٢-١١) نشر الدروس المستفادة من خلال المواقع الشبكية والمنشورات؛
- (النشاط ٣-١) صياغة كتيبات/مبادئ توجيهية بشأن منهجيات جديدة لعمليات جمع البيانات وإنتاج الإحصاءات فيما يتعلق بعدد محدود من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛
- (النشاط ٣-٢) تنظيم اجتماعات لأفرقة الخبراء من أجل تنقيح المنهجيات و/أو الكتيبات؛

(النشاط ٣-٣) وضع الصيغة النهائية للكتيبات من أجل حلقات العمل التدريبية المتعلقة بعمليات جمع البيانات وإنتاج الإحصاءات في ما يخص عددا محدودا من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛

(النشاط ٤-٣) تنظيم حلقات عمل وطنية لتدريب الإحصائيين على المنهجيات الجديدة؛

(النشاط ٥-٣) إيفاء بعثات استشارية لمساعدة البلدان على تنفيذ المنهجيات الجديدة؛

(النشاط ٦-٣) تنظيم حلقات عمل إقليمية/دون إقليمية/دولية لتبادل الدروس المستفادة من تنفيذ المنهجيات الجديدة وتعميم المعلومات على جمهور أوسع؛

(النشاط ٧-٣) تنظيم أنشطة موازية وحلقات عمل في الاجتماعات الدولية من أجل تدريب الإحصائيين على استخدام المنهجيات؛

(النشاط ٨-٣) وضع الصيغة النهائية لكتيبات المنهجيات وتكييف الكتيبات مع السياقات القطرية أو الإقليمية المحددة؛

(النشاط ٩-٣) وضع دورات للتعليم الإلكتروني على الصعيدين الإقليمي/دون الإقليمي و/أو الدولي بشأن المنهجيات الجديدة؛

(النشاط ١٠-٣) نشر الدروس المستفادة من خلال المواقع الشبكية والمنشورات؛

(النشاط ١-٤) العمل مع منظومة الأمم المتحدة والشركاء الخارجيين على الاستفادة من البرامج الإحصائية القائمة وإقامة الشراكات؛

(النشاط ٢-٤) التعاون مع الشركاء في تنفيذ البرنامج على الصعيدين الوطني/الإقليمي والعالمي في المجالات المحددة للإحصاءات؛

(النشاط ٣-٤) تنسيق الأنشطة البرنامجية مع الشركاء والبلدان المستهدفة.

٢٢ - وهذه الأنشطة المبينة تقريبية جدا، وستنقح بناء على وثيقة البرنامج الأكثر تفصيلا.

ترتيبات التنفيذ

٢٣ - بالنظر إلى الطلبات الهائلة التي ستوجه إلى الأمم المتحدة لتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء النامية في مجال الإحصاءات والبيانات من أجل قياس ورصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، اقترحت اللجنة التوجيهية لحساب التنمية أن يحدد المبلغ المخصص للبرنامج المتعلق بالإحصاءات والبيانات في حدود ١٠ ملايين دولار، وهو ما يمثل حوالي ٣٥ في المائة من الموارد المرصودة للشطر العاشر. وأيد وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الذي هو مدير برنامج حساب التنمية، هذا الاقتراح. ومن العوامل الرئيسية في اتخاذ

هذا القرار التزام الكيانات المنفذة العشرة بالعمل عن كثب معا في تخطيط وتنفيذ مختلف عناصر البرنامج، مساهمةً بشكل جماعي في تنفيذ البرنامج العام.

٢٤ - واقترحت اللجنة التوجيهية لحساب التنمية أيضا القيام في البداية ببرمجة ٥٠ في المائة فقط من الأموال المقررة، وبالتالي توفير ما يكفي من المرونة في تخصيص الموارد للكيانات للاستجابة لطلبات الدول الأعضاء النامية وتقييم جوانب خطة التنفيذ التي قد يلزم إدخال تحسينات عليها. ويتوخى تخصيص السنتين الأوليين من البرنامج لإجراء تقييم للاحتياجات، وتحديد الثغرات الحرجة، وتعزيز الحوار بين الأوساط الإحصائية ومقرري السياسات على الصعيد الوطني، ووضع منهجيات وأدوات إحصائية جديدة، وتنفيذ الأدوات الإحصائية القائمة التي يمكن أن تساعد على قياس جوانب معينة من أهداف التنمية المستدامة.

٢٥ - وتختلف ظروف ومرحلة التطور الإحصائي وكذلك احتياجات البلدان من البيانات وأولوياتها في هذا المجال حسب المنطقة والمنطقة الفرعية. وسيكون دور اللجان الإقليمية في تقييم الثغرات الحرجة داخل منطقتها ووضع خطة عمل لمعالجة هذه الثغرات ضمن الموارد المحدودة للبرنامج أمرا حاسما في نجاح البرنامج. ومن المتوخى أن يستهدف عنصر فرعي من النهج الإقليمي عددا محدودا من البلدان في كل منطقة يفترض أن تحصل على الدعم من خلال تدخلات متعددة، وذلك من أجل تحقيق نتائج أكثر وأثر أكبر، لا سيما في المجالات الشاملة مثل تعزيز آليات التنسيق الوطنية وتحديث النظم الإحصائية. وستنشر نتائج هذه المبادرات على الصعيدين الإقليمي والدولي بغية تقاسم المعارف. ويتوخى أيضا أن يؤدي تحقيق نتائج قوية إلى إحداث آثار مضاعفة، مما سيشجع لبلدان أخرى المشاركة عن طريق ترتيبات شراكة مع وكالات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومن خلال التبرعات المقدمة من المجتمع الدولي. وسيكون تحديد البلدان مبنيا على الطلب والقدرة على استيعاب الأنشطة. وسيعتمد البرنامج على العمليات الحكومية الدولية القائمة، عند الاقتضاء، لنشر النتائج وطلب تقديم مدخلات.

٢٦ - ومن أجل تنفيذ البرنامج بفعالية والاستفادة من المهارات والخبرات الفريدة للكيانات المنفذة العشرة، يتوقع أن تؤدي الكيانات العالمية دورا رئيسيا في وضع معايير ومنهجيات إحصائية جديدة في مجالات قطاعية محددة، بما في ذلك إجراء مشاورات مشتركة بين الوكالات من أجل استعراض ومناقشة وإقرار المنهجيات المقترحة وما يتصل بها من أدوات التنفيذ.

٢٧ - ومن المتوخى أن تتولى اللجان الإقليمية الخمس المسؤولية الأساسية عن نشر المنهجيات والمعايير الإحصائية الجديدة في البلدان في منطقتها من خلال تنظيم حلقات عمل/حلقات دراسية وطنية ودون إقليمية وإقليمية لنقل المهارات والمعارف ذات الصلة. وستساهم الكيانات العالمية بوصفها خبراء/أشخاصا ذوي خبرة في هذه المبادرات، حسب الاقتضاء. وستساعد اللجان الإقليمية على تقاسم المعارف في جميع أنحاء مناطقها من خلال الآليات الإحصائية القائمة.

٢٨ - ومن أجل ضمان التنفيذ الفعال، يتوقع أن يكون لكل عنصر من عناصر البرنامج كيان رائد معين يتولى المسؤولية عن العمل عن كثب مع الكيانات الأخرى في إطار البرنامج. وينبغي للبرنامج أن يتيح التكييف بناء على توجيهات الدول الأعضاء، والتقدم المحرز والخبرات المكتسبة، والتعليقات الواردة، وتطور الحالة في البلدان.

ترتيبات الإدارة والحوكمة

٢٩ - سيجري تحديد وتطوير البرنامج تمثيلاً مع توصيات اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، وكذلك قرارات الجمعية العامة المتخذة في سياق مؤتمر قمة الأمم المتحدة من أجل اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣٠ - وسيقوم فريق استشاري تقني، يرأسه مدير شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة ويتألف من كبار إحصائيي الكيانات المنفذة العشرة، بتحديد عناصر البرنامج الموضوعية. وفور إقرار البرنامج من قبل فريق إدارة البرنامج (انظر الفقرة ٣١ أدناه) وموافقة مدير برنامج حساب التنمية، ستُعمد أموال للكيانات المنفذة وفقاً لخطة العمل لفترة السنتين. ويتوقع أن يقوم الفريق الاستشاري التقني بتقديم المشورة شهرياً، أو بشكل أكثر تواتراً إذا لزم الأمر، واستعراض التنفيذ، وتبادل المستجدات بشأن وضع المنهجيات والأنشطة المنجزة، ومناقشة الأنشطة المقبلة. وسيعقد أيضاً اجتماعات على هامش دورات اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، وخلال الاجتماعات الإحصائية الأخرى التي يكون العاملون في المجال الإحصائي حاضرين فيها. ويمكن تنظيم اجتماعات إضافية، حسب الاقتضاء، من أجل تنفيذ البرنامج بنجاح.

٣١ - وسيشكّل فريق لإدارة البرنامج، يتألف من جهات التنسيق المعنية بحساب التنمية في الكيانات المنفذة. وسيساهم الفريق في وضع الصيغة النهائية لوثيقة البرنامج قبل تقديمها إلى مدير برنامج حساب التنمية وفي ممارسة الرقابة المستمرة على استخدام الأموال المخصصة لكل كيان، وسيكفل تقديم التقارير المرحلية المطلوبة التي سيتم تعميمها داخل فريق إدارة البرنامج وكذلك إطلاع فريق إدارة حساب التنمية عليها. وسيعقد أعضاء فريق إدارة البرنامج اجتماعات عبر شبكة الإنترنت مرتين في السنة على الأقل، بقيادة رئيس مكتب تنمية القدرات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٣٢ - ويتمثل الدور المركزي للجنة التوجيهية لحساب التنمية في إسداء المشورة إلى مدير البرنامج بشأن المسائل الاستراتيجية والسياساتية، ولا سيما ما تعلق منها بأعمال الإدارة، والتنسيق، والبرمجة، والرصد، والتقييم، والإبلاغ المتصلة بالحساب، وتقديم توصيات بهذا الشأن. وفي هذا الصدد، سوف تقوم اللجنة بالرقابة في جميع جوانب تنفيذ البرنامج المتعلق بالإحصاءات والبيانات، وستقدم التوجيهات إلى مدير البرنامج، حسب الاقتضاء. وستقدم اللجنة التوجيهية معلومات مستكملة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج والأمور المالية المتعلقة به في كل اجتماع من اجتماعاتها، وسوف تتلقى نسخاً من التقرير المرحلي السنوي بشأن تنفيذ

البرنامج. وعلاوة على ذلك، يتوقع أن تقوم اللجنة بدور رقابي رئيسي استجابة لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن تقييم منتصف المدة والتقييم النهائي للبرنامج.

٣٣ - ويتوقع أن ينفذ البرنامج على مرحلتين. المرحلة الأولى تغطي الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، مع التركيز على نحو خاص على التوعية والتطوير المنهجي. وتركز المرحلة الثانية أكثر على تنفيذ وتوسيع التدريب وبناء القدرات خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وسيساعد تقييم لمنتصف المدة يجرى خلال الجزء الثاني من عام ٢٠١٧ على تحديد وتوجيه تنفيذ المرحلة الثانية.

٣٤ - ويتمثل عنصر هام من عناصر البرنامج في المشاركة النشطة للكيانات داخل وخارج أسرة الأمم المتحدة التي تقوم بأنشطة بناء القدرات الإحصائية. وستدعى هذه الكيانات إلى المشاركة في البرنامج والانضمام إليه بصفة خبراء تقنيين وأشخاص ذوي خبرة. وسيلتمس تمويل إضافي و/أو مواز من أجل توسيع نطاق تغطية البرنامج ليشمل مزيداً من البلدان أو تعميق أنشطته، مع إمكانية إنشاء صندوق استئماني على الصعيد العالمي تنفذ الكيانات المنفذة العشرة أنشطته.

باء - إعداد السياسات القائمة على الأدلة في مجال الحكومة الإلكترونية للنهوض بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وتقديم الخدمات الحكومية وإعمال المساءلة
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (٥٣٠.٠٠٠ دولار)
معلومات أساسية

٣٥ - في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعقود في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ٢٠١٢، تم التوصل إلى توافق في الآراء على الصعيد العالمي يؤكد على الحاجة إلى وجود مؤسسات قادرة وفعالة على كافة المستويات من أجل تحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويمكن أن تساعد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على إعادة النظر في مفهوم الحكومة بحيث يمكن أن يعاد هيكله الترتيبات المؤسسية القائمة وأن تزدهر ترتيبات مبتكرة، مما يمهد الطريق أمام قيام حكومة متعاونة شاملة للجميع وتتسم بالفعالية والشفافية وتخضع للمساءلة، وهو أمر بالغ الأهمية للتنمية المستدامة. ويمكن أن تساعد الحكومة الإلكترونية الحكومات على مراعاة البيئة وتشجيع الإدارة الفعالة للموارد الطبيعية، وحفز النمو الاقتصادي، وتشجيع الإدماج الاجتماعي، لا سيما للفئات المحرومة والضعيفة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن توفر الحكومة الإلكترونية منافع مهمة في صورة فرص عمل جديدة ومستويات أفضل من التعليم والصحة.

٣٦ - وقد دعا فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، في تقريره المعنون شراكة عالمية جديدة: اجتثاث الفقر وتحويل الاقتصادات من خلال التنمية المستدامة، إلى ثورة في البيانات من أجل التنمية المستدامة لتحسين نوعية الإحصاءات والمعلومات المتاحة للمواطنين، وهو ما يقتضي الاستفادة الفعلية من التكنولوجيا الجديدة وتحسن الترابط من أجل تمكين الناس بالمعلومات. ويلاحظ الفريق

أن النمو في قدرات تكنولوجيا المعلومات يوفر فرصة لتعزيز استخدام البيانات والأدلة الإحصائية من أجل صنع القرار ولأغراض المساءلة. ويشدد الفريق على الحاجة إلى البيانات، حيث ينتهي إلى أن ثورة حقيقية في مجال البيانات هي التي تستند إلى مصادر البيانات القائمة والجديدة لتدمج الإحصاءات إدماجاً كاملاً في عملية صنع القرارات، وتعزز سبل الوصول المفتوح إلى البيانات واستخدامها وتكفل زيادة الدعم المقدم للنظم الإحصائية.

٣٧ - وتؤكد الدراسة الاستقصائية التي أجرتها الأمم المتحدة في عام ٢٠١٤ بشأن الحكومة الإلكترونية أن البلدان في جميع مناطق العالم وعلى جميع مستويات التنمية لا تزال تقوم باستثمارات كبيرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع العام للأسباب الآتية الذكر. ولهذه الجهود أهمية حيوية في تحقيق المشاركة الواسعة النطاق من الجمهور في صنع القرار وزيادة إمكانية الحصول على المعلومات وإزالة الحواجز من أمام إمكانية الاستفادة من الخدمات العامة، وهي أمور لا غنى عنها لضمان النمو الاقتصادي المنصف والتنمية المستدامة مستقبلاً في عالم خال من الفقر والجوع.

٣٨ - وحتى يتسنى بناء القدرات في مجال الحكومة الإلكترونية وتحديد مواطن القوة والضعف بصورة مطردة، يتعين أن تقيس البلدان درجة تطور الحكومة الإلكترونية لديها. ويهدف المشروع إلى توفير الدعم لهذا الجهد وبناء قدرات البلدان النامية في منطقتين، هما أمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى، في مجال سياسات الحكومة الإلكترونية القائمة على الأدلة.

موجز الميزانية (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)	هدف المنظمة: تعزيز قدرات مؤسسات القطاع العام في البلدان النامية على وضع مؤشرات الحكومة الإلكترونية وجمع وتقييم البيانات من أجل وضع سياسات قائمة على الأدلة بشأن الحكومة الإلكترونية بغية تحسين الأداء وتقديم الخدمات بكفاءة وفعالية وضمان الشفافية والمساءلة
الخبراء الاستشاريون ٧٩,٠	العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، البرنامج الفرعي ٧ (الإدارة العامة وإدارة التنمية)
اجتماعات أفرقة الخبراء ٢٤,٠	
السفر ٩٦,٠	
الخدمات التعاقدية ٤٠,٠	
مصرفات التشغيل ٣,٠	
حلقات العمل/التدريب ٢٨٨,٠	
المجموع ٥٣٠,٠	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(مؤشر الإنجاز ١-١) زيادة عدد مؤسسات القطاع العام في مجموعة مختارة من البلدان التي قامت بتحديد واعتماد مؤشرات خاصة بها للحكومة الإلكترونية	(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز قدرات البلدان في أمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى على قياس درجة تطور الحكومة الإلكترونية لديها من أجل تحديد مواطن القوة والضعف
(مؤشر الإنجاز ١-٢) زيادة عدد التدابير المتخذة في مجموعة مختارة من البلدان لاعتماد سياسات جديدة في مجال الحكومة الإلكترونية	(الإنجاز المتوقع ٢) يؤدي تعزيز القدرات المؤسسية لمجموعة مختارة من البلدان في هاتين المنطقتين إلى التغلب على مواطن الضعف المحددة أعلاه من خلال وضع سياسات معززة للحكومة الإلكترونية

الأنشطة الرئيسية

٣٩ - من أنشطة المشروع الرئيسية ما يلي:

- (النشاط ١-١) تنظيم اجتماع لفريق الخبراء بشأن قياس درجة تطور الحكومة الإلكترونية ووضع إطار للمنهجيات لمجموعة أدوات على شبكة الإنترنت يتضمن مجموعة بيانات مصاحبة؛
- (النشاط ١-٢) تصميم منبر لتبادل الممارسات الجيدة واستخدام مجموعة الأدوات على شبكة الإنترنت؛
- (النشاط ١-٣) تنظيم وعقد حلقتي عمل إقليميتين لبناء قدرات المسؤولين الأوائل عن شؤون المعلومات، والأمناء الدائمين، و/أو مسؤولي الإدارات العامة الرئيسيين، وممثلي الوزارات المسؤولة عن تقديم الخدمات العامة، بشأن سبل استخدام مجموعة أدوات التقييم الذاتي. وستعقد حلقتنا العمل في بلدين ناميين رائدين في منطقتين مختلفتين، أمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى؛
- (النشاط ١-٤) إيفاد بعثات تقييمية، بناء على طلب البلدان التي تشارك في حلقتي العمل، لتقديم المساعدة للمؤسسات المعنية في وضع مؤشرات وطنية للحكومة الإلكترونية؛
- (النشاط ٢-١) تصميم وتنفيذ دورة تدريبية على شبكة الإنترنت لدعم تصميم وتنفيذ السياسات القائمة على الأدلة بشأن الحكومة الإلكترونية باستخدام مجموعة أدوات التقييم الذاتي على شبكة الإنترنت؛
- (النشاط ٢-٢) تنظيم وعقد حلقتي عمل إقليميتين لبناء قدرات المسؤولين الأوائل عن شؤون المعلومات، والأمناء الدائمين و/أو مسؤولي الإدارة العامة الرئيسيين، وممثلي الوزارات المسؤولة عن تقديم الخدمات العامة في البلدان الرائدة للمساعدة على تعزيز المجالات التي حددت فيها مواطن ضعف من خلال مجموعة أدوات التقييم الذاتي للحكومة الإلكترونية؛

(النشاط ٢-٣) إيفاد بعثات استشارية تقنية للمساعدة في تحديد سياسات جديدة تتعلق بالحكومة الإلكترونية؛

(النشاط ٢-٤) إعداد منشور عن الدروس المستفادة فيما يتعلق بالسياسات القائمة على الأدلة بشأن الحكومة الإلكترونية لتوزيعها على نطاق أوسع على البلدان المهتمة الأخرى.

جيم - استراتيجيات التخفيف من أثر الخروج من فئة أقل البلدان نموا

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (٥٦٠.٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٤٠ - في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للقرن ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل إسطنبول)، التزمت الدول الأعضاء بتقديم المساعدة لأقل البلدان نموا بغية تحقيق هدف شامل هو تمكين نصف هذه البلدان من استيفاء معايير الخروج من فئة أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠. وحتى الآن، خرجت ٤ بلدان من هذه الفئة، بينما لا يزال ٤٨ بلدا باقيا فيها رسميا.

٤١ - وقد أبدى عدد متزايد من البلدان اهتماما بتعجيل وتيرة تقدمها الإنمائي من أجل بلوغ هدف استيفاء معايير الخروج من فئة أقل البلدان نموا. إلا أن هناك رأيا يتكرر طرحه من جانب هذه البلدان مفاده انعدام اليقين بشأن فقدان المنافع المحتملة المتصلة بوضعها ضمن فئة أقل البلدان نموا.

٤٢ - وعلى الرغم من الجهود التي بُذلت مؤخرا لمساعدة أقل البلدان نموا في الاستعداد للرفع من قائمة أقل البلدان نموا، فإن هناك عاملا رئيسيا يحول دون انخراط هذه البلدان في عملية الرفع من هذه القائمة. ويتصل هذا العامل بالافتقار إلى إحصاءات وبيانات موثوقة وشفافة عن مدى الدعم الدولي المقدم لهذه البلدان من المجتمع الإنمائي الدولي وانعدام اليقين بشأن استمرار الدعم بعد الرفع من القائمة. وفي هذا الصدد، يتعين على سبيل الأولوية تحسين إتاحة الإحصاءات والبيانات الموثوقة وتحليلها حتى تتمكن أقل البلدان نموا من تحسين تسجيل ورصد الدعم الدولي المقدم لها قبل الرفع من القائمة وبعده.

٤٣ - وينبغي أن توفر المبادرات الرامية إلى بناء قدرات أقل البلدان نموا الدعم في تتبع ورصد وتقييم الآثار المترتبة على الأنواع المختلفة من تدفقات التمويل وأداء هذه التدفقات، وأن تسهم في ضمان المساءلة المتبادلة والشفافية، بما في ذلك فيما يتصل بعملية الخروج من فئة أقل البلدان نموا. وهناك مجال واسع للتعلم والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في هذه الأنشطة.

٤٤ - وحتى يتسنى التركيز على بناء القدرات بصورة متعمقة في البلدان المستفيدة، سيركز هذا المشروع على ما بين بلدين وأربعة بلدان رائدة في فئة أقل البلدان نموا. وفي إطار أنشطة المشروع، سيتم تبادل النتائج التي يتم الحصول عليها من خلال المشروع مع مجموعة أوسع من أقل البلدان نموا.

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	هدف المنظمة: زيادة القدرات الوطنية في حكومات مجموعة مختارة من أقل البلدان نمواً للتحضير للخفض المحتمل في الدعم الدولي المقدم لها نتيجة لخروجها من فئة أقل البلدان نمواً وتخفيف آثار ذلك الخفض
المساعدة المؤقتة العامة ٢٤,٠	العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، البرنامج الفرعي ٦ (السياسات الإنمائية والتحليل الإنمائي)
الخبراء الاستشاريون ٢١٠,٠	
السفر ١٦٠,٠	
مصرفات التشغيل ١١,٠	
المعدات ٢٢,٠	
حلقات العمل/التدريب ١٣٣,٠	
المجموع ٥٦٠,٠	

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

(مؤشر الإنجاز ١-١) انتهاء حكومات البلدان الرائدة المستهدفة من بين أقل البلدان نمواً من جمع البيانات عن مدى توافر واستخدام تدابير الدعم الدولي	(الإنجاز المتوقع ١) تحسن القدرات في أقل البلدان نمواً على جمع ورصد وتقييم البيانات الكمية بشأن استخدامها لتدابير الدعم الدولي، بما في ذلك تحديد القطاعات التي طبقت فيها هذه التدابير
(مؤشر الإنجاز ١-٢) انتهاء جميع البلدان المشاركة من بناء القدرات لدمج الآثار التي يمكن أن تترتب على خفض المحتمل أو الذي سيحدث في نهاية المطاف في تدابير الدعم الدولي في استراتيجياتها الرامية إلى التحول السلس	(الإنجاز المتوقع ٢) تحسن القدرات في البلدان التي سترفع من قائمة أقل البلدان نمواً لمعالجة الآثار التي يمكن أن تترتب على سحب الشركاء في التنمية لتدابير الدعم الدولي، وإدماج التغييرات الناتجة في استراتيجيات السياسات الإنمائية ذات الصلة

الأنشطة الرئيسية

٤٥ - من أنشطة المشروع الرئيسية ما يلي:

(النشاط ١-١) إيفاد بعثات استطلاعية لتقييم مدى توافر البيانات ومصادرها، واستقاء أفكار لتصنيف تدابير الدعم القائمة المتاحة للبلدان الرائدة. وستعد دراسة حالة إفرادية في أحد البلدان الرائدة، يتم فيها تحليل الخبرات والممارسات الحالية في تتبع ورصد تدابير الدعم الدولي الرئيسية وتقييم الخيارات القائمة لتعزيز القدرات من أجل توليد بيانات تتسم بالجودة والموثوقية وحسن التوقيت. وستحدد الاستعراضات التي يجريها الخبراء نسق المعلومات

المجموعة عن تدابير الدعم الدولي ونوعيتها وقابليتها للمقارنة ومدى توافر هذه التدابير واستخدامها في البلدان المشاركة من بين أقل البلدان نمواً، وستحدد التدابير اللازمة لتحسين الوضع الحالي؛

(النشاط ١-٢) وضع تصور وتصميم لمجموعة أدوات بشأن سبل تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية لتسجيل ورصد وتقييم إمكانية استفادة البلدان من تدابير الدعم الدولي واستخدامها. وستُنشأ قاعدة بيانات وستُتاح على شبكة الإنترنت تعليمات لإعداد البيانات واستخدامها. وستعقد حلقات عمل تدريبية في مجال استخدام مجموعة الأدوات وقاعدة البيانات في البلدان المشاركة من بين أقل البلدان نمواً؛

(النشاط ١-٣) إيفاد بعثة استشارية في كل بلد لتنمية القدرات الوطنية من أجل تتبع ورصد وتقييم الآثار المترتبة على الأنواع المختلفة لتدابير الدعم وأدائها؛

(النشاط ٢-١) إجراء تحليل لدراسات الحالات الفردية يتناول التجارب والممارسات في بلدان رفعا بالفعل من فئة أقل البلدان نمواً، بشأن الاحتفاظ بتدابير الدعم وإغائها تدريجياً، بما في ذلك فيما يتعلق بالتحول السلس من فئة أقل البلدان نمواً وبالآثار المترتبة على التنمية المستدامة؛

(النشاط ٢-٢) عرض التحليل الذي يتناول دراسات الحالات الفردية في حلقة عمل إقليمية، تبين فيه الدروس المستفادة من تجربة البلدان التي خرجت من فئة أقل البلدان نمواً؛

(النشاط ٢-٣) بناء القدرات في البلدان المشاركة في المشروع من خلال الخدمات الاستشارية وحلقات العمل المعنية بتقييم الآثار المترتبة على السحب المحتمل لتدابير الدعم وبالتفاوض مع الشركاء في التنمية بشأن مواصلة الدعم/إلغاء الدعم تدريجياً.

دال - تعزيز قدرات مجموعة مختارة من البلدان النامية على تقييم التقدم المحرز نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة في سياق المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية (٣٩٥ ٠٠٠ دولار)
معلومات أساسية

٤٦ - قررت الجمعية العامة في قرارها ٢٩٠/٦٧ أن يحل المنتدى السياسي الرفيع المستوى، اعتباراً من عام ٢٠١٦، محل الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، المنشأ بقراري الجمعية العامة ١/٦٠، المتعلق بالوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، و ١٦/٦١، المتعلق بتعزيز المجلس، من أجل استعراض التقدم المحرز نحو تنفيذ خطة الأمم المتحدة الإنمائية. ويتضمن الاستعراض الوزاري

السنتوي عروضاً طوعية وطنية، تمثل استعراضات تقودها البلدان للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً/الأهداف الإنمائية للألفية. وسيبقى المنتدى على هذه السمة ويواصل إجراء استعراضات طوعية تقودها البلدان للتقدم المحرز نحو متابعة وتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤٧ - وستمثل الاستعراضات الوطنية التي تجرى في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ فرصة لمواصلة استخلاص الدروس المستفادة وتبادل الخبرات الوطنية فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. وسيساعد هذا الجهد في دراسة التحديات والأولويات الإنمائية الناشئة لمراعاتها عند إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفي تحديد كيفية الانتقال بنجاح من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة وإطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسيمثل هذا الجهد أيضاً فرصة للاستفادة من الدروس المستفادة من العروض الطوعية الوطنية في إطار الاستعراضات الوزارية السنوية ومن الاستعراضات الوطنية التي أجريت في إطار التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وتشير بعض هذه الدروس إلى أن الاستعراضات الوطنية مكنت الحكومات من تحسين مواءمة استراتيجياتها الإنمائية الوطنية مع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً/الأهداف الإنمائية للألفية. وإضافةً إلى ذلك، فإنها توفر الفرصة للحكومات لضمان أن تكون الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة أكثر خضوعاً للمساءلة وأكثر شمولاً وفعالية بسبب الإسهامات التي تشارك بها طائفة واسعة من أصحاب المصلحة الوطنيين في تصميم السياسات وتقييمها وتنفيذها. ومع ذلك، لا يزال إدماج الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعزيز مشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية وإدماج توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، ولا سيما التوصيات المستمدة من العروض الطوعية الوطنية والاستعراضات الوزارية السنوية، تمثل تحديات كبيرة بالنسبة لكثير من البلدان.

٤٨ - ويهدف المشروع المقترح إلى التصدي لهذه التحديات، عن طريق الاستفادة من الجهود السابقة والجارية لتعزيز ما تتيحه الاستعراضات الوطنية التي تجرى في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى من إمكانات لبناء القدرات، ولتوفير الدعم للبلدان في مرحلة الانتقال نحو خطة التنمية الجديدة. وسيسعى المشروع أيضاً إلى ربط الاستعراضات الوطنية بالاستعراضات الإقليمية والعالمية التي يجريها المنتدى وتوفير آلية استعراضية للمتابعة حتى يتسنى تقييم التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات السياسية الواردة في الاستعراضات الوطنية لتدخل في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة.

٤٩ - وسيستهدف المشروع ستة بلدان نامية تتطوع لإجراء الاستعراضات الوطنية في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، وتطلب بشكل صريح الحصول على الدعم للتحضير لهذه الاستعراضات وإجراءات المتابعة التالية لها. وسيتم اختيار البلدان ذاتياً تمشياً مع قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٩٠ بأن تكون الاستعراضات طوعية.

٥٠ - وسيوفر المشروع الدعم للبلدان المستهدفة في استعراض استراتيجياتها الإنمائية الوطنية تمشياً مع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويتوقع أن يؤدي إجراء استعراضات أكثر فعالية للتقدم والتحديات إلى مساعدة البلدان على صياغة استراتيجية أكثر فعالية للتنمية المستدامة وخطط لتنفيذ هذه الأهداف. وستكون الاستعراضات

الوطنية عملية تقودها البلدان، بدعم يوفره إطار تحليلي مشترك يتم وضعه وتنقيحه على أساس الدروس المستفادة من العروض الطوعية الوطنية السابقة والتي يمكن تطبيقها على جميع البلدان تمثيلاً مع التحول نحو خطة أكثر شمولاً للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تركز على التنمية المستدامة. وسينصب تركيز الدعم المقدم في مجال تنمية القدرات على تحديد الفجوات في تكامل السياسات وسبل تعزيز عمليات وأساليب وضع السياسات لمعالجة تكامل السياسات بشكل أفضل.

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	هدف المنظمة: تعزيز القدرات الوطنية لمجموعة مختارة من البلدان النامية على تحديد ومعالجة التحديات والأولويات الإنمائية الجديدة والناشئة تمثيلاً مع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥
الخبراء الاستشاريون ١٠١,١	العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧:
السفر ١٩٨,٠	الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، البرنامج الفرعي ١ (دعم وتنسيق شؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي)، والبرنامج الفرعي ٣ (التنمية المستدامة)، والبرنامج الفرعي ٦ (السياسات الإنمائية والتحليل الإنمائي)
حلقات العمل/التدريب ٩٦,٠	
المجموع ٣٩٥,٠	

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

(مؤشر الإنجاز ١-١) إقرار ٧٠ في المائة من أصحاب المصلحة/الشركاء الوطنيين والإقليميين المشاركين في المناقشات المتعلقة بالتقدم الوطني بتزايد القدرات على إجراء التقييمات	(الإنجاز المتوقع ١) تحسُّن قدرات مجموعة مختارة من البلدان النامية على إجراء تقييمات ذاتية للتقدم المحرز نحو تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥
(مؤشر الإنجاز ٢-١) أربع من الاستراتيجيات والخطط الإنمائية الوطنية الست من المجموعة المختارة من البلدان النامية تدمج التوصيات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي/المنتدى السياسي الرفيع المستوى في مجال السياسات	(الإنجاز المتوقع ٢) تحسُّن قدرات مجموعة مختارة من البلدان النامية على إدماج التوصيات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية

الأنشطة الرئيسية

٥١ - ستتضمن الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (النشاط ١-١) عقد حلقات عمل وطنية متعددة أصحاب المصلحة لتقديم المساعدة للبلدان في إجراء استعراضات لاستراتيجياتها الإنمائية الوطنية والتقدم المحرز نحو خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛
- (النشاط ٢-١) تقديم خدمات استشارية للبلدان المستفيدة لإجراء استعراضات وطنية وإعداد عروض للمجلس الاقتصادي والاجتماعي/المنتدى السياسي الرفيع المستوى؛

(النشاط ٢-١) عقد حلقات عمل وطنية متعددة أصحاب المصلحة في إطار متابعة العرض المقدم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي/المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وستتم معالجة التعديلات المدخلة في إطار المتابعة على الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة التي تدمج النتائج/التوصيات التي تنتهي إليها هذه الاستعراضات والتوصيات السياساتية المنبثقة عن النقاش داخل المجلس/المنتدى. ويتوقع أن تؤدي حلقات العمل الوطنية إلى زيادة تبادل المعارف والمعلومات/البيانات والخبرات على الصعيد الوطني، لا سيما فيما يتعلق بالنهج الإدماجية؛

(النشاط ٢-٢) تقديم خدمات استشارية تقنية متعددة التخصصات للبلدان المستفيدة لمساعدتها في متابعة نتائج حلقات العمل وإدماج الإرشادات المقدمة في مجال السياسات من المجلس الاقتصادي والاجتماعي/المنتدى السياسي الرفيع المستوى والتوصيات الواردة في الاستعراضات الوطنية في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة.

هاء - تحديد الموارد المالية المحلية اللازمة للتنمية المستدامة في الجنوب الأفريقي

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
(٥٢٥ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٥٢ - بالتوازي مع الجهود المتجددة المبذولة لتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قبل نهاية عام ٢٠١٥، تجري تحضيرات حالياً للانتقال إلى خطة جديدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تقع أهداف التنمية المستدامة في صلبها. وستتطلب هذه الخطة الإنمائية الطموحة إطاراً متيناً لتمويل التنمية المستدامة، تستخدم فيه جميع أشكال التمويل، بما في ذلك التمويل العام والخاص والمحلي والدولي، بطريقة متكاملة. واعترافاً بهذه الحاجة، قررت الدول الأعضاء في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ("المستقبل الذي نصبو إليه") أن تنشئ لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة.

٥٣ - وفي تطور ذي صلة، قررت الجمعية العامة، في قرارها ٦٨/٢٠٤ بشأن متابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، أن تعقد المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وفي القرار ٦٨/٢٧٩ بشأن طرائق عقد المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، قررت الجمعية العامة عقد المؤتمر على أعلى مستوى سياسي ممكن، في أديس أبابا، في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥.

٥٤ - ومع التسليم بضخامة احتياجات تمويل التنمية المستدامة، فقد انتهت لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة إلى أن المدخرات العامة والخاصة، على الصعيد العالمي، ستكفي لتلبية هذه الاحتياجات. إلا أن المدخرات ليست مخصصة في الوقت الحالي لمجالات الاحتياج العالمي. ومن ثم، فإن التحدي الذي يواجهه واضعو السياسات هو تحرير هذه المدخرات وتعبئة تمويل إضافي طويل الأجل

لتنفيذ استثمارات في البنية التحتية (الخضراء)، والابتكار، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والقطاعات الاجتماعية، والقطاعات الأخرى البالغة الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة. وستمول القطاعات الاجتماعية بدرجة كبيرة من خلال الاستثمارات العامة، بينما ستعتمد المجالات الأخرى على مزيج من تدفقات التمويل العام والخاص. وستكون السياسات العامة والاستثمارات العامة حاسمة فيما يتعلق بها كلها، إلا أنه سيتعين أن تضطلع بدور تحفيزي لتيسير المزيد من الاستثمارات الخاصة.

٥٥ - ويزيد حجم فحوات التمويل في أفريقيا على حجمها في مناطق العالم النامي الأخرى. ويعترف الاتحاد الأفريقي، في موقفه الأفريقي الموحد بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بضرورة تعبئة الموارد من مصادر متنوعة، بما في ذلك كل من الالتزامات العالمية القائمة بشأن تمويل التنمية وخطط التصدي للتغيرات المناخية، وتعبئة المزيد من الموارد المحلية وزيادة التمويل المحلي الطويل الأجل.

٥٦ - وتمشيا مع هذه الأولويات العالمية والإقليمية، ومع مراعاة أنه سيظهر المزيد من المقترحات العملية على الأرجح في الفترة السابقة على المؤتمر الثالث لتمويل التنمية، لا سيما أثناء المشاورات الإقليمية التي ستجريها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على صعيد أفريقيا، يمكن على وجه الخصوص تحديد قطاعين توجد بهما فحوات ويتطلبان قدرا إضافيا من التمويل الطويل الأجل، وهما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والبنية التحتية.

٥٧ - وسيهدف هذا المشروع إلى تعزيز قدرات واضعي السياسات في مجموعة مختارة من البلدان في الجنوب الأفريقي على تحرير المدخرات وتعبئة تمويل إضافي طويل الأجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والبنية التحتية بغية المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. ونظراً لأن المشروع سيسعى أيضاً إلى الاستجابة للأولويات التي سيحددها المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المقبل، فإنه يمكن لاحقاً مواءمة الأنشطة المقترحة.

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	هدف المنظمة: تعزيز قدرات واضعي السياسات في مجموعة مختارة من البلدان في الجنوب الأفريقي على تحرير المدخرات وتعبئة تمويل إضافي طويل الأجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والبنية التحتية
٣٠,٠ المساعدة المؤقتة العامة	
٢٠١,٠ الخبراء الاستشاريون	
١٤٠,٠ السفر	العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، البرنامج الفرعي ٩ (تمويل التنمية)؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، البرنامج الفرعي ١ (السياسة الاقتصادية الكلية) والبرنامج الفرعي ٢ (التكامل والتجارة على الصعيد الإقليمي)
٤٥,٠ الخدمات التعاقدية	
١٠٩,٠ حلقات العمل/التدريب	
٥٢٥,٠ المجموع	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(مؤشر الإنجاز ١-١) إقرار ٧٥ في المائة من المشاركين في الحلقة الدراسية الإقليمية بزيادة الوعي والمعرفة بوسائل تحرير المدخرات وتعبئة تمويل إضافي طويل الأجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والبنية التحتية	(الإنجاز المتوقع ١) زيادة وعي ومعارف واضعي السياسات في مجموعة مختارة من البلدان في الجنوب الأفريقي بشأن تحرير المدخرات وتعبئة تمويل إضافي طويل الأجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والبنية التحتية
(مؤشر الإنجاز ١-٢) زيادة عدد التداير التي جرى تحديدها وتنفيذها في البلدان الرائدة لتطبيق الأدوات اللازمة لتحرير المدخرات وتعبئة تمويل إضافي طويل الأجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والبنية التحتية	(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز قدرات واضعي السياسات في أربعة بلدان مختارة في الجنوب الأفريقي على تطبيق أدوات لتحرير المدخرات وتعبئة تمويل إضافي طويل الأجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والبنية التحتية
(مؤشر الإنجاز ٢-٢) إقرار ٧٥ في المائة من المشاركين المدربين بزيادة قدراتهم على تطبيق الأدوات اللازمة لتحرير المدخرات وتعبئة تمويل إضافي طويل الأجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والبنية التحتية	

الأنشطة الرئيسية

٥٨ - ستضمن الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (النشاط ١-١) قيام الخبير الاستشاري أو الخبراء الاستشاريين بوضع منهجية/مجموعات أدوات بشأن مواضيع مختارة متصلة بتحرير المدخرات وتعبئة تمويل إضافي طويل الأجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والبنية التحتية؛
- (النشاط ١-٢) تنظيم حلقة عمل إقليمية/اجتماع لفريق الخبراء لمناقشة/إقرار المنهجية/مجموعات الأدوات السالفة الذكر مع الخبراء الدوليين وواضعي السياسات المتفرسين من منطقة الجنوب الأفريقي؛
- (النشاط ١-٢) إعداد ورقات إدارية لتقييم الوضع القائم في أربعة بلدان رائدة كمساهمة في النشاطين ٢-٢ و ٣-٢ (بمشاركة بعثات قطرية)؛
- (النشاط ٢-٢) تنظيم أربع حلقات دراسية وطنية مدة كل منها خمسة أيام في أربعة بلدان رائدة، تركز على معالجة لأولويات والثغرات المحددة لدى البلدان الرائدة، وذلك في المجالات ذات الصلة بتحرير المدخرات وتعبئة تمويل إضافي طويل الأجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والبنية التحتية؛

(النشاط ٢-٣) تنظيم ثنائي بعثات قطرية للمتابعة مدة كل منها ثلاثة أيام إلى أربعة بلدان رائدة بغية تقديم المساعدة لهذه البلدان في تطبيق المهارات والمعارف المكتسبة من خلال حلقة العمل الإقليمية والحلقة الدراسية الوطنية لتنفيذ التغييرات السياساتية اللازمة من أجل تحرير المدخرات وتعبئة تمويل إضافي طويل الأجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والبنية التحتية؛

(النشاط ٢-٤) إعداد ونشر أربعة تقارير رائدة؛

(النشاط ٢-٥) تنظيم حلقة دراسية إقليمية لنشر نتائج الدراسات الرائدة ولتشجيع بلدان أخرى في المنطقة على الاضطلاع بتدابير مماثلة؛

(النشاط ٢-٦) وضع أدوات و/أو منصة متاحة على شبكة الإنترنت لاستضافة أنشطة شبكات واضعي السياسات المشاركين في تنفيذ المشروع (من البلدان الرائدة وغيرها).

واو - رصد التقدم المحرز نحو الإدارة المستدامة للغابات

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (٥٠٩ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٥٩ - يركز الصك المتعلق بالغابات وأهدافه العالمية الأربعة بشأن الغابات بصورة رئيسية على التنفيذ الفعال للإدارة المستدامة للغابات، على جميع المستويات. وتنعكس أيضاً أهمية تحقيق الإدارة المستدامة العالمية للغابات في أهداف التنمية المستدامة المقترحة.

٦٠ - وبمجرد اعتماد هذه الأهداف في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، سيتعين وضع إطار متين للرصد من أجل قياس التقدم المحرز نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن تأخذ مؤشرات التقدم المحرز نحو الغايات العددية أو التطلعية أشكالاً كثيرة وأن تختلف باختلاف السياقات الوطنية. ولكن أياً كانت الآلية أو الإطار الذي سيعتمد في نهاية المطاف، فإن المعايير والمؤشرات المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات ستشكل بلا شك أداة قوية لتقييم التقدم المحرز صوب الأهداف ذات الصلة بالغابات في إطار أهداف التنمية المستدامة على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي.

٦١ - وقد ساهم منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات بالفعل إسهاماً كبيراً في وضع نهج منسق ومشارك لرصد الغابات، في جملة أمور، من خلال قرار المنتدى ٣/٤ (٢٠٠٤)، الذي حددت فيه سبعة عناصر مواضيعية للإدارة المستدامة للغابات. وقد استرشدت بلدان كثيرة بهذه العناصر في سعيها لاعتماد معايير ومؤشرات على المستوى الوطني لرصد وتقييم التقدم المحرز نحو الإدارة المستدامة للغابات.

٦٢ - وقد أدى مشروع الشطر السابع من حساب الأمم المتحدة للتنمية، "تعزيز إعداد التقارير الوطنية لدعم تنفيذ الصك المتعلق بالغابات"، الذي تنفذه أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، إلى زيادة تعزيز قدرات البلدان النامية في مجال إعداد التقارير وتبسيط جمع البيانات

المتعلقة بالغابات. ونظراً لوجود عدة معايير ومؤشرات في العمليات الإقليمية (مثل المنظمة الدولية للأخشاب المدارية، وعملية مونتريال، والمبادرة الأوروبية للغابات)، فإنه يجري حالياً بذل جهود لزيادة تنسيق وتبسيط إعداد التقارير عن الغابات.

٦٣ - وأمانة المنتدى هي أيضاً عضو في مجموعة التوجيه لمشروع "تعزيز المعايير والمؤشرات من أجل الإدارة المستدامة للغابات واستخدامها في السياسات والممارسة" الذي تنفذه منظمة الأغذية والزراعة، ويهدف إلى وضع مجموعة من المؤشرات المنسقة الرئيسية لإعداد التقارير عن مواضيع مختارة، بما في ذلك قياس التقدم المحرز نحو أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالغابات.

٦٤ - وسيستفيد الشطر العاشر من مشروع المنفذ في إطار حساب التنمية من هذه المجموعة من الأعمال والمشاريع السابقة في مجال الرصد والإبلاغ بشأن الغابات، التي نفذتها أمانة المنتدى ومنظمة الأغذية والزراعة. وسيوفر الدعم لوضع أطر للرصد في مجموعة مختارة من البلدان الرائدة لتمكينها من قياس التقدم المحرز نحو تنفيذ الصك المتعلق بالغابات، وأهدافه العالمية بشأن الغابات، وأهداف وغايات التنمية المستدامة المتعلقة بالغابات، بصورة مترامنة.

٦٥ - وسيقوم المشروع من خلال هذا النهج المنسق بتخفيف عبء الإبلاغ عن البلدان وتيسير جمع البيانات لخدمة أغراض متعددة، ومجموعة مختلفة من التقارير والمستخدمين. وعلاوة على ذلك، سيسهم المشروع بدرجة أكبر في وضع السياسات القائمة على الأدلة بشأن الغابات في سياق التنمية المستدامة.

٦٦ - وستركز المعايير والمؤشرات على البيانات الاقتصادية والاجتماعية المتصلة بالغابات وإسهام الغابات في تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر. وسيوفر المشروع الدعم للبلدان في جهودها الرامية إلى تنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة المتصلة بالغابات في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

موجز الميزانية (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)	هدف المنظمة: تعزيز قدرات البلدان النامية على رصد التقدم المحرز نحو الإدارة المستدامة للغابات
٣٦,٠	المساعدة المؤقتة العامة
١٠٣,٠	الخبراء الاستشاريون
١٢٠,٠	السفر
٣٠,٠	الخدمات التعاقدية
١٠,٠	مصروفات التشغيل
٢١٠,٠	حلقات العمل/التدريب
٥٠٩,٠	المجموع

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(مؤشر الإنجاز ١-١) اعتماد البلدان المستهدفة إطاراً للرصد لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالغابات/الصك المتعلق بالغابات	(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز قدرات البلدان المستهدفة على وضع واختبار أطر رصد لتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالغابات والأهداف العالمية بشأن الغابات
(مؤشر الإنجاز ٢-١) عدد البلدان التي تتخذ خطوات لاستخدام البيانات الاجتماعية - الاقتصادية	(الإنجاز المتوقع ٢) زيادة فهم واضعي السياسات في مجموعة مختارة من البلدان لقيم السلع والخدمات الحرجية ومساهمتها في كل بلد من هذه البلدان
(مؤشر الإنجاز ٢-٢) عدد أصحاب المصلحة الوطنيين المدربين الذين يشيرون إلى حدوث تحسن في فهم مساهمات الغابات في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية	

الأنشطة الرئيسية

٦٧ - ستضمن الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) حصر قواعد البيانات الوطنية القائمة المتصلة بالغابات في مجموعة مختارة من البلدان وتحديد الثغرات المحتمل وجودها في البيانات والأدوات اللازمة لمعالجة هذه الثغرات. ولن يقتصر هذا الجهد على تحديد "الجرد التقليدي للغابات" وإنما سيشمل أيضاً البيانات/التدفقات المالية للغابات ومساهمات الغابات في تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر؛

(النشاط ٢-١) وضع إطار الرصد للأهداف والغايات الدولية المتصلة بالغابات (العمل على تنفيذ الصك المتعلق بالغابات، والأهداف العالمية بشأن الغابات، وأهداف التنمية المستدامة، وتقييم موارد الغابات لعام ٢٠٢٠) في مجموعة مختارة من البلدان؛

(النشاط ٣-١) تنظيم ١٢ حلقة عمل وطنية (٢ لكل بلد) تشارك فيها مجموعة من أصحاب المصلحة من القطاعات ذات الصلة (الزراعة والمياه والطاقة والمالية وحفظ الطبيعة) عن إطار الرصد الموضوع الوارد ذكره في النشاط ٢-١؛

(النشاط ١-٢) تقديم خدمات استشارية للبلدان الرائدة، بناء على طلبها، للمساعدة في وضع إطار الرصد واستخدامه؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم اجتماع عالمي واحد أو عدة اجتماعات إقليمية عن إعداد التقارير عن الغابات، يحضرها منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية، ومراكز

الاتصال التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، لتبادل خبرات البلدان الرائدة وإقرار آلية الإبلاغ لمجموعة أوسع من البلدان (تنظم الاجتماعات عقب كل مناسبة من المناسبات المقررة).

٦٨ - وتساهم بعض الأنشطة الآنفه الذكر أيضا في تحقيق الإنجاز المتوقع ٢.

زاي - إجراءات السياسة العامة المستندة إلى أدلة بشأن النهوض بالشباب في أفريقيا

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (٣٩٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٦٩ - تعكف الحكومات في أفريقيا على اعتماد سياسات واستراتيجيات وطنية للنهوض بالشباب. وأشارت، لدى قيامها بذلك، إلى التزامها بوضع استجابات سياساتية متعددة القطاعات بشأن الشباب في إطار الجهود الإنمائية الوطنية الرئيسية. غير أنه وبالرغم من بعض أوجه التقدم الجديرة بالملاحظة في عدد من البلدان، فإن ذلك لم يفض، حتى الآن، إلى اتخاذ سوى عدد قليل من إجراءات السياسة العامة الشاملة المستندة إلى أدلة بشأن الشباب والشبان. وفيما تواجه الاقتصادات في أفريقيا تحديات في توفير فرص عمل للشبان، ارتفعت هجرة الشباب إلى مستويات تنذر بالخطر، ولذا فقد أصبحت معالجة مسائل الشباب أكثر صعوبة. فالشبان في أفريقيا يطالبون بالمشاركة الفعالة والتامة في عمليات وضع السياسات، بما في ذلك في مجالات الحوكمة واتخاذ القرارات والنهوض بأوساط الشبان ومجتمعهم.

٧٠ - واستجابة للنداءات المتكررة من الدول الأعضاء لإجراء تقييم ببناء لحالة الشباب ورصد التقدم المحرز صوب تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب، اقترح الأمين العام، في الدورة الحادية والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية، مجموعة من المؤشرات ذات الصلة ببرنامج العمل العالمي. ويقدم الأمين العام في تقريره المؤشرات الكمية الرئيسية التي وضعت بشأن الشباب وإطار الرصد والتقييم لبرنامج العمل العالمي للشباب.

٧١ - وفيما يجري العمل حاليا على إدماج المؤشرات المقررة ذات الصلة ببرنامج العمل العالمي للشباب على الصعيد الوطني، لا يزال هناك عمل يتعين القيام به لكفالة قدرة الدول الأعضاء على استخدام تلك المؤشرات في عملياتها السياساتية المتعلقة بالشباب على الصعيد الوطني والمحلي. وتقدم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدعم حاليا إلى الاتحاد الأفريقي في وضع مجموعة من المؤشرات لميثاق الشباب الأفريقي بالاستناد إلى برنامج العمل. ولن يتضمن الميثاق مؤشرات برنامج العمل فحسب، بل أيضا المؤشرات المتعلقة بالسلام والأمن أو الزراعة والبيئة. والاتحاد الأفريقي حريص جدا على الاستفادة من العمل الجاري من خلال هذا المشروع الجديد.

٧٢ - وسيقدم المشروع تدريبا شاملا على صياغة ورصد السياسات الشبابية المستندة إلى الأدلة والقائمة على المشاركة في البلدان المشمولة بالمشروع، الأمر الذي ليس من شأنه المساعدة في تقديم الخدمات وتقرير السياسات فحسب، بل أيضا في طرح المعارف بشأن البيانات والمؤشرات المتعلقة بالشباب، وإجراء بحوث متقدمة عن الشباب. وسيوفر هذا الجهد الدعم لمقرري السياسات في العمل مع الشبان ومنظمات المجتمع المدني وإفساح المجال لهم. وسوف يسهم أيضا في تقرير السياسات بشكل فعال وزيادة الوعي باحتياجات الشبان في مبادرات التخطيط الوطنية بشأن المجالات ذات الأولوية من برنامج العمل العالمي للشباب، ولا سيما إشراك الشباب في الأنشطة المدنية، وعمالة الشباب، وقضاء الأحداث، والتعليم الحرفي والمهني، والصحة الإنجابية.

٧٣ - وسيكون التعاون بين بلدان الجنوب عنصرا رئيسيا في هذا المشروع، لأن بعض البلدان الأفريقية لديها الكثير من التجارب والخبرات في المؤشرات الشبابية واستعراض السياسات الشبابية.

هدف المنظمة: تعزيز قدرات الحكومات والمنظمات التي يقودها الشباب في بلدان أفريقية مختارة على صياغة سياسات تستند إلى أدلة، ورصد وتقييم السياسات والبرامج المتعلقة بالشباب	موجز الميزانية (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة) الخبراء الاستشاريون ١٢٠,٩ السفر ٨٢,٨ الخدمات التعاقدية ٥٢,٠ مصروفات التشغيل ٠,٨ حلقات العمل/التدريب ١٣٣,٥ المجموع ٣٩٠,٠
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، البرنامج الفرعي ٢ (السياسات الاجتماعية والتنمية)	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(مؤشر الإنجاز ١-١) اختيار مجموعة من مؤشرات النهوض بالشباب والتوصية بها لدى مقرري السياسات من أجل صياغة السياسات ورصدها في جميع البلدان المستهدفة	(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز قدرة الحكومات والمنظمات التي يقودها الشباب في البلدان المستهدفة على تحديد المؤشرات الوطنية ذات الصلة للنهوض بالشباب
(مؤشر الإنجاز ٢-١) زيادة عدد المسؤولين الحكوميين وممثلي المنظمات التي يقودها الشباب القادرين على استخدام مؤشرات النهوض بالشباب في وضع السياسات	(الإنجاز المتوقع ٢) زيادة قدرة الحكومات والمنظمات التي يقودها الشباب في البلدان المشمولة بالمشروع على استخدام مؤشرات النهوض بالشباب في صياغة واستعراض ورصد السياسات والاستراتيجيات الشبابية المستندة إلى أدلة
(مؤشر الإنجاز ٢-٢) زيادة عدد ما صيغ من سياسات وبرامج شبابية مدعومة بالبيانات ومؤشرات للنهوض بالشباب على الصعيد الوطني، وتعزيزها ورصدها في جميع البلدان المستهدفة	

الأنشطة الرئيسية

٧٤ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) تحليل البيانات المتاحة على الصعيد الوطني وتحديد الثغرات في البيانات اللازمة للمؤشرات الوطنية المتعلقة بالشباب؛

(النشاط ١-٢) الاختيار من المؤشرات الموجودة المتعلقة ببرنامج العمل العالمي للشباب وتكييف/وضع مؤشرات النهوض بالشباب لأغراض ميثاق الشباب الأفريقي. وإجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما الحكومات الوطنية والمنظمات التي يقودها الشباب، بغية تكييف المؤشرات بما يتلاءم مع سياق النهوض بالشباب على الصعيد الوطني؛

(النشاط ١-٣) التوعية بمؤشرات الشباب والسياسات المحلية للشباب ونشرها لدى منظمات الشباب الشعبية والسلطات المحلية ذات الصلة على صعيد المقاطعات في البلدان المشمولة بالمشروع، بهدف تعزيز إشراك الشباب في الأنشطة المدنية على الصعيد المحلي (٣٠ اجتماع مائدة مستديرة وحلقة عمل محلية)؛

(النشاط ٢-١) تنظيم حلقات عمل وطنية لتحديد المجالات الموضوعية الرئيسية ذات الأولوية من أجل وضع سياسات/برامج سليمة للشباب تستند إلى أدلة في البلدان المشمولة بالمشروع. وسيقوم الخبراء باستعراض السياسات والبرامج الشبابية القائمة، وتقديم توصيات تتعلق بإجراءات السياسة العامة المستندة إلى أدلة؛

(النشاط ٢-٢) صياغة توصيات بشأن السبل الكفيلة بتطبيق مؤشرات النهوض بالشباب لأغراض وضع السياسات ورصدها في إطار برنامج العمل العالمي للشباب. وستستند التوصيات إلى الأعمال التي أنجزتها شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وغير ذلك من الكيانات ذات الصلة في هذا المجال؛

(النشاط ٢-٣) تنظيم حلقات عمل وطنية لتوفير التدريب على الإفادة من التوصيات المشار إليها في النشاط ٢-٢ والمتعلقة بمؤشرات صياغة السياسات ورصدها، وهي مؤشرات يستعين بها موظفو الهيئات الحكومية الرئيسية والمنظمات التي يقودها الشباب؛

(النشاط ٢-٤) توفير الخدمات الاستشارية للوزارات والهيئات الوطنية، بما في ذلك المكاتب الإحصائية للمضي في تنفيذ التوصيات المشار إليها في النشاط ٢-٢؛

(النشاط ٢-٥) تصميم سياسة شبابية وطنية أو تعديل السياسة القائمة، بالتعاون الوثيق مع الحكومات والمنظمات التي يقودها الشباب، وذلك بالإفادة من تلك المؤشرات. وإقامة آلية لرصد السياسات بالإفادة من المؤشرات؛

(النشاط ٢-٦) تنظيم حلقات عمل وطنية للتحقق، يمثل فيها أصحاب المصلحة الرئيسيون الهيئات الحكومية ذات الصلة والمنظمات التي يقودها الشباب، من أجل التحقق من السياسات و/أو آليات الرصد المتعلقة بالسياسات الشبابية أو السياسات القطاعية التي يشارك فيها الشباب؛

(النشاط ٢-٧) دعم أنشطة معينة تتعلق بالأولويات التي تحددها الحكومات في سياق برنامج العمل العالمي للشباب، وفي السياسات والبرامج الشبابية الوطنية من خلال تقديم الخدمات الاستشارية إلى الهيئات الوطنية والمنظمات التي يقودها الشباب المشاركة في التنفيذ.

حاء - تنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة في بلدان مختارة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٨٠٠ ٥٩٦ دولار) معلومات أساسية

٧٥ - هناك أدلة وفيرة على وجود فجوة كبيرة على الصعيد العالمي بين الالتزامات المعلنة بخطة التنمية المستدامة وواقع تنفيذ هذه الخطة. وفي الفترة التي سبقت عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، أبرزت التقارير الواردة من الهيئات الوطنية المعنية بالأعمال التحضيرية ضرورة زيادة الاتساق في التخطيط واتخاذ القرارات على المستويات الحكومية الوطنية ودون الوطنية والمحلية وفيما بينها، وفي جميع القطاعات المواضيعية. وتبين الأدلة أن عددا قليلا من البلدان يمكن أن يفتخر بامتلاك آلية تنسيق جيدة الأداء لها القدرة على مواءمة الجهود مع الأهداف الوطنية الرئيسية التي غالبا ما تكون متعددة القطاعات. وخلص أحد استعراضات التقارير إلى استنتاج رئيسي مفاده أن الانتقال بفكرة التنمية المستدامة إلى موضع التنفيذ بإدماج أهداف ونهج اقتصادية واجتماعية وبيئية يظل أمرا صعبا بالنسبة لمعظم البلدان.

٧٦ - وفي الوثيقة الختامية للمؤتمر المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، أكد الممثلون أهمية إيجاد أطر مؤسسية تتسم بالاتساق والفعالية لسد الثغرة الحالية بكفاءة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة (الفقرة ٧٥). وشددوا أيضا على ضرورة تعزيز بناء القدرات لخدمة التنمية المستدامة، بما في ذلك توفير المساعدة التقنية، وهو ما يستتبع تعزيز القدرة المؤسسية (الفقرة ٢٧٧) وطالبوا بعمليات محسنة لصنع القرار تستند إلى أدلة. وعلاوة على ذلك، يقر الأمين العام في تقريره عن تعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في منظومة الأمم المتحدة (A/68/79) بأن أحد التحديات الرئيسية التي لا تزال البلدان تواجهها هو إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في التخطيط والتنفيذ على الصعيد الوطني، وأن الترتيبات المؤسسية في الوزارات الحكومية تصاغ ضمن الحدود القطاعية. وهناك حاجة، بدلا من ذلك، إلى اتباع ممارسات متكاملة (الفقرة ٧٦ (ب)).

٧٧ - وشدد الاجتماع الثاني للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعقود في تموز/يوليه ٢٠١٤ على أهمية الانتقال من وضع سياسات انفرادية إلى سياسات متكاملة، وأبرز عددا من المسائل الرئيسية التي ينبغي مراعاتها في هذه العملية الانتقالية. وتتمثل أولى تلك المسائل في التفاعل بين العملية السياسية والمؤسسات الوطنية؛ فيما تتمثل المسألة الثانية في ضرورة إقامة تحالفات وشبكات وإضفاء الطابع المؤسسي على آليات شاملة لكي يتسنى لطائفة واسعة من أصحاب المصلحة المشاركة في اتخاذ القرار والتنفيذ. وعلاوة على ذلك، سيتعين القيام بتعزيز القدرات للتمكين من التخطيط المتكامل. وفي هذا الصدد، تُستخدم نهج النمذجة والتخطيط المتكاملة بصورة متزايدة على الصعيد الوطني. ويمكن لهذه النهج أن توفر الدعم لعملية متكاملة لاتخاذ القرارات بتمكين مختلف القطاعات من استخدام البيانات وخطوط الأساس نفسها، وإبراز قوة الترابط في جميع أنحاء القطاعات وأوجه التبادل والتفاعل القائمة فيما بينها. وبالمقابل يمكن هذا الجهد مقررسي السياسات من استكشاف أداء السياسات إزاء أهداف متعددة. غير أن هذه القدرات محدودة جدا حاليا، ويتعين تقديم دعم كبير للقدرات الوطنية من أجل تنفيذ هذه النهج ودعم آليات التعلم والتواصل داخل البلدان وفيما بينها لكي يتسنى تبادل المعارف.

٧٨ - ويُقترح هذا المشروع حاليا في ضوء هذه الخلفية. وسيقوم المشروع بناء على طلب من البلدان المختارة من أجل كفاءة توليها زمام تحقيق النتائج واستدامتها. وسيتم تيسير عمليات الحوار بشأن السياسات الشاملة وتعزيز الترتيبات المؤسسية لكي يتسنى إدماج التنمية المستدامة في هياكل الحوكمة الرئيسية، والقيام بعمليات التخطيط واتخاذ القرار، وتنفيذ البرامج والممارسات الإدارية.

هدف المنظمة: تعزيز قدرات بلدان مختارة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية على تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة	موجز الميزانية (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، البرنامج الفرعي ٣ (التنمية المستدامة)	المساعدة المؤقتة العامة ١٥,٠
	الخبراء الاستشاريون ٣٠٦,٠
	السفر ١٠٨,٠
	الحلقات الدراسية
	وحلقات العمل ١٦٠,٠
	مصروفات التشغيل ٧,٨
	المجموع ٥٩٦,٨

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(مؤشر الإنجاز ١-١) عدد الأطر المؤسسية الشاملة والمتعددة القطاعات التي اعتمدت في البلدان المستهدفة لمعالجة استراتيجيات التنمية المستدامة	(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز آليات الحوكمة المؤسسية القائمة من أجل تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة
(مؤشر الإنجاز ٢-١) عدد عمليات التخطيط والميزنة المتكاملة والشاملة التي يجري تنفيذها في البلدان المستهدفة صوب تحقيق الأولويات الوطنية للتنمية المستدامة	(الإنجاز المتوقع ٢) زيادة مواءمة السياسات والخطة والبرامج الوطنية مع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة
(مؤشر الإنجاز ١-٢) عدد السياسات والخطة والبرامج الوطنية المستحدثة التي تستخدم نهجا وأدوات ومنهجيات متكاملة	(الإنجاز المتوقع ٢) زيادة مواءمة السياسات والخطة والبرامج الوطنية مع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة

الأنشطة الرئيسية

٧٩ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (النشاط ١-١) إيفاد بعثات استشارية وتقديم الدعم المستمر من أجل تيسير عمليات الحوار بشأن السياسات على الصعيد الوطني لتعزيز أداء النظم الوطنية للحكومة المؤسسية؛
- (النشاط ٢-١) تنظيم حلقات عمل تدريبية وطنية بشأن آليات الحوكمة المؤسسية من أجل تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة؛
- (النشاط ٣-١) تنظيم حلقة عمل أقاليمية بشأن تبادل الدروس المستفادة. وسيتم نشر نتائج حلقة العمل أيضا من خلال قاعدة المعارف التابعة لجهات التنسيق الوطنية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى؛
- (النشاط ١-٢) تعيين خبراء استشاريين وطنيين لتقديم التدريب والدعم فيما يتعلق باستخدام المبادئ التوجيهية والأدوات من أجل المواءمة القطاعية وتنفيذ البرامج تمشيا مع الأولويات الوطنية لخطة التنمية المستدامة؛
- (النشاط ٢-٢) إجراء دراسات تحليلية لتوليد المعارف والأدلة بشأن حالة تنفيذ خطة التنمية المستدامة في البلدان المستهدفة ونشر المعارف على الصعيد العالمي، بما في ذلك أثناء انعقاد المنتدى ومن خلال شبكة جهات التنسيق التابعة للمنتدى؛
- (النشاط ٣-٢) توفير التدريب وتيسير الحوار وإقامة شراكات التعلم، ولا سيما مع الأوساط العلمية، من أجل إعداد التقارير الوطنية بشأن التنمية المستدامة والإسهام في تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

طاء - تسخير السياسات التجارية والزراعية لدعم صغار المزارعين وتعزيز الأمن الغذائي

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٦٤٦ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٨٠ - يكتسي نمو القطاع الزراعي أهمية بالغة لتحقيق عدد من الأهداف الإنمائية في البلدان النامية وأقل البلدان نموا. ومن هذه الأهداف تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والحد من الفقر وتحسين الأمن الغذائي والحفاظ على الموارد الطبيعية. والقطاع الزراعي في معظم البلدان المنخفضة الدخل عامل رئيسي يسهم في الاقتصاد بفضل حجمه النسبي من حيث القيمة وروابطه ببقية قطاعات الاقتصاد. وغالبا ما تكون الزراعة أيضا أكبر رب عمل في هذه البلدان. ويعتمد الكثير من فقراء العالم مباشرة على الزراعة لكسب قوتهم، ولا سيما النساء والأسر المعيشية التي تعولها النساء. ويؤثر النمو في قطاع الزراعة إيجابيا بشكل كبير على الحد من الفقر، لأن الفقر ظاهرة ريفية بالدرجة الأولى.

٨١ - وهناك إدراك متزايد للعلاقة القائمة بين الزراعة والمسائل البيئية والاجتماعية. ويشمل البعد الاقتصادي الأراضي واليد العاملة ورؤوس الأموال التي تدخل في عملية الإنتاج وما ينجم عن ذلك من نواتج. ويقر البعد البيئي بأن الزراعة هي مستعمل كبير للموارد البيئية، لا سيما الأراضي والمياه، ومقدم للخدمات البيئية. ويشمل البعد الاجتماعي ضرورة الحد من المخاطر ومواطن الضعف، بما في ذلك الأمن الغذائي، والمسائل المتصلة بنوع الجنس. وإذا ما كان القطاع الزراعي متطورا ومتكاملا بشكل جيد فينبغي أن يعزز الأمن الغذائي ويزيد الدخل، بما في ذلك دخل صغار المزارعين والمزارعات، ويقيم روابط هامة في سلاسل الإنتاج ويؤثر بشكل إيجابي على البيئة. غير أنه يبدو، في كثير من الحالات، أن هناك فصلا بين سياسات الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي من جهة، وسياسات التجارة والمنافسة من جهة أخرى. وقد يؤدي الافتقار إلى التنسيق والاتساق بين السياسات إلى مخاطر تحول دون تحقيق الأهداف المتمثلة في تحسين الأمن الغذائي والحد من الفقر، لا سيما في المناطق الريفية.

٨٢ - ولذلك يهدف هذا المشروع إلى دعم الحكومات في خمسة بلدان من البلدان النامية وأقل البلدان نموا، في آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لوضع سياسات زراعية وتجارية سليمة ومتكاملة بهدف تحسين دخل صغار المزارعين، بمن فيهم المزارعات، من خلال إدماجهم في الأسواق الإقليمية والعالمية، وتوفير فرص وصولهم إلى سلاسل بيع المواد الغذائية بالتجزئة بشروط منصفة ومعقولة وغير تمييزية، وتعزيز الأمن الغذائي والقدرة على شراء المواد الغذائية على صعيد الأسر المعيشية والصعيد القطري.

٨٣ - ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) هو مركز التنسيق في الأمم المتحدة المعني بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية. وتبوأ الأونكتاد مكانة مناسبة تماما لتوفير الدعم إلى البلدان النامية وأقل البلدان نموا في تعزيز الاتساق بين سياسات التجارة والزراعة وغيرها من السياسات الوطنية نظرا لخبرتها الطويلة في قضايا التجارة، بسبب منها جمع البيانات وتحليلها، وفي أثر السياسات التجارية على رفاه مختلف الشرائح السكانية داخل البلدان.

موجز الميزانية	هدف المنظمة: تقديم الدعم إلى الحكومات في بلدان مختارة في آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتعزيز الأمن الغذائي وتحسين دخل صغار المزارعين بانتهاج سياسات زراعية وتجارية سليمة ومتكاملة
(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
المساعدة المؤقتة العامة ٤٠,٠	
الخبراء الاستشاريون ٢٠٥,٠	العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: التجارة والتنمية، البرنامج الفرعي ٣ (التجارة الدولية)
السفر ١٣٨,٠	
الخدمات التعاقدية ٣٣,٠	
حلقات العمل/التدريب ٢٣٠,٠	
المجموع ٦٤٦,٠	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(مؤشر الإنجاز ١-١) تأكيد ٧٥ في المائة من المستفيدين المتدربين فهمهم للأدوات والتحليلات اللازمة لصياغة سياسات زراعية وتجارية متكاملة	(الإنجاز المتوقع ١) تحسين فهم الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين في البلدان المستفيدة لأوجه التكامل بين السياسات الزراعية والتجارية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة
(مؤشر الإنجاز ٢-١) قيام ثلاثة بلدان على الأقل من البلدان الخمسة المستفيدة بصياغة سياسات زراعية وتجارية تكميلية وبدء تنفيذها	(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز قدرات الوزارات أو الإدارات ذات الصلة في البلدان المستفيدة على صياغة وتنفيذ سياسات تجارية وزراعية متكاملة ومتسقة
(مؤشر الإنجاز ٢-٢) تأكيد ٧٥ في المائة من المستفيدين المتدربين زيادة في قدرتهم على صياغة وتنفيذ سياسات زراعية وتجارية تكميلية	

الأنشطة الرئيسية

٨٤ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) إيفاد بعثات ميدانية إلى خمسة بلدان مختارة لجمع البيانات عن الإنتاج والعمالة ومشاركة الجنسين وجوانب الزراعة المتصلة بالأمن الغذائي، بوسائل منها إجراء الدراسات الاستقصائية المجتمعية وإتاحة المعلومات على الصعيد الوطني، وإقامة علاقات تعاون مع أصحاب المصلحة الوطنيين والمنظمات الدولية الشريكة من أجل إضفاء طابع مؤسسي على هذا التدفق من المعلومات والمعارف؛

(النشاط ٢-١) تحديد التدابير الزراعية غير التعريفية في البلدان الخمسة المختارة وشركائها التجاريين الإقليميين عن طريق تصنيف لوائح وطنية وإقليمية؛ وتحليل الفجوة التنظيمية لتقييم مستوى التكامل الإقليمي؛

(النشاط ٣-١) إجراء دراسات استقصائية تركز على المجتمعات المحلية الريفية، تتعلق بمسائل من قبيل إصدار سندات ملكية الأراضي؛ وتوفير الأسمدة والمبيدات الحشرية؛ والحصول على مياه الري، والخدمات الإرشادية، والمعلومات المتعلقة بحالة السوق؛ والمسافة التي تفصل عن الأسواق أو الطرق؛ والوصول إلى شبكات توزيع الأغذية؛ وإمكانية الحصول على سُلْف؛ وتبادل المحاصيل النقدية والأغذية الأساسية من أصل الإنتاج الكلي؛

(النشاط ٤-١) وضع استعراضات تجارية وزراعية في البلدان الخمسة المختارة باستخدام البيانات المجمعة في النشاط ١-١ والنشاط ٣-١؛

(النشاط ٥-١) تنظيم حلقتي عمل تدريبيتين إقليميتين (مشاركة خمسة من البلدان غير المستفيدة) لتبادل الاستعراضات التجارية والزراعية، فضلا عن تبادل الأفكار والأدوات والبيانات وأفضل الممارسات بشأن سبل كفاءة الاتساق بين السياسات المتعلقة بالتجارة والتنمية الريفية ونوع الجنس والأمن الغذائي؛

(النشاط ١-٢) توفير التدريب لأصحاب المصلحة الوطنيين من خلال إيفاد بعثات استشارية عملية إلى البلدان الخمسة المختارة بشأن كيفية استخدام السياسات التجارية والمفاوضات التجارية كأدوات لتعزيز التنمية الريفية والأمن الغذائي من أجل بناء قدراتها على صياغة السياسات التكميلية ذات الصلة؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم حلقتي عمل إقليميتين لوضعي سياسات مختارين من البلدان المستفيدة لبناء القدرات على صياغة وتنفيذ السياسات التكميلية والمتسقة في مجالات التجارة والزراعة والمنافسة والجنسانية، وغيرها من السياسات ذات الصلة، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ياء - تسخير التجارة غير الرسمية عبر الحدود لتمكين المرأة والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي في منطقة البحيرات الكبرى

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا (٥٤٧ ٠٠٠ دولار)
معلومات أساسية

٨٥ - التجارة غير الرسمية عبر الحدود هي تجارة بين بلدان متجاورة يقوم بها تجار صغار غير متمكنين وغير مسجلين. وهي في العادة تجارة ضمن نطاق قريب تنطوي على نقل المنتجات الزراعية بين الأسواق المحاذية للحدود. وتحيل صفة "غير الرسمية" إلى حالة التاجر (غير مسجل)، وليس بالضرورة إلى التجارة نفسها (التي تكون معروفة للنظام الجمركي الرسمي ومسجلة فيه)، ويترتب على التجارة غير الرسمية عبر الحدود آثار جنسانية مميزة؛ ففي المعابر الحدودية الرئيسية في منطقة البحيرات الكبرى دون الإقليمية، تشكل النساء نسبة عالية هي ٧٤ في المائة من عدد جميع التجار غير الرسميين.

٨٦ - ولهذا القطاع الذي تكثر فيه عمالة المرأة تشعبات واسعة من حيث الفقر والتنمية. وهو يشكل في المناطق الحدودية مصدرا حيويا للعمالة وسيلا لكسب الرزق للفقراء، لا سيما بالنسبة للنساء ذوات الدخل المنخفض والمهارات المتواضعة. وعلاوة على ذلك، بإمكانه، إذا ما أحسن دعمه، أن يولد إيرادات ريفية غير زراعية كبيرة ويصبح حافزا لإنشاء سلاسل قيمة ودعمها في المناطق الريفية. وفي المقابل، يمكن لهذه الميزة أن تخفض مستوى البطالة في المناطق الريفية وتبطئ الهجرة من الأرياف إلى المدن، مع تمكين المرأة في الوقت ذاته.

٨٧ - وإذا ما تم التصدي بفعالية لهذه القيود وغيرها من القيود الجنسانية، يمكن أن تتحول التجارة غير الرسمية عبر الحدود إلى واقع في مجال مباشرة الأعمال الحرة البالغة الصغر يتسم بالحيوية مقترنا بإمكانات كبيرة للمساعدة في التخفيف من حدة الفقر، والإسهام في تحقيق الأمن الغذائي وتمكين المرأة.

٨٨ - ومن منظور دون إقليمي يمكن للتجارة غير الرسمية عبر الحدود أن تطلق عملية حقيقية للتكامل الاقتصادي من خلال تطوير التبادل الاقتصادي المحلي في منطقة البحيرات الكبرى دون الإقليمية بأسرها. ويمكن لهذه التجارة أن تكون عنصرا أساسيا في إحياء التعاون والتكامل الاقتصادي في إطار الجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى^(١)، وأن تسهم بالتالي في إحلال السلام والاستقرار البيئي في المنطقة.

٨٩ - ويهدف هذا المشروع إلى معالجة بعض العقبات الجنسانية التي يواجهها التجار غير الرسميون عبر الحدود في ثلاثة بلدان في منطقة البحيرات الكبرى. وبلاستفادة من التجارة غير الرسمية عبر الحدود في تمكين المرأة،

(١) الجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى هي جماعة اقتصادية إقليمية مقرها في غينيني، رواندا، وتضم بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

وتخفيف حدة الفقر، وبناء السلام، يرتبط هذا المشروع بأكبر تحد يواجهه العالم اليوم ألا وهو القضاء على الفقر، وإرساء الأمن، وتحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة للجميع.

٩٠ - وهذا المشروع يقوم في تركيزه على عنصرين. فالعنصر الأول يركز على الحواجز الجمركية وغير الجمركية (مسائل النفاذ إلى الأسواق). إذ لا تزال تطبق على الحدود مجموعة من الحواجز غير الجمركية التي تشمل شهادات منشأ المنتجات، ورسوم الخدمات الحدودية المختلفة، والضرائب الأخرى غير الرسمية. والامتثال لهذه المتطلبات التي تنطوي على دفع رسوم متعددة والمتعلقة بمنح الشهادات يثقل كثيرا كاهل التجارات غير الرسميات اللواتي لديهن مهارات ضعيفة في القراءة والكتابة وحظهن قليل من المعلومات، كما أنه يجعلهن عرضة للتعسف. ويركز العنصر الثاني على العقبات في جانب العرض. وكما ذكر آنفا، فإن التجارات عبر الحدود في المنطقة دون الإقليمية يواجهن تحديات جنسانية تترجم إلى مساوئ تنافسية كبيرة. وغالبا ما تكون معرفتهن محدودة بأنظمة التجارة عبر الحدود وإجراءاتها، الأمر الذي قد يؤدي إلى التعسف بحقهن. وبسبب ضالة الفرص في الحصول على سُلْف، فلا يتاح سوى القليل من رأس المال اللازم لبدء العمل، فضلا عن محدودية نطاق العمليات، مع ارتفاع نسبي في تكاليف وحدات الخدمات اللوجستية. وعلاوة على ذلك، تعتمد التجارات أكثر من التجار على التنقل سيرا وباستخدام وسائل النقل العام لأخذ منتجاتهم إلى الأسواق، وهذا ما يؤدي إلى التأخير، وتفويت أيام السوق، وتلف البضائع. كما أنهم يتاجرون بسلع أقل مردودا مما يتاجر به نظراؤهم الذكور من سلع. وبالإضافة إلى ذلك، تبرز مسائل أمنية بشكل بارز. ومن المهم جدا معالجة هذه الاختلالات الجنسانية من خلال اعتماد تدابير لتيسير التجارة تراعي الفوارق بين الجنسين وإعادة التوزيع الجنساني.

موجز الميزانية	هدف المنظمة: تعزيز القدرات الوطنية في بلدان أفريقية مختارة على الاستفادة من التجارة غير الرسمية عبر الحدود من أجل تمكين المرأة وتحقيق التنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
المساعدة المؤقتة العامة ٣٠,٠	
الخبراء الاستشاريون ٢٠٦,٠	العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: التجارة والتنمية، البرنامج الفرعي ٣ (التجارة الدولية)
السفر ١١٠,٠	
الخدمات التعاقدية ٨٥,٠	
مصروفات التشغيل ٢,٠	
حلقات العمل/التدريب ١١٤,٠	
المجموع ٥٤٧,٠	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(مؤشر الإنجاز ١-١) زيادة توافر البيانات المصنفة (بموجب المنتج والبلد) بشأن الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعوق التجارة غير الرسمية عبر الحدود للنساء في المنطقة دون الإقليمية للجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى في البلدان المستهدفة الثلاثة	(الإنجاز المتوقع ١) تحسين قدرة مقرري السياسات وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص على تحديد ومعالجة الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام التاجرات غير الرسميات عبر الحدود في المنطقة دون الإقليمية للجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى
(مؤشر الإنجاز ٢-١) تأكيد ٧٠ في المائة من مقرري السياسات المتدربين وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص أن قدرتهم تحسنت على تحديد ومعالجة الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام التاجرات غير الرسميات عبر الحدود	(الإنجاز المتوقع ٢) تحسين قدرة مقرري السياسات وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص في البلدان المستفيدة على تحديد ومعالجة العقبات الجنسانية في جانب العرض التي تواجهها التاجرات غير الرسميات عبر الحدود في المنطقة دون الإقليمية
(مؤشر الإنجاز ١-٢) زيادة توافر الخيارات والأدوات السياسية والتنوعية بما للتغلب على العقبات في جانب العرض التي تواجهها التاجرات الرسميات عبر الحدود في المنطقة دون الإقليمية في جميع البلدان الثلاث المستهدفة	(الإنجاز المتوقع ٢) تحسين قدرة مقرري السياسات وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص في البلدان المستفيدة على تحديد ومعالجة العقبات الجنسانية في جانب العرض التي تواجهها التاجرات غير الرسميات عبر الحدود في المنطقة دون الإقليمية
(مؤشر الإنجاز ٢-٢) تأكيد ٧٠ في المائة من المستفيدين المتدربين (من القطاعين العام والخاص) أن قدرتهم تحسنت على تحديد ومعالجة العوائق الجنسانية في جانب العرض أمام التاجرات غير الرسميات عبر الحدود	

الأنشطة الرئيسية

٩١ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) إجراء تقييم أساسي للتجار غير الرسميين عبر الحدود وتدفقات التجارة وظروف عبور الحدود من ثلاثة معابر رئيسية على الصعيد دون الإقليمي. ويشمل هذا النشاط كلاً من التقييم الأساسي للحواجز الجمركية وغير الجمركية والعقبات في جانب العرض. (يدخل هذا النشاط أيضاً في إطار النشاط ١-٢)؛

(النشاط ٢-١) إجراء "ثلاث حلقات عمل تمهيدية" في ثلاث من نقاط العبور الرئيسية دون الإقليمية. ومن خلال استخدام نهج تفاعلية وقائمة على المشاركة، ستوفر حلقات العمل منتدى للقيام بما يلي: المشاركة المبكرة من جانب الأفرقة الوطنية النظرية؛ والتثبت من نتائج التقييم

الأساسية وضبطها استنادا إلى الظروف الفعلية القائمة على نقاط العبور الثلاث؛ والقيام بعملية لتقييم الاحتياجات، من حيث شكل ومضمون الوثيقة الفنية للمنجزات المتوخاة من المشروع المحدد بشأن الحواجز الجمركية وغير الجمركية. (يدخل هذا النشاط أيضا في إطار الإنجاز المتوقع ٢ باعتباره النشاط ٢-٢)؛

(النشاط ٣-١) إعداد وثيقة فنية تضع خريطة للحواجز الجمركية وغير الجمركية الخاصة بمنتجات معينة والتي تقيد حركة التاجرات غير الرسميات عبر الحدود في منطقة البحيرات الكبرى دون الإقليمية (نقاط العبور الرئيسية دون الإقليمية الثلاث المذكورة في النشاط ١-٢)؛ وتقييم تنفيذ عمليات الإصلاح الجارية (عما في ذلك إنشاء شبائيك الخدمات المتكاملة/نظم التخليص السريع للتجار غير الرسميين عبر الحدود)؛ وتقديم توصيات سياساتية تفصيلية بشأن إجراء مزيد من الإصلاحات اللازمة؛

(النشاط ٤-١) إيفاء ثلاث بعثات استشارية إلى البلدان المستهدفة لتقديم الدعم إلى مقرري السياسات في استخدام المعلومات الناجمة عن المشروع بهدف صياغة سياسات تستند إلى أدلة؛

(النشاط ٥-١) توفير التدريب للتاجرات في موضوع الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وحقوق التجار غير الرسميين والتزامهم في المعابر الحدودية؛

(النشاط ٦-١) تنظيم حلقة عمل دون إقليمية (انظر النشاط ٢-٤)؛

(النشاط ١-٢) إجراء تقييم أساسي (انظر النشاط ١-١)؛

(النشاط ٢-٢) إجراء حلقات عمل تمهيدية (انظر النشاط ١-٢)؛

(النشاط ٣-٢) القيام، بالاستعانة بمدخلات متخصصة من مؤسسات بحوث محلية ومنظمات غير حكومية، بوضع ورقة سياسات تبين بالتفصيل التدخلات السياساتية للتغلب على العقبات في جانب العرض التي تواجهها التاجرات غير الرسميات عبر الحدود؛

(النشاط ٤-٢) تنظيم حلقة عمل دون إقليمية لنشر نتائج المشروع ومناقشة خيارات التغلب على الحواجز الجمركية وغير الجمركية والعقبات في جانب العرض للتجار غير الرسميين عبر الحدود في المنطقة دون الإقليمية. وسيضم المشاركون الأفرقة الوطنية النظرية الثلاثة وسائر الممثلين من الوزارات، والمجتمع المدني والقطاع الصناعي. وهذا النشاط وطني (وليس محليا) في نطاقه ويضم جمهورا أوسع من نظيره المشارك في حلقات العمل التمهيدية، ولا سيما على الصعيد الحكومي.

كاف - القيمة المضافة من منتجات القطن الثانوية في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٥٩١ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٩٢ - يعتمد ملايين الناس في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي على صناعة القطن في تأمين سبل عيشهم. فقطاع القطن ذو أهمية استراتيجية في مكافحة الفقر وضمان الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة، لأنه يدرّ إيرادات من التصدير ويولّد فرص عمل ودخولا. ووفقا لما ذكرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تمثل حصة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي من القطن الذي أنتجته أفريقيا في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ نحو ٣٠ في المائة. وقدّرت اللجنة الاستشارية الدولية للقطن إنتاج شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي بقرابة ٣٩٠ ٠٠٠ طن من القطن في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ و ٥٣٠ ٠٠٠ طن في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤.

٩٣ - ويجهّز القطن أساسا من أجل الحصول على القطن الشعر، ولكنه ينتج أيضا منتجات ثانوية أخرى، من قبيل بذور القطن وسيقان القطن. ويمكن استخدام بذور القطن في إنتاج زيت يصلح للأكل وإنتاج كسبة القطن المستخدمة علفا للماشية. وقد تبين أن لسيقان القطن فائدة بوصفها مادة زراعية خاما تستخدم في إنتاج الألواح الحبيبية والورق واللّب والصناديق المصنوعة من الألواح الموجة. ولكن بسبب محدودية قدرات التجهيز في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، يُهدر جزء كبير من بذور القطن ويُحرق الجزء الأكبر من سيقان القطن في الحقول بعد الحصاد.

٩٤ - ومن شأن الاستفادة الكاملة من منتجات القطن الثانوية أن تحقق فوائد اقتصادية وتدرّ إيرادات إضافية على صغار منتجي القطن وتساعد في الحد من الأضرار الواقعة على البيئة. فحرق سيقان القطن في الحقول يث في الجو كميات كبيرة من غازات الدفيئة. ويقول علماء الحشرات أيضا إن سيقان القطن، التي تترك في الحقول مع لوزات القطن التي لم تُحصّد، تُشكّل مصدرا رئيسيا لآفات تنتقل من سنة إلى أخرى. ولذلك، يسهم استخدام سيقان القطن على نحو ملائم في الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتجنّب إصابة المحصول بالآفات الحشرية والمشاكل المتصلة بذلك.

٩٥ - وبالنظر إلى احتمال جني مكاسب اقتصادية وبيئية هامة من القيمة المضافة لمنتجات القطن الثانوية، رأت أمانة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في الاستراتيجية الإقليمية المعنونة "من القطن إلى الملابس" التي اعتمدها مؤخرا أن تطوير منتجات القطن الثانوية هو أحد الأنشطة ذات الأولوية. وعلاوة على ذلك، سيسهم تطوير سلاسل القيمة الإقليمية والمحلية لمنتجات القطن الثانوية في تنفيذ خارطة طريق القطن الأفريقي، وهي استراتيجية القطن على نطاق القارة وقد وضعت في أعقاب مشاورات واسعة نظّمها الأونكتاد بين أصحاب المصلحة المتعددين في قطاع القطن في أفريقيا، من القطاعين العام والخاص.

٩٦ - وقد طوّر هذا المشروع امتثالا لطلب خاص من أمانة السوق المشتركة. ووفقا للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ليس في المنطقة إلا عدد قليل جدا من وحدات تجهيز منتجات القطن الثانوية. ومن أجل زيادة القيمة المضافة لمنتجات القطن الثانوية، من المهم، كخطوة أولى، إجراء تقييم موضوعي لسلسلة القيمة المحلية والإقليمية. وينطوي هذا المسعى على تحليل مفصل لسلسلة الإمداد اللوجستية، فضلا عن الإنتاج الأولي لمنتجات القطن الثانوية وتجهيزها. وعلاوة على ذلك، تكتسي دراسة ظروف التسويق أهمية حاسمة، بما في ذلك دراسة الأسواق القائمة والمحتملة لمنتجات القطن الثانوية المجهزة. ومن المهم أيضا وضع السياسات والحوافز الملائمة لجذب الاستثمارات واستكشاف كل الإمكانيات المتاحة لاستغلال منتجات القطن الثانوية. غير أن نقص البيانات عن سلسلة قيمة منتجات القطن الثانوية في المنطقة يشكل عقبة رئيسية أمام تقييم الجدوى الاقتصادية لهذه المنتجات ووضع السياسات الفعالة لتعزيز استخدامها على نحو مستدام. وسيساعد المشروع على سد هذه الفجوة في الإحصاءات والسياسات، وسيُنقذ في أربعة بلدان من كبار منتجي القطن.

موجز الميزانية (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)	هدف المنظمة: تعزيز قدرة البلدان المختارة في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي من أجل تقييم الجدوى الاقتصادية لتطوير منتجات القطن الثانوية ووضع سياسات قائمة على الأدلة من شأنها التشجيع على إضافة القيمة إلى هذه المنتجات
المساعدة المؤقتة العامة ٢٥,٠	
الخبراء الاستشاريون ١٣٦,٢	العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: التجارة والتنمية، البرنامج الفرعي ٣ (التجارة الدولية)
السفر ٨٢,٣	
الخدمات التعاقدية ١٤٠,٠	
نفقات التشغيل ٥,٥	
حلقات العمل/التدريب ٢٠٢,٠	
المجموع ٥٩١,٠	

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

(مؤشر الإنجاز ١-١) قيام أربعة بلدان مستهدفة بجمع وتحليل الإحصاءات المتعلقة بسلسلة قيمة منتجات القطن الثانوية، بما في ذلك توافر المواد الأولية وتجهيز هذه المنتجات والظروف السائدة في أسواقها (أي بذور القطن وسيقانه)

(الإنجاز المتوقع ١) تحسين قدرة أصحاب المصلحة في سلسلة قيمة القطن، بمن فيهم المسؤولون الحكوميون والقطاع الخاص ورابطات المزارعين في البلدان المستفيدة المستهدفة من أجل تقييم القيمة المحتملة لمنتجات القطن الثانوية وحالة أسواقها والتوقعات بشأنها

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

(مؤشر الإنجاز ١-٢) وضعت خطط عمل وطنية تهدف إلى زيادة القيمة المضافة لمنتجات القطن الثانوية واعتمدها من قبل أصحاب المصلحة في سلسلة قيمة القطن في ما لا يقل عن ثلاثة من البلدان الأربعة المستهدفة

(مؤشر الإنجاز ٢-١) اتخاذ ثلاثة على الأقل من البلدان الأربعة المستهدفة خطوات من أجل اعتماد سياسات كفيلة بالترويج للقيمة المضافة لمنتجات القطن الثانوية (مؤشر الإنجاز ٢-٢) وضع ثلاثة بلدان من الأربعة المستهدفة موجزات استثمارية لمنتجات القطن الثانوية

(الإنجاز المتوقع ٢) تحسين قدرات واضعي السياسات في البلدان المستفيدة/المنطقة من أجل (أ) صياغة سياسات قائمة على الأدلة تُروّج لإضافة القيمة إلى منتجات القطن الثانوية؛ و (ب) وضع موجزات استثمارية تهدف إلى اجتذاب المستثمرين المحتملين

الأنشطة الرئيسية

٩٧ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (النشاط ١-١) إجراء دراسات استقصائية في أربعة بلدان منتجة رئيسية للقطن في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وإعداد التقارير القطرية عن تقييم سلسلة قيمة منتجات القطن الثانوية؛
- (النشاط ٢-١) إعداد ورقة (أ) تقارن وتحلل النتائج الرئيسية للدراسات الاستقصائية التي أجريت في البلدان الأربعة في إطار النشاط ١-١؛ (ب) وتعرض أفضل الممارسات من البلدان التي نجحت في تطوير منتجات القطن الثانوية؛ (ج) وتضع استراتيجية للتشجيع على إضافة القيمة إلى منتجات القطن الثانوية في البلدان المستهدفة في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛
- (النشاط ٣-١) استنادا إلى نتائج الأنشطة ١-١ و ٢-١، تنظيم حلقة دراسية وطنية مدتها يومان في كل من البلدان الأربعة المستهدفة بغية تحقيق ما يلي: (أ) بناء قدرات أصحاب المصلحة في سلسلة قيمة القطن بشأن المسائل الرئيسية المرتبطة بمنتجات القطن الثانوية، بما في ذلك قيمتها المحتملة وحالة أسواقها والتوقعات بشأنها؛ (ب) وإقرار التقارير؛ (ج) والاتفاق على خطط العمل الوطنية الرامية إلى زيادة القيمة المضافة إلى منتجات القطن الثانوية؛
- (النشاط ٤-١) تنظيم جولة دراسية لأصحاب المصلحة في سلسلة قيمة القطن من البلدان المستفيدة الأربعة من أجل التعلم من أفضل الممارسات المتعلقة بتجهيز منتجات القطن الثانوية في بلدان نموذجية؛

(النشاط ٢-١) تنظيم دورة استثنائية (نصف يوم) لواقعي السياسات خلال الحلقات الدراسية الوطنية (النشاط ١-٣) من أجل القيام بما يلي: (أ) تقييم إطار السياسة الحالية لتجهيز منتجات القطن الثانوية في البلدان المستهدفة؛ (ب) واستعراض أفضل الممارسات في صياغة سياسة منتجات القطن الثانوية؛ (ج) وتحديد الثغرات في مجال السياسات والإجراءات المحتملة في تطوير منتجات القطن الثانوية في البلدان المستهدفة؛

(النشاط ٢-٢) تقديم المساعدة من خلال البعثات الاستشارية (الأونكتاد) والخدمات الاستشارية (الخبراء الاستشاريون) لدعم البلدان في وضع سياسات قائمة على الأدلة ووضع الصيغة النهائية/اعتماد خطة العمل الموضوعية في النشاط ١-٣؛

(النشاط ٢-٣) العمل مع مؤسسات تشجيع الاستثمار في البلدان الأربعة المستهدفة من أجل وضع موجزات استثمارية خاصة بمنتجات القطن الثانوية لاجتذاب الاستثمارات إلى هذا القطاع. وسيتم هذا النشاط عن طريق البعثات (الأونكتاد) والخدمات الاستشارية (الخبراء الاستشاريون)؛

(النشاط ٢-٤) تنظيم اجتماع دون إقليمي مدته يومان لتبادل الدروس المستفادة من هذا المشروع وتحديد أنشطة المتابعة في تطوير منتجات القطن الثانوية.

لام - تسخير السياسات الإنمائية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجنوب الأفريقي

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (٥٠١ ٠٠٠ دولار) معلومات أساسية

٩٨ - من التحديات التي تواجهها البلدان النامية حشد الموارد على نطاق واسع وتحويلها إلى مجالات جديدة تتمتع بدنامية اقتصادية ونمو الإنتاجية من خلال التنوع وتشجيع التطوير التكنولوجي والابتكار، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات العالية القيمة المضافة والكثيفة العمالة. وقد ناقش الخبراء الاقتصاديون باستفاضة التحديات التي قد تنتج عن القيام "بدفعة كبيرة نحو التصنيع"، وميزات البلدان التي تحاول "انتقاء الفائزين"، أو خلاف ذلك. ومع ذلك، لم يبلغ أي اقتصاد من أكثر الاقتصادات تقدماً في الوقت الحاضر ما بلغه من مستويات الازدهار الحالية بترك عملية تحوله الهيكلي لقوى السوق وحدها. فقد مارست تلك البلدان ما يسمى "كفاءة التكيف"، من خلال تطوير المؤسسات التي توفر بيئة اقتصادية مستقرة لازدهار الأنشطة القائمة والقيام في الوقت عينه بإفساح المجال لمجموعات جديدة من الأنشطة وتقديم الدعم لها وتشجيع التطوير التكنولوجي. واعتمدت كذلك سياسة متكاملة تجمع بين أطر الاقتصاد الكلي والسياسات التجارية والقطاعية دعماً للتحويل الهيكلي. ومع ارتفاع الدخل، تدريجياً، أصبحت هذه الاقتصادات أكثر تنوعاً. وعلى النقيض من ذلك، تعتمد الاقتصادات الفقيرة على مجموعة ضيقة نسبياً من

الخدمات والسلع الأساسية وتواجه فجوة تكنولوجية متزايدة الاتساع أبدا. ومع ذلك، فإنها هي أيضا تريد بل وتحتاج إلى الحصول على الفوائد الإنسانية والاقتصادية للتنمية الصناعية.

٩٩ - وفي السنوات الأخيرة، عاودت البلدان النامية النظر في السبل التي يمكن بها استخدام السياسات الإنمائية بمزيد من الفعالية من أجل تنويع أنشطتها الاقتصادية والابتعاد عن التبعية لسلع أساسية معينة في بعض الحالات، أو من أجل تحسين فعالية استخدام اليد العاملة الوفيرة للخروج من "شرك البلدان المتوسطة الدخل" وفي حالات قليلة من أجل الدفع نحو تحديث التكنولوجيا فيها. وقد أضافت هذه التجارب تقديرا أعمق للتعقيدات والتحديات التي يواجهها واضعو السياسات في جميع أنحاء العالم النامي. ولذلك، ثمة طلب متزايد للاطلاع على الخبرات الراهنة وتبادلها وتحسين فهم النهج التي نجحت في تعزيز التحول الهيكلي في بلدان شتى.

١٠٠ - ومن خلال هذا المشروع، يقترح الأونكتاد بناء القدرات في البلدان النامية في الجنوب الأفريقي. فهذه المنطقة تتسم بوجود اقتصادات ناشئة كبيرة تحيط بها اقتصادات ناشئة أصغر وبلدان من أقل البلدان نموا، ولكن، بالمقارنة مع مناطق أخرى، لا يزال التكامل بين البلدان من خلال التجارة وتدفقات رأس المال ضعيفا حتى الآن. ويهدف المشروع إلى نشر نتائج بحوث الأونكتاد من حيث المنهجيات والأدوات اللازمة لوضع استراتيجيات ترمي إلى المضي تدريجيا بتنويع الاقتصاد من حيث الإنتاج وهيكل الصادرات.

١٠١ - وقد تلقى الأونكتاد عددا من الطلبات من البلدان النامية في شتى المناطق الجغرافية من أجل تحليل السياسات والاقتراحات المتعلقة بتنويع الصادرات والتحول الهيكلي. وبالتالي، سيستفيد من هذا المشروع، إضافة إلى المشاركين فيه بشكل مباشر، البلدان النامية الأخرى، بما في ذلك أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والضعيفة هيكليا والمعرضة للمخاطر.

موجز الميزانية (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)	هدف المنظمة: تعزيز القدرات الوطنية في بلدان مختارة في الجنوب الأفريقي من أجل وضع وتنفيذ سياسات إنمائية إنتاجية متكاملة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز عملية التكامل الإقليمي في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي
المساعدة المؤقتة العامة ٢٤,٠	
الخبراء الاستشاريون ١١٠,٠	العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: التجارة والتنمية، البرنامج الفرعي ١ (العولمة والترابط والتنمية)
السفر ١٤٣,٠	
الخدمات التعاقدية ١٨,٠	
حلقات العمل/التدريب ٢٠٦,٠	
المجموع ٥٠١,٠	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(مؤشر الإنجاز ١-١) إشارة ٧٥ في المائة من المشاركين في أنشطة المشروع إلى ازدياد فهمهم للتنوع الاقتصادي والتحول الهيكلي والسياسات اللازمة لدعمهما	(الإنجاز المتوقع ١) زيادة فهم واضعي السياسات في بلدان مختارة لعمليات التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي وارتباطها بالتنمية
(مؤشر الإنجاز ٢-١) إشارة مقررسي السياسات في البلدان النامية إلى أنهم أصبحوا أكثر قدرة على صياغة السياسات الإنمائية وزيادة مشاركة البلدان في سلاسل القيمة وتعزيز القدرات الإنتاجية استنادا إلى الموجزات السياساتية العملية وحلقات العمل التدريبية التي يقدمها الأونكتاد	(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز قدرة واضعي السياسات في بلدان مختارة من أجل تحسين صياغة السياسات القطاعية تمشيا مع احتياجاتها الإنمائية، ومن شأن هذه السياسات أن تعزز ربط سلاسل القيمة الإقليمية القائمة لإنجاز التحول الإنتاجي
(مؤشر الإنجاز ٢-٢) إقرار صانعي السياسات الرفيعي المستوى في البلدان النامية بالخيارات السياساتية المقترحة أثناء حلقات العمل	

الأنشطة الرئيسية

١٠٢ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (النشاط ١-١) إيضاح بعثات أولية وأخرى لتقصي الحقائق على الصعيد القطري في البلدان الأربعة المستهدفة لجمع المعلومات عن التحديات الرئيسية والمواد اللازمة لإعداد أربع موجزات سياساتية؛
- (النشاط ١-٢) إعداد أربع موجزات سياساتية تطبق الرسائل الواردة في منشورات الأونكتاد الأخيرة بشأن التحديات التي تنشأ خلال عملية التنويع الاقتصادي والتحويل الهيكلي في سياقات جغرافية محددة؛
- (النشاط ١-٣) تنظيم حلقة عمل إقليمية لإجراء حوار بشأن السياسة العامة في الجنوب الأفريقي من أجل تحديد العقبات التي تعترض سبيل تعميق التكامل الإقليمي بين أعضاء مستهدفين في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وتيسير التنسيق الإقليمي والسياسات الإنمائية الإنتاجية، بما في ذلك من خلال مناقشة التوسع المحتمل لسلاسل القيمة الإقليمية؛
- (النشاط ١-٤) إعداد موجز سياسي استنادا إلى المناقشة التي دارت في حلقة العمل الإقليمية يُركّز على التنسيق الإقليمي بين السياسات الإنمائية الإنتاجية في بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛

(النشاط ١-٥) إعداد وحدات تدريب تلخّص أهم القضايا المنهجية والتقنية. وستشمل هذه الوحدات عرضاً أعم لمختلف استراتيجيات السياسات والصكوك المطبقة التي يمكن أن ينفذها واضعو السياسات. وستشمل إضافة إلى ذلك النتائج الرئيسية التي عُرضت في الموجزات السياسية؛

(النشاط ١-٦) إنشاء منصة شبكية تتضمن جميع المواد المستخدمة كمعلومات أساسية في حلقات العمل التدريبية والمدونة التفاعلية. وستستخدم المدونة أيضاً لتكون بمثابة (أ) أداة للحفاظ على استمرار تبادل الخبرات بين واضعي السياسات من مختلف البلدان النامية؛ (ب) وطريقة يواصل من خلالها خبراء الأونكتاد تعميم منشورات وورقات جديدة بهدف دعم الجهود المحلية في وضع السياسات ونشر البحوث الداخلية؛

(النشاط ١-٧) تنظيم حلقات عمل تدريبية وطنية. وستُنظّم أربع حلقات عمل وطنية في البلدان المستهدفة من أجل تدريب صانعي السياسات وبناء القدرات المحلية على صياغة سياسات لضمان استدامة التنمية الصناعية وربطها بسلاسل القيمة لإنجاز التحول الإنتاجي؛

(النشاط ٢-١) تنظيم حلقة عمل إقليمية للمتابعة في جنوب أفريقيا لمناقشة تنفيذ السياسات التي اقترحها الأونكتاد على الصعيدين الوطني والإقليمي مع واضعي السياسات الرفيعي المستوى وتقديم المشورة في مجال السياسات. وسترمي حلقة العمل هذه إلى تعزيز التكامل الإقليمي في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وسوف تنظّم بالتنسيق مع أمانة الجماعة الإنمائية؛

(النشاط ٢-٢) إعداد ونشر الدليل النهائي لتعميم الدروس المستفادة. وسيستند الدليل إلى وحدات التدريب والموجزات السياسية المخصصة والمناقشة التي ستجرى خلال حلقات العمل. وسيُنشر عن طريق المنصة الإلكترونية.

ميم - مؤشرات لتقييم القدرات الإنتاجية لغرض وضع سياسات تستند إلى الأدلة في البلدان النامية غير الساحلية

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (٥٩٩ ٠٠٠ دولار)
معلومات أساسية

١٠٣ - تواجه البلدان النامية غير الساحلية، بخلاف غيرها من البلدان النامية، تحديات إنمائية متعددة. فمن جهة، ما فتئت معوّقاتها الجغرافية، من قبيل بعدها عن الأسواق الدولية وما ينجم عن ذلك من ارتفاع تكاليف العبور وصغر أسواقها المحلية نسبياً، تقوّض قدرتها التنافسية الدولية. ومن جهة أخرى، فإن اعتمادها الكبير

- على صادرات السلع الأساسية المنخفضة القيمة والمرتفعة الكمية وضعف قدراتها الإنتاجية وانعدام التحول الهيكلي في اقتصاداتها بوجه عام أثر سلبيا في توقعات النمو وجهود الحد من الفقر والتنمية الشاملة.
- ١٠٤ - وثمة اعتراف بأن مفتاح التنمية المستدامة والحد من الفقر في البلدان النامية غير الساحلية يكمن في بناء قدراتها الإنتاجية وتعزيز التحول الاقتصادي الهيكلي. ويتطلب هذا الجهد، من بين أمور أخرى، تغيير نموذج السياسات الإنمائية في هذه البلدان وإحداث تغييرات جوهرية في الشراكة الإنمائية في دعم تنميتها. وعلى وجه الخصوص، يتطلب ذلك وضع بناء القدرات الإنتاجية في صميم السياسات المحلية والدولية المتعلقة بالبلدان النامية غير الساحلية. وهذا يعني ضرورة أن تستهدف سياسات الاقتصاد الكلي والصناعة والزراعة والبنى التحتية والسياسات الريفية تطوير القدرات الإنتاجية والتعجيل بإحداث التحول الاقتصادي الهيكلي.
- ١٠٥ - ولكن وضع القدرات الإنتاجية في صلب السياسات والاستراتيجيات الإنمائية ("تعميمها") أمر صعب لا يتم بسهولة. فعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من الاعتراف بأن ضعف القدرات الإنتاجية وانعدام التحول الهيكلي من أسباب وتبعات سوء الأداء على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي وتختلف النمو في البلدان النامية غير الساحلية، لم يتم، حتى الآن، قياسهما أو تقييمهما، ولم توضع مؤشرات لقياس القدرات الإنتاجية وتقييمها في تلك البلدان. وبالتالي، تبين أن وضع المؤشرات والأرقام القياسية للقدرات الإنتاجية بغية قياس القدرات الإنتاجية وتقييمها قد أصبح ضرورة لا مندوحة عنها في السنوات الأخيرة. فالمؤشرات والأرقام القياسية تساعد في وضع بناء القدرات الإنتاجية في صلب السياسات الإنمائية المحلية واستراتيجيات البلدان النامية غير الساحلية.
- ١٠٦ - ومن المقرر أن يعمل المشروع في ثلاثة بلدان نامية غير ساحلية، اثنان في أفريقيا وواحد في آسيا. أما المستفيدون الرئيسيون من المشروع فهم واضعو السياسات والمستشارون والخبراء والمكاتب الإحصائية ووكالات تقييم البرامج والرصد ومراكز البحث والتطوير ومراكز العلوم والتكنولوجيا والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والمجتمع المدني، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث في البلدان المستفيدة، والمنظمات الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة المعنية. ومن الممكن تنظيم حلقات عمل وطنية للتدريب وبناء القدرات على مستوى السياسات العامة وعلى مستوى الخبراء من أجل تبادل النتائج والاستنتاجات ونواتج المشروع المحددة والثبت من صحتها.
- ١٠٧ - ويتصل المشروع مباشرة بعمل تحليلي ومفاهيمي اضطلع به الأونكتاد على مدى سنوات عدّة من أجل النهوض بتنمية القدرات الإنتاجية والتحول الاقتصادي الهيكلي في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيكون وضع رقم قياسي للقدرات الإنتاجية الناتج الرئيسي لهذا المشروع، فمن شأنه أن يوجّه الجهود المبذولة لتعميم القدرات الإنتاجية في السياسات الإنمائية الوطنية. وسيساعد الرقم القياسي أيضا في تحديد الثغرات والقيود المحلية وتبيان إجراءات محددة يمكن أن تنفذها البلدان النامية غير الساحلية وشركاؤها الإنمائيون لبناء القدرات الإنتاجية لتلك البلدان.

موجز الميزانية	هدف المنظمة: تعزيز قدرة مجموعة مختارة من البلدان النامية غير الساحلية لتطوير الأرقام القياسية للقدرات الإنتاجية واستخدامها من أجل دعم وضع سياسات قائمة على الأدلة
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
المساعدة المؤقتة العامة ٦٠,٠	
الخبراء الاستشاريون ١٢٦,٠	العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: التجارة والتنمية، البرنامج الفرعي ٥ (أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة)؛ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، البرنامج الفرعي ١ (سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية الشاملة)؛ التنمية الاقتصادية والاجتماعية، البرنامج الفرعي ١ (سياسات الاقتصاد الكلي)
السفر ١٥٠,٠	
نفقات التشغيل ٨,٠	
حلقات العمل/التدريب ٢٥٥,٠	
المجموع ٥٩٩,٠	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(مؤشر الإنجاز ١-١) وضع الأرقام القياسية لبناء القدرات الإنتاجية واعتمادها في ثلاثة بلدان مستهدفة	(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز قدرة الوزارات المعنية والكيانات من أجل قياس وتقييم القدرات الإنتاجية بالاستناد إلى الأرقام القياسية للقدرات الإنتاجية
(مؤشر الإنجاز ٢-١) تأكيد ٧٥ في المائة من واضعي السياسات المدربين في ثلاثة بلدان مستهدفة زيادة قدرتهم على استخدام الأرقام القياسية للقدرات الإنتاجية في صياغة سياسات واستراتيجيات قائمة على الأدلة ورصد التقدم المحرز بشأنها	(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز قدرة واضعي السياسات في البلدان المستفيدة على فهم الأرقام القياسية لبناء القدرات الإنتاجية وتفسيرها واستخدامها كأداة في وضع السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز القدرات الإنتاجية والتحول الهيكلي ورصدها
(مؤشر الإنجاز ٢-٢) اتخاذ واضعي السياسات في البلدان المستهدفة الثلاثة خطوات من أجل تحسين السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز القدرات الإنتاجية والتحول الهيكلي القائم على الأرقام القياسية للقدرات الإنتاجية	(الإنجاز المتوقع ٣) تحسين قدرة البلدان المختارة على جمع الإحصاءات والمعلومات المتصلة بمجالات القدرات الإنتاجية الرئيسية بانتظام
(مؤشر الإنجاز ٣-١) تأكيد المؤسسات المعنية بالإحصاءات في بلدان المشاريع الثلاثة تحسّن القدرة على جمع الإحصاءات والمعلومات المتصلة بمجالات القدرات الإنتاجية الرئيسية	

الأنشطة الرئيسية

١٠٨ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (النشاط ١-١) تحديد الإطار المفاهيمي والمنهجي والإحصائي لتحديد المؤشرات التي ستستخدم في بناء الأرقام القياسية للقدرات الإنتاجية واختيارها والتحقق من صحتها؛
- (النشاط ٢-١) القيام بشكل منهجي بجمع وتنظيم البيانات الإحصائية والمعلومات المتصلة بالمسائل الرئيسية ووضع الأرقام القياسية للقدرات الإنتاجية على أساس البيانات المتاحة والمعلومات الإحصائية؛
- (النشاط ٣-١) إجراء دراسات حالات وطنية في عدد مختار من البلدان النامية غير الساحلية من أجل تقييم حالة وظروف تنفيذ السياسات والإطار المؤسسي لبناء القدرات الإنتاجية في البلدان المختارة، وسيدرّج موجز تجميعي عن هذا النشاط في منشور؛
- (النشاط ٤-١) التحقق من صحة المؤشرات المحددة والأرقام القياسية للقدرات الإنتاجية التي وضعت إثر مشاورات وبعثات استشارية مع الوزارات الرئيسية والكيانات المعنية في البلدان المستفيدة. ويهدف هذا النشاط إلى تحديد الوزارات الأساسية باعتبارها "رائدة" العمل الذي اضطلع به والنائج والاستنتاجات التي توصل إليها المشروع، وهو العامل الرئيسي في كفاءة تولى زمام الأمور وحشد قاعدة أوسع من أصحاب المصلحة من أجل الاستفادة من العملية؛
- (النشاط ١-٢) تنظيم حلقات عمل تدريبية وطنية على مستوى الخبراء بشأن المسائل المفاهيمية والمنهجية والإحصائية وبشأن وضع الأرقام القياسية للقدرات الإنتاجية وتفسيرها. وستمكن حلقات العمل المشاركين من فهم المسائل المفاهيمية والمنهجية والإحصائية الكامنة وراء الأرقام القياسية للقدرات الإنتاجية؛
- (النشاط ٢-٢) تنظيم حلقات عمل تدريبية وطنية على صعيد السياسات عن تفسير الأرقام القياسية للقدرات الإنتاجية والتحقق منها واستخدامها في صياغة السياسات والاستراتيجيات الإنمائية المحلية ورصد تنفيذها؛
- (النشاط ٣-٢) إنشاء خدمات استشارية وطنية من أجل إعادة توجيه السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى بناء القدرات الإنتاجية؛
- (النشاط ١-٣) إنشاء بوابة لنشر الأرقام القياسية للقدرات الإنتاجية والمؤشرات الرئيسية المستخدمة في حسابها على الإنترنت. وستستخدم البوابة لمواصلة تحديث الأرقام القياسية وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات عن بناء القدرات الإنتاجية عبر البلدان والمناطق. وسعياً إلى نشر الأرقام

القياسية للقدرات الإنتاجية، سيتم إطلاق البوابة وسوف تتاح المعلومات في حلقات عمل وطنية واجتماعات مختلفة خارج هذا المشروع؛

(النشاط ٣-٢) تنظيم حلقات العمل مكثفة من أجل "تدريب المدربين" على تحديث الأرقام القياسية للقدرات الإنتاجية ومتابعتها، كجزء من بناء القدرات الإحصائية الوطنية. وسيقوم لاحقا المدربون المستفيدون من التدريب بتدريب فنيين من مجموعة مختارة من الوزارات والمؤسسات.

نون - تسخير البيانات المتعلقة بنوعية الهواء لوضع السياسات في المجالين الصحي والبيئي في أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ

برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٠٠٠ ٥٥٩ دولار) معلومات أساسية

١٠٩ - وفقا لمنظمة الصحة العالمية، يؤدي تلوث الهواء الخارجي إلى وفاة أكثر من ٣,٥ ملايين شخص سنويا. وفي الفترة الممتدة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠، ارتفع معدل الوفيات بنسبة ٤ في المائة على نطاق العالم، وبنسبة ٥ في المائة في الصين و ١٢ في المائة في الهند. ويقدر أن تلوث الهواء يكلف أكثر اقتصادات العالم تقدما، إضافة إلى الهند والصين، مبلغ ٣,٥ تريليونات دولار سنويا بسبب الوفيات والأمراض. وفي البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قُدِّر الأثر النقدي للوفيات والأمراض الناجمة عن تلوث الهواء الخارجي في عام ٢٠١٠، بنحو ١,٧ تريليون دولار.

١١٠ - والآثار الصحية لتلوث الهواء أكبر بكثير مما كان يُعتقد قبل سنوات قليلة. وتُقدَّر منظمة الصحة العالمية حدوث حوالي ٧ ملايين حالة وفاة مبكرة في عام ٢٠١٢ نتيجة تلوث الهواء، أي أكثر من ضعف التقديرات السابقة. وتقوم التقديرات الجديدة على تنامي المعرفة بالأمراض المتصلة بتلوث الهواء واستخدام وسائل وتكنولوجية محسّنة لقياس نوعية الهواء. ويستند هذا المشروع إلى هذه التكنولوجيات الجديدة ويسهم في توسيع نطاق قاعدة المعارف من خلال تقديم الدعم إلى البلدان من أجل تعزيز قاعدة الأدلة التي تقوم عليها السياسات المتعلقة بنوعية الهواء. وسيشجع المشروع على استخدام أدوات وأساليب وشبكات رصد لتبادل البيانات عن نوعية الهواء بالوقت شبه الحقيقي.

١١١ - ومع مرور الزمن، تطوّر المجالان البيئي والصحي بالتوازي تطورا كبيرا، ولذلك سيلجأ المشروع كذلك إلى استخدام نهج مبتكرة مثل الأنطولوجيا الدلالية للمساعدة في جمع المعارف من المجالين والحصول على نتائج تستفيد من أفضل الأفكار والخبرات في تخصصي البيئة والصحة.

- ١١٢ - ومن المتوقع أن تعالج التدخلات المحددة الهدف المقترحة في المشروع الثغرات الكبيرة في قاعدة المعارف عن نوعية الهواء والصحة والفصل بين المجالين دعماً لعملية وضع السياسات. وينبغي أن يستند تحديد الأهداف لتحسين نوعية الهواء إلى آخر ما توصل إليه العلم، بما في ذلك أفضل التقديرات الممكنة لأثر تلوث الهواء على صحة الناس والنظم الإيكولوجية. وبما أن التلوث مسألة بطبيعتها عابرة للحدود إلى حد كبير، ستستمد البيانات والمعلومات من الشبكات المحلية والإقليمية والمصادر العالمية. وستبذل جهود خاصة من أجل جمع بيانات الرصد من المبادرات القائمة واستخدام طرق رصد ابتكارية أقل تقليدية (مثل البيانات المجمعة من خلال برامج الاستشعار المحمولة واستخدام الرصد الإحيائي، مثل رصد الأشنة). والنتيجة المتوقعة هي أن يؤدي دعم القدرات الوطنية إلى وضع سياسات قائمة على الأدلة، بما في ذلك وضع قواعد ومعايير لنوعية الهواء.
- ١١٣ - وثمة بلدان أكثر تقدماً من غيرها فيما يتعلق بوضع حد وقيم منشودة ومتطلبات للحد من الانبعاثات من مصادر الملوثات ورصد الانبعاثات وتركز الملوثات وتحديد نسبة التعرض لها. وسييسر المشروع تبادل المعارف حتى يتسنى للبلدان التي تفتقر إلى الخبرة الاستفادة من المعارف التي اكتسبتها البلدان الأكثر تقدماً، مع مراعاة الاختلافات المحلية والإقليمية، بما في ذلك الظروف المناخية، ومستويات الدخل وأنماط الاستهلاك.
- ١١٤ - ومن مصادر تلوث الهواء حركة المرور (لا سيما المركبات التي تعمل بالديزل) والمصانع ومحطات توليد الطاقة والطهي والتدفئة باستخدام الوقود الصلب (مثل الفحم والخشب ونفايات المحاصيل) وحرائق الغابات وحررق نفايات المدن والنفايات الزراعية في الهواء الطلق؛ وسيعمل المشروع مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة المعنيين بجمع البيانات والإحصاءات والتقييم ووضع السياسات. ومن خلال إتاحة المعلومات عن البرامج المفتوحة وتشجيع مختلف أصحاب المصلحة على المساهمة ببيانات ومعلومات، بما في ذلك البرامج العلمية للمواطنين، ستساهم الخبرات المحلية في التقييمات الوطنية والإقليمية والعالمية للصلة بين نوعية الهواء والصحة. وستساعد تقييمات نوعية الهواء أيضاً في تبيان الثغرات التي تعترض قدرات البلدان على التصدي لتلوث الهواء وتحدد فرصاً جديدة للتعاون.
- ١١٥ - وبناء على الدروس المستفادة من المبادرات السابقة، سيوفّق برنامج الأمم المتحدة للبيئة بين ميزته النسبية في التقييم البيئي وتعزيز واجهة الاتصال بين العلوم والسياسات العامة وخبرة منظمة الصحة العالمية في الأمراض غير المعدية ومعارف برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في المسائل الحضرية، ولا سيما فيما يتعلق بنوعية الهواء في المدن ورصد الظروف الحضرية. ويهدف هذا المشروع إلى إقامة علاقات من التعاون القوي بين الوكالات وبناء ائتلاف للمعارف من أجل مساعدة البلدان على الانتقال إلى إدارة أكثر تكاملاً للمسائل البيئية والصحية فيما يتعلق بنوعية الهواء. ومن أجل ضمان استيعاب نتائج المشروع على نطاق واسع، ستتاح المعارف على منصات مفتوحة، بما في ذلك من خلال تبادل البيانات وأفضل الممارسات لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وستشمل مرحلة إعداد المشروع تقييماً شاملاً للاحتياجات وتحليلاً للثغرات بغية الانتهاء من اختيار ستة بلدان ينفذ فيها المشروع.

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	هدف المنظمة: تعزيز قدرة بلدان مختارة في أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ على تعزيز واستخدام البيانات والمعلومات بهدف تقييم مستويات تلوث الهواء وتقديم الدعم لوضع سياسات قائمة على الأدلة بشأن نوعية الهواء والصحة
المساعدة المؤقتة العامة ٣٠,٠	العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: البيئة، البرنامج الفرعي ٧ (إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض)
الخبراء الاستشاريون ١٤٥,٠	
السفر ١٢٦,٠	
حلقات العمل/التدريب ٢٤٤,٠	
مصروفات التشغيل ١٤,٠	
المجموع ٥٥٩,٠	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(مؤشر الإنجاز ١-١) تعزيز النتائج القائمة على الأدلة: عدد مصادر المعلومات وتدفعات البيانات الواردة من البلدان وجهات معنية أخرى بشأن نوعية الهواء والصحة في منبر برنامج الأمم المتحدة للبيئة المفتوح والمباشر	(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز قدرة بلدان مختارة على القيام بشكل منتظم بجمع ورصد وإبلاغ البيانات والمعلومات والمعارف المتعلقة بنوعية الهواء وصلة ذلك بالصحة، وتبادلها في منابر مفتوحة
(مؤشر الإنجاز ١-٢) نتائج السياسة العامة: وضع أربعة من البلدان الستة خطط عمل و/أو تشريعات من أجل إعداد سياسات تستند إلى الأدلة بشأن نوعية الهواء والصحة	(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز قدرة الجهات المعنية في بلدان مختارة في أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ من أجل وضع سياسات تستند إلى الأدلة بشأن نوعية الهواء والصحة

الأنشطة الرئيسية

١١٦ - ستشمل أنشطة المشروع الرئيسية ما يلي:

- (النشاط ١-١) تحديد تدفقات البيانات في البلدان المستفيدة وإتاحة المعلومات ذات الصلة بالموضوع على منبر المعارف المفتوح والمباشر التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛
- (النشاط ١-٢) وضع نظام وطني للإبلاغ أو تعديل النظام القائم للإبلاغ عن مسائل تتصل بنوعية الهواء والصحة. بما يتيح التحميل المباشر للبيانات والمعلومات ذات الصلة على منابر مفتوحة وإعداد تقارير يختلف تصميمها باختلاف أغراض الإبلاغ إلى فئات متعددة من المتلقين؛
- (النشاط ١-٣) تقديم دعم محدد الهدف للقدرات على الصعيد الوطني، يتضمن حلقات دراسية تدريبية (على الإنترنت) وترتيبات للتوأمة، لفائدة مراكز البيانات الوطنية والمكاتب الإحصائية وغير ذلك من مقدمي البيانات والمعلومات من أجل تنفيذ مجموعة أدوات النظام الوطني

للإبلاغ، ومعالجة الثغرات المعرفية، وتعزيز الربط بين العلوم والسياسات على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

(النشاط ٢-١) إجراء دراسة مكتبية لتقييم قاعدة المعارف، وتحديد أفضل الممارسات في وضع سياسات تستند إلى الأدلة، ووضع خط أساس للسياسات المتعلقة بنوعية الهواء والصحة، وتقديم التقارير عن كل بلد من البلدان المشاركة الستة المستهدفة؛

(النشاط ٢-٢) إجراء دراسة فنية تجمع بين الجوانب البيئية والصحية لنوعية الهواء بتحديد المفاهيم والسياسات والنُهُج المترابطة من خلال تطبيق علم الأنطولوجيا الدلالية، والجمع بين المعارف المستمدة من المجالين وتحديد الثغرات فيما يخص البيانات والمعلومات في أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ لكي يُسترشد بها في حلقات العمل الوطنية؛

(النشاط ٢-٣) تنظيم ست حلقات عمل وطنية في كل من أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ لمناقشة الوثيقة التقنية مع المسؤولين الحكوميين والجهات المعنية الأخرى، وذلك بهدف صياغة منهجيات أو خطط عمل بشأن سبل نقل الأدلة المستمدة من مجالي نوعية الهواء من المنظور البيئي والصحة وترجمتها إلى مبادئ توجيهية وأهداف وسياسات؛

(النشاط ٢-٤) إيفاد بعثات استشارية لمساعدة البلدان المستهدفة في مواصلة وضع خطط العمل و/أو التشريعات، ومن ثم تعزيز قدرتها على تقديم الدعم لعملية وضع سياسات تستند إلى الأدلة بشأن نوعية الهواء والصحة؛

(النشاط ٢-٥) تنظيم حلقتي عمل إقليميتين (إحدهما في أفريقيا والأخرى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ) بشأن وضع سياسات تستند إلى الأدلة وإدماج جوانب نوعية الهواء من المنظور البيئي والصحة مجتمعةً في الخطط الاستراتيجية وخطط التنفيذ، استناداً إلى أفضل الممارسات والدروس المستفادة من البلدان المستفيدة. وفي حين سيتم التركيز على البلدان الستة التي شملها المشروع، سيكون الاجتماع مفتوحاً لبلدان أخرى في المنطقتين المذكورتين، ريثما يتوفر التمويل (الذاتي).

سين - تعزيز القدرة على إدارة المعلومات المستمدة من تقارير الشركات عن مدى توافر مقومات الاستدامة في أنشطتها في بلدان أمريكا اللاتينية

برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٥٤٥ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

- ١١٧ - سيكون من الضروري أن يتعاون القطاع الخاص ويتوخى الشفافية من أجل تحقيق التنمية المستدامة حقاً، حيث تمثل التقارير عن الاستدامة أداة محتملة لإعداد البيانات وقياس التقدم المحرز ومساهمة الشركات في تحقيق أهداف التنمية على الصعيد العالمي. وفي هذا السياق، فإن التقارير عن الاستدامة: (أ) تمثل وسيلة لتعزيز الشفافية في الشركات ولضمان المساءلة وإمكانية التعقب؛ (ب) ويمكن أن تيسر قدرة الشركات على تحسين مستوى تحليل وفهم سياق الاستدامة الذي يعمل فيه شركاؤها التجاريون، وقدرتها على إدارة المخاطر المالية وغير المالية؛ (ج) وتشكل أداة لتوليد الإحصاءات والبيانات الكفيلة بأن تساعد على قياس مدى مساهمة الشركات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها عالمياً وعلى تحديد معايير لتلك المساهمة.
- ١١٨ - ويمكن لزيادة توافر المعلومات الجيدة عن أداء الشركات أن يتيح للحكومات والمستثمرين والمؤسسات التجارية والمستهلكين، فضلاً عن المجتمعات المحلية، اتخاذ قرارات أكثر استنارة وتحسين إدارة عملية الانتقال نحو اقتصاد مستدام على الصعيد العالمي، ومن ثم تحقيق أثر إيجابي على المجتمع. ويمكن لهذه المعلومات أن تسهم أيضاً في التقييم العلمي في مجال التنمية المستدامة.
- ١١٩ - وبناء على الفقرة ٤٧ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، أنشأت أربع حكومات مجموعة أصدقاء الفقرة ٤٧ من أجل تشجيع الشركات على القيام بما يلي: (أ) دمج معلومات الاستدامة في دورة إبلاغها؛ (ب) ووضع نماذج أفضل الممارسات، مع الأخذ بعين الاعتبار على وجه الخصوص احتياجات البلدان النامية. ويقدم كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومبادرة الإبلاغ العالمية الدعم التقني إلى هذه المجموعة. ومنذ عام ٢٠١٢، زادت عضوية هذه المجموعة لتصل إلى ١٠ بلدان.
- ١٢٠ - وسيتولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون الوثيق مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قيادة هذا المشروع، كما سيعمل على جذب شركاء آخرين، بما في ذلك مبادرة الإبلاغ العالمية، وممثلو أطر الإبلاغ الأخرى، وأعضاء حكومات مجموعة أصدقاء الفقرة ٤٧، فضلاً عن حكومات بلدان نامية أخرى لديها الخبرات الوطنية ذات الصلة. بمجال الإبلاغ عن مدى توافر مقومات الاستدامة. وستكون الحكومات الأعضاء في مجموعة الأصدقاء هي الجهات المستفيدة من المشروع، وستركز أنشطة المشروع تحديداً على أربعة بلدان مختارة في منطقة جغرافية بعينها، هي أمريكا اللاتينية.
- ١٢١ - وستستهدف أنشطة المشروع قطاعاً صناعياً بعينه. ومن المقترح أن يكون هذا القطاع هو قطاع الصناعات الاستخراجية (التعدين والفلزات والنفط والغاز)، إذ إنه قطاع بالغ الأهمية لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان المستهدفة نظراً للآثار البيئية الهامة المصاحبة للأنشطة الاستخراجية وللفرص التي قد تتيحها شفافية أداء الشركات والإفصاح عنها فيما يتعلق بتعزيز العلاقة القائمة مع المجتمعات المحلية. وفي حين أن الإبلاغ عن الاستدامة يشمل جميع أركان التنمية المستدامة، سيتناول هذا المشروع حصراً البعد البيئي للإبلاغ عن الاستدامة.

١٢٢ - ومن المتوقع ارتفاع إمكانية تكرار التجارب المحصلة من هذا المشروع في جوانب أخرى من جوانب التنمية المستدامة المشمولة بالإبلاغ عن الاستدامة، وإمكانية نشرها في بلدان ومناطق أخرى.

موجز الميزانية (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)	هدف المنظمة: تعزيز قدرة الحكومات في أربعة بلدان مختارة على تحليل وتوحيد المعلومات البيئية المفصّل عنها في تقارير الشركات عن مدى توافر مقومات الاستدامة في أنشطتها
١٣٨,٥	الخبراء الاستشاريون
١٢٦,٠	السفر
١٦٢,٠	حلقة دراسية/حلقات عمل
١٠٠,٠	الخدمات التعاقدية
١٨,٥	مصروفات التشغيل
٥٤٥,٠	المجموع

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(مؤشر الإنجاز ١-١) قيام اثنين من البلدان الأربعة المستفيدة بصياغة سياسات أو مبادئ توجيهية قطاعية جديدة، أو بإعداد مقترح لتعزيز السياسات أو المبادئ التوجيهية القطاعية القائمة من أجل تشجيع تقديم تقارير الشركات عن مدى توافر مقومات الاستدامة في أنشطتها وجمع البيانات والمؤشرات المتعلقة بالآثار البيئية للأعمال التجارية	(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز قدرة واضعي السياسات في البلدان المختارة على وضع سياسات أو مبادئ توجيهية وطنية تشجع تحسين نوعية تقارير الشركات عن الآثار البيئية لأنشطتها على سبيل إظهار مدى توافر مقومات الاستدامة في تلك الأنشطة
(مؤشر الإنجاز ١-٢) قيام اثنين من البلدان الأربعة المستفيدة بتوحيد ورصد البيانات المتعلقة بمساهمة القطاع الذي وقع عليه الاختيار في التنمية المستدامة من خلال المعلومات التي جُمعت من تقارير الشركات عن مدى توافر مقومات الاستدامة في أنشطتها	(الإنجاز المتوقع ٢) تحسين القدرات التقنية للبلدان المختارة على إجراء استعراض موحد بشكل منظم لمساهمة القطاع الذي وقع عليه الاختيار في البعد البيئي للتنمية المستدامة

الأنشطة الرئيسية

١٢٣ - ستشمل أنشطة المشروع الرئيسية ما يلي:

(النشاط ١-١) إنشاء لجنة توجيهية برئاسة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون الوثيق مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبمشاركة ممثلي حكومات البلدان المستفيدة. وستقوم اللجنة التوجيهية برصد جميع الأنشطة في كل مراحل تنفيذ المشروع وإقرار جميع القرارات ذات الصلة من أجل تنفيذ المشروع على النحو الصحيح؛

(النشاط ٢-١) وضع مجموعة أدوات من أجل "تدريب المدربين"، تعتمد على الدراسات الحالية القائمة على الأدلة لمجموعة أصدقاء الفقرة ٤٧. وستقدم مجموعة الأدوات هذه التوجيه لما يلي: (أ) صياغة سياسات ومبادئ توجيهية قطاعية تعزز تقارير الشركات عن مدى توافر مقومات الاستدامة في أنشطتها؛ (ب) وجمع وإدارة البيانات والمؤشرات المتعلقة بالآثار البيئية للأعمال التجارية. وستقوم اللجنة التوجيهية (انظر النشاط ١-١) بإقرار مجموعة الأدوات لدى إنجازها؛

(النشاط ٣-١) تنظيم حلقة عمل إقليمية لبناء القدرات موجهة إلى مقرري السياسات في بلدان مختارة. وسيستند في تنظيم حلقة العمل الإقليمية إلى مجموعة أدوات "تدريب المدربين" (النشاط ٢-١)؛

(النشاط ٤-١) تقديم الدعم للعملية الوطنية لوضع سياسة عامة واحدة أو مبدأ توجيهي قطاعي واحد يعزز تقارير الشركات عن مدى توافر مقومات الاستدامة في أنشطتها في البلدان المستفيدة، وذلك من خلال تنظيم حلقة عمل افتتاحية وحلقة عمل ختامية. وسيقوم الدعم المقدم من المشروع إلى العمليات الوطنية على أساس خطة عمل متفق عليها، وسيتم تنسيقه عن طريق الجهات المستفيدة من حلقة العمل لبناء القدرات (النشاط ٣-١)، وكذلك الأعضاء الحكوميين والمستشارين في اللجنة التوجيهية للمشروع (انظر النشاط ١-١)؛

(النشاط ١-٢) تقديم الدعم لتصميم ووضع قاعدة بيانات من أجل جمع وإدارة البيانات والمؤشرات المتعلقة بالآثار البيئية للأعمال التجارية، والناشئة عن تحليل تقارير الشركات عن مدى توافر مقومات الاستدامة في أنشطتها، وتدريب المسؤولين الحكوميين المحليين على تشغيلها. وسيلزم تكييف الحلول بما يتيح استخدام المعلومات المناسبة في السياسات أو المبادئ التوجيهية القطاعية المحددة التي يجري وضعها في إطار النشاط ٤-١؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم حلقتي عمل وطنيتين لوسطاء الأعمال التجارية (غرف التجارة، والرابطات الصناعية، ومنظمو القطاعات، والوزارات المعنية، والجهات الرائدة في مراعاة مبادئ الاستدامة في أوساط الأعمال التجارية) في كل بلد من البلدان المستهدفة. وخلال حلقات العمل هذه، سيجري توضيح متطلبات الإبلاغ الناجمة عن السياسات والمبادئ التوجيهية الموضوعية في إطار النشاط ٤-١، وسيجري تقديم تعليمات ملموسة بشأن نوعية المعلومات التي يلزم إبلاغها، وكذلك تعليمات تطبيقية بشأن استخدام قاعدة البيانات كي يتسنى للشركات فهم نوع ومستوى المعلومات التي يتوقع منها توفيرها فهما جيداً؛

(النشاط ٣-٢) تقديم المساعدة إلى البلدان المستفيدة في توحيد البيانات بشأن الآثار البيئية للأعمال التجارية في قاعدة البيانات الموضوعية في إطار النشاط ١-٢؛

(النشاط ٢-٤) وضع التقرير النهائي الذي يلخص نتائج المشروع في البلدان المستفيدة، بما في ذلك الدروس المستفادة والتوصيات الملموسة من أجل مواصلة تحسين المبادرات المماثلة في مجال رصد المعلومات المتصلة بالاستدامة.

عين - السياسات الحضرية الوطنية المستدامة والشاملة للجميع والقائمة على الأدلة في مجموعة مختارة من الدول العربية

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (٤٥١ ٠٠٠ دولار)
معلومات أساسية

١٢٤ - يعزى التوسع الحضري الحالي في منطقة الدول العربية إلى عوامل التنمية الاقتصادية والمهجرة إلى البلدان الغنية بالنفط والجفاف والتزاعات. ففي الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ٢٠١٠، زاد عدد سكان الحضر في منطقة الدول العربية بأكثر من أربعة أضعاف، ويُتوقع أن يزيد مرة أخرى بأكثر من ضعفين على مدى الأربعين سنة المقبلة. ومن الحجج المؤيدة لوضع سياسات حضرية وطنية تزايد احتمال تورط المدن في أنماط قاصرة وضارة للتنمية الحضرية بتجاهل سرعة النمو. ومن تلك الأنماط الزحف العشوائي للمدن والمستوطنات العشوائية والظروف المعيشية المزرية وعدم كفاءة الهياكل الأساسية والضعف إزاء تغير المناخ والكوارث الطبيعية. وترتفع هذه المخاطر بشكل خاص في مدن البلدان العربية التي تتسم بكثافة التضرر. وعلاوة على ذلك، فإن السياسات لا تسترشد في كثير من الأحيان إلا بقدر ضئيل من الأدلة القائمة على الأبحاث بسبب عدم كفاية الأدوات والأطر والإجراءات، وضعف مشاركة الجهات المعنية في عملية وضع السياسات. ويعتزم هذا المشروع التصدي لهذه التحديات بتعزيز قدرات ثلاث دول عربية مختارة في مجال وضع السياسات الحضرية الوطنية، مع التركيز بشكل خاص على جانبي الاستناد إلى الأدلة والمساءلة.

١٢٥ - وتعد السياسات الحضرية الوطنية أداة رئيسية لبناء منظومة من المدن وترتيبها مكانيا ضمن الإقليم الوطني بما يحقق أقصى قدر من فوائد التوسع الحضري، مع الحد في نفس الوقت من أوجه عدم المساواة والتخفيف من وطأة الآثار المحتملة للعوامل الخارجية الضارة. وتوفر أيضا سياسة حضرية وطنية متدرجة إطارا شاملا للتنسيق بغرض لم شعث مختلف الجهات الفاعلة في عملية التوسع الحضري (السلطات الوطنية والمحلية، والمهنيون، والأوساط الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني) بهدف التوصل إلى رؤية مشتركة. ويهدف الجيل الجديد من السياسات الحضرية الوطنية الذي يحظى بدعم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) إلى إعادة تأكيد أهمية الحيز الحضري ومبدأ الإقليمية وتعزيز الدور الإيجابي للتوسع الحضري في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية.

١٢٦ - ووضع موئل الأمم المتحدة إطارا مبتكرا للسياسات الحضرية الوطنية من أجل تقديم الدعم إلى البلدان في كل مراحل دورة السياسات العامة (التشخيص والصياغة والتنفيذ والرصد والتقييم)، ولتعزيز نهج تشاركي وشامل للجميع في مجال وضع السياسات. وسيستفيد المشروع من هذه المبادرات الجارية التي استُهلكت في الآونة الأخيرة ومن مشاركة الشركاء في المنطقة، وذلك من خلال تبادل الخبرات والتوثيق والتعاون المحتمل فيما بين بلدان الجنوب.

١٢٧ - ويعد موئل الأمم المتحدة، من خلال فرع التخطيط والتصميم الحضريين التابع له (نيروبي) ومكتبه الإقليمي لأفريقيا والدول العربية (القاهرة)، بمثابة الكيان الرئيسي المنفذ للمشروع. وستقام علاقات التعاون والشراكة من خلال ما يلي: (أ) وزارات شؤون البلديات/التنمية المحلية في البلدان الثلاثة المختارة؛ (ب) ومجلس وزراء الإسكان والتنمية الحضرية في جامعة الدول العربية؛ (ج) والمعهد العربي لإنماء المدن في منظمة المدن العربية؛ (د) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وسيولى اهتمام خاص كما سَتُبذَل جهود خلال تنفيذ المشروع لتعزيز نهج قائم على المشاركة في وضع السياسات يقدر التنوع بين المرأة والرجل، ويشرك الشباب والفئات الضعيفة. وستمثل الجهات المستفيدة في المقام الأول من المشروع في الوزارات والسلطات المحلية في البلدان الثلاثة المختارة. وستقوم الشبكات وهيئات التنسيق الإقليمية بدور رئيسي في التحضير لعملية الارتقاء بالمشروع والنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية الحضرية المستدامة في الفترة السابقة لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، المقرر في عام ٢٠١٦.

موجز الميزانية (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)	هدف المنظمة: تعزيز القدرات في مجال وضع السياسات في الدول العربية الثلاثة المختارة بهدف توجيه عملية وضع سياسات حضرية وطنية مستدامة وشاملة للجميع وقائمة على الأدلة
٢٢,٥	المساعدة المؤقتة العامة
١٤٢,٠	الخبراء الاستشاريون
٥٢,٠	السفر
١٢٩,٠	الخدمات التعاقدية
٢,٠	مصروفات التشغيل
١٠٣,٥	حلقة دراسية، حلقات عمل
٤٥١,٠	المجموع

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

مؤشر الإنجاز (١-١)	الإنجاز المتوقع (١)
استخدام بلدين على الأقل الأدوات والأطر والإجراءات المتعلقة بالسياسات الحضرية الوطنية بهدف توجيه وتحسين ما يقومون به من عمليات وضع السياسات الحضرية الوطنية	تعزيز القدرات التقنية والمؤسسية للحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية على تعزيز ما تظطلع به من عمليات وضع السياسات الحضرية الوطنية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(مؤشر الإنجاز ٢-١) زيادة عدد البلدان في المنطقة التي تأخذ بالأدوات والأطر والإجراءات المستمدة من المشروع بهدف توجيهه أو تحسين ما تظطلع به من عملية وضع السياسات الحضرية الوطنية	(الإنجاز المتوقع ٢) زيادة وعي البلدان في المنطقة بالأدوات والأطر والإجراءات وأفضل الممارسات في مجال وضع السياسات الحضرية الوطنية
(مؤشر الإنجاز ٢-٢) تأكيد ما لا يقل عن ٧٠ في المائة من المشاركين في الحوار الإقليمي زيادة وعيهم بأفضل الممارسات في مجال وضع السياسات الحضرية الوطنية	

الأنشطة الرئيسية

١٢٨ - ستشمل أنشطة المشروع الرئيسية ما يلي:

(النشاط ١-١) استعراض السياسات الحضرية الوطنية القائمة في البلدان الثلاثة المختارة، بما في ذلك أطر التنفيذ والرصد والتقييم (إن وجدت)، وتكييف ما يضعه موئل الأمم المتحدة من أدوات وأطر وإجراءات قائمة فيما يتعلق بالسياسات الحضرية الوطنية لمواءمتها مع السياقات الوطنية؛

(النشاط ٢-١) تنظيم حلقة عمل للتوعية في كل بلد من البلدان المختارة، بالشراكة مع الحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية والأوساط الأكاديمية والرابطات المهنية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، بهدف عرض النهج والأطر والإجراءات المتعلقة بوضع السياسات الحضرية الوطنية وإقرارها، وبهدف تيسير إنشاء جماعة من الممارسين؛

(النشاط ٣-١) تقديم خدمات استشارية موجهة إلى البلدان المختارة بهدف توجيهه أو تحسين عملية وضع السياسات الحضرية الوطنية، مع التركيز بشكل خاص على مرحلتَي الرصد والتقييم؛

(النشاط ٤-١) تنظيم دورات "تدريب المدربين" لفائدة المؤسسات الأكاديمية/التدريبية المحلية في كل بلد من البلدان المختارة، بالشراكة مع شريك إقليمي، وذلك فيما يتعلق باستخدام الأدوات والأطر والإجراءات المتعلقة بالسياسات الحضرية الوطنية، مع التركيز بشكل خاص على مرحلتَي الرصد والتقييم؛

(النشاط ٥-١) إجراء تدريب مصمم وفقا للاحتياجات (بما في ذلك التدريب أثناء العمل وحلقات العمل التفاعلية) في كل بلد من البلدان المختارة، بدعم من المؤسسات الأكاديمية/التدريبية المحلية (تدريب المدربين)، بهدف نشر المهارات والمعارف والخبرات في إطار الحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص؛

(النشاط ٢-١) توثيق الخبرات والدروس المستفادة ونتائج المشروع، بدعم من شريك إقليمي، من أجل توسيع نطاق التعلم عن طريق العمل على الصعيد الإقليمي (تيسير الاطلاع على منشورات باللغتين الإنكليزية والعربية بالنسبة للفئات المستهدفة المعنية)؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم حوار إقليمي، بحضور ممثلين عن البلدان المختارة وما لا يقل عن ثلاثة بلدان أخرى في المنطقة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وجامعة الدول العربية، وشركاء آخرين من بين الشركاء الإقليميين المعنيين، من أجل تيسير نقل السياسات وتبادل المعارف والخبرات والممارسات.

فاء - نظم المساءلة لقياس مدى صلاحية سياسات المدن المستدامة ورصدها والإبلاغ عنها في أمريكا اللاتينية

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٤٥٣ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١٢٩ - سيوفر هذا المشروع قاعدة تشغيلية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ومجموعة من الأدوات الافتراضية لتيسير وتنظيم التعاون فيما بين المدن وتبادل المعارف بين الأقران من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بما في ذلك المؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية، وذلك في مجال المساءلة عن الحوكمة الحضرية والإدارة والتخطيط الحضريين في إطار تنفيذ السياسات الحضرية. وسيركز المشروع على كيفية قيام المدن، بما في ذلك المجتمع المدني، بتحسين المساءلة في مجال الاستدامة. ولن يركز المشروع على سياسة حضرية معينة، بل على كيفية تحسين المساءلة وتشجيع وضع السياسات القائمة على المشاركة. ويُقترح جعل أمريكا اللاتينية منطقة مستهدفة لأنها الأكثر تحضرًا من بين المناطق النامية، حيث تجاوزت بالفعل نسبة سكان المدن والبلدات في العديد من بلدان المنطقة نسبة ٨٠ في المائة. ولدى بلدان أمريكا اللاتينية أيضا حكومات محلية تتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلال الذاتي لتحديد وتقرير أسلوب إدارتها، وتحديد السياسات المالية والميزانيات في بلدياتها، وانتخاب العمد والمجالس البلدية فيها. وقد ولد ذلك قدرا كبيرا من الابتكار والحلول الموسعة وأدى إلى تبادل المعارف فيما بين المدن، وهو ما يمثل نموذجا مهما للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بالنسبة للمشروع.

١٣٠ - وعلى الرغم من هذه الممارسات المبتكرة والدروس المستفادة، هناك نقص في المساءلة في مجال التوسع الحضري في أمريكا اللاتينية. وقد اقترن التوسع الحضري بالتصنيع والنمو، إلا أنه اقترن أيضا بزيادة أوجه عدم المساواة وبتفاوت حاد في الدخل، مما أدى إلى الاستبعاد الاجتماعي والمكاني للعديد من المجتمعات المحلية والفئات الاجتماعية الفقيرة من المشاركة في إدارة مدنها. وقد هبت رياح الديمقراطية على المنطقة خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، إلا أنها لم تُفض بعد إلى المستوى المطلوب من المساءلة الاجتماعية

وإدارة الأداء والمساءلة على أساس النتائج على صعيد الحكومات المحلية/المدن/البلديات، بالنظر إلى اتساع نطاق العمليات الانتخابية المحلية وزيادة تعبئة المجتمع المدني.

١٣١ - وسيساعد المشروع على سد الفجوة في الأدوات والقدرات المتعلقة بقياس المساءلة، مع التركيز على ست مدن في المنطقة. وسوف ييسر المشروع وضع نظم ومبادرات للمساءلة يمكن تبادلها فيما بين مختلف المدن، مما سيؤدي إلى تعزيز القيم المشتركة وثقافة زيادة الشفافية والمساءلة التي هي جزء لا يتجزأ من إطار المدن المستدامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المدن. ويتكون هذا الإطار من ثلاثة عناصر: (أ) مجمع المساءلة الحضرية؛ (ب) وعنصره الإلكتروني، وهو مجمع المساءلة الحضرية على شبكة الإنترنت؛ (ج) ومختبرات مساءلة المدن.

١٣٢ - ومجمع المساءلة الحضرية هو عبارة عن برنامج مكثف وعملي وموجه نحو حل المشاكل فيما يتعلق بالمساءلة والاستدامة. ولدى موئل الأمم المتحدة خبرة واسعة في إدارة الجامعات، التي تعتبر سلسلة من أنشطة التعلم مثل حلقات العمل والتواصل والتوجيه والتعلم عن بعد. وسيتمثل إدارة المجمع موظفو موئل الأمم المتحدة جنباً إلى جنب مع شركاء محليين من الأوساط الأكاديمية وفي مجال التدريب. وسيتم أخذ المجمع مقراً له في مدينة من مدن أمريكا اللاتينية تكون رائدة في أفضل الممارسات في مجال المساءلة والاستدامة. وتمثل الفئة المستهدفة في مسؤولي المدينة.

١٣٣ - ومختبرات مساءلة المدن هي عبارة عن جلسات عمل تفاعلية وتجريبية تقوم فيها الجهات المعنية في المدن من الحكومات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني بمناقشة وتصميم وتبادل الحلول وأفضل الممارسات فيما يتعلق بالمساءلة. وسوف تُعقد هذه المختبرات في كل مدينة من المدن المشاركة. كما ستناقش مؤشرات رصد السياسات العامة بشأن الاستدامة؛ وذلك بهدف إيجاد حلول لمسائل تقييم السياسات، وتحديد المؤشرات، والرصد والإبلاغ. وسيتمثل الشركاء المحليون المسؤولين عن تنظيم مختبرات المدينة بدعم تقني من موئل الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

١٣٤ - وسيتم ربط مجمع المساءلة الحضرية ومختبرات مساءلة المدن بمنبر للتعلم على الإنترنت يمكن الوصول إليه بسهولة، ألا وهو مجمع المساءلة الحضرية على شبكة الإنترنت. وسوف يتضمن هذا المنبر موارد للتعلم لفائدة الجهات المعنية في المدن، وسوف يكون عبارة عن منبر لتبادل المعارف وأفضل الممارسات فيما بين الجهات المعنية في مختلف المدن. وسوف تعقد منتديات للمناقشة قبل انعقاد مختبرات مساءلة المدن، وسيكون بمنحور الجهات المعنية لتقديم مقترحات فيما يتعلق بالمساءلة والمؤشرات.

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	هدف المنظمة: تعزيز نظم المساءلة في المدن في أمريكا اللاتينية وإتاحة رصد سياسات الحكومات المحلية من أجل تحقيق أهداف المدن المستدامة
٢٢,٠ المساعدة المؤقتة العامة	العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: المستوطنات البشرية، البرنامج الفرعي ٧ (البحوث وتنمية القدرات)
١٧٤,٦ الخبراء الاستشاريون	
٩٢,٥ السفر	
٥٦,٩ الخدمات التعاقدية	
٩٥,٠ حلقات دراسية وحلقات عمل	
١٢,٠ مصروفات التشغيل	
٤٥٣ المجموع	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(مؤشر الإنجاز ١-١) تأكيد نسبة ٨٠ في المائة من المسؤولين الحكوميين المحليين المدربين زيادة إلمامهم بالمساءلة	(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز قدرة المسؤولين الحكوميين المحليين والمؤسسات المحلية في مدن مختارة في منطقة أمريكا اللاتينية على وضع وتنفيذ مبادرات للمساءلة في الإدارة والتخطيط الحضريين من أجل مدن مستدامة
(مؤشر الإنجاز ١-٢) قيام أربع مدن بوضع خطط لرصد أداء السياسات العامة في مجال الاستدامة	(الإنجاز المتوقع ٢) تحسين قدرة الجهات المعنية في المدن على رصد أداء الإدارة والتخطيط الحضريين من أجل مدن مستدامة
(مؤشر الإنجاز ٢-٢) اقتراح خمسة نظم جديدة لرصد مساءلة المجتمعات المحلية والمواطنين، ووضع خطط لإقامة تلك النظم في مدن مختارة	
(مؤشر الإنجاز ١-٣) استفادة ٧٠ جهة من الجهات المعنية في المدن من أفضل الممارسات والمعارف المتعلقة بالمساءلة عن طريق مجمع المساءلة الحضرية على شبكة الإنترنت	(الإنجاز المتوقع ٣) تعزيز إلمام الجهات المعنية في مدن أمريكا اللاتينية بأفضل الممارسات في نظم مساءلة الإدارة والتخطيط الحضريين
(مؤشر الإنجاز ٢-٣) إجراء تبادلات للأفكار في ٦٠ مناسبة فيما بين المدن أو بين المدن ووكالات الأمم المتحدة عن طريق مجمع المساءلة الحضرية على شبكة الإنترنت	

الأنشطة الرئيسية

١٣٥ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) تنظيم اجتماع إقليمي لفريق الخبراء بشأن المساءلة عن سياسات المدن المستدامة. والغرض من هذا الاجتماع هو مناقشة أفضل الممارسات والاتفاق على العناصر المكونة للمشروع.

وسوف تصب أفضل الممارسات في النشاط ٣-١، وسوف تراعى لدى تصميم سائر عناصر البرنامج؛

(النشاط ١-٢) تطوير مجموعات مواد تدريبية لتلبية الاحتياجات التدريبية وسد الفجوات المعرفية لدى مختلف الفئات المستهدفة فيما يتعلق بالمساءلة عن الإدارة الحضرية من أجل مدن مستدامة بعد إجراء تقييم لاحتياجات التدريب. وسوف تستخدم مجموعات المواد التدريبية في مجمع المساءلة الحضرية، وستتاح مجاناً على الإنترنت؛

(النشاط ١-٣) إعداد وتنفيذ حلقة عمل لتدريب المدربين لفائدة مؤسسات التدريب المحلية والوطنية؛

(النشاط ١-٤) وتولى مؤسسات التدريب المحلية، بالشراكة مع موئل الأمم المتحدة وغيره من وكالات الأمم المتحدة المشاركة، تنظيم مجمع المساءلة الحضرية لفائدة مسؤولي المدن. وسيتناول المجمع مواضيع الاستدامة والمساءلة؛

(النشاط ٢-١) إعداد مقترحات لتعزيز المساءلة الاجتماعية والمشاركة المدنية وتقديمها إلى المدن المشاركة لمناقشتها في ستة مختبرات لمساءلة المدن (مختبر لكل مدينة). وسيستخدم مجمع المساءلة الحضرية على شبكة الإنترنت كمنبر لإعداد هذه المقترحات بشكل تعاوني؛

(النشاط ٢-٢) وضع مؤشرات لرصد المساءلة العامة والإبلاغ عنها في مجال الإدارة الحضرية من أجل مدن مستدامة. وستجري مناقشة هذه المؤشرات وصلها مع الجهات المعنية في مختبرات مساءلة المدن؛

(النشاط ٢-٣) استخدام مجمع المساءلة الحضرية على شبكة الإنترنت كمنبر لإعداد مقترحات من جانب المؤسسات المجتمعية ومؤسسات القطاع الخاص من أجل رصد المساءلة. وستجري مناقشة هذه المقترحات وصلها في وقت لاحق في مختبرات مساءلة المدن مع الجهات المعنية؛

(النشاط ٣-١) إجراء بحوث بشأن المساءلة على مستوى الحكومات المحلية فيما يخص المدن المستدامة وأفضل الممارسات، على أن تُنشر نتائجها من خلال مجمع المساءلة الحضرية على شبكة الإنترنت؛

(النشاط ٣-٢) إنشاء مجمع للمساءلة الحضرية على شبكة الإنترنت من أجل زيادة توافر المعلومات وموارد التعلم ومن أجل تبادل المعارف؛

(النشاط ٣-٣) تصميم وتسجيل ونشر ما لا يقل عن ثلاث محاضرات على شبكة الإنترنت بشأن المساءلة فيما يخص المدن المستدامة. على أن الغرض من هذه المحاضرات هو توجيه انتباه المدن المشاركة إلى الجوانب الهامة للمساءلة والاستدامة؛

(النشاط ٣-٤) تنظيم أربعة اجتماعات للمتابعة في مختلف المدن المشتركة عند انتهاء المشروع. وستركز هذه الاجتماعات على تقييم المشروع، وتقديم المساعدة التقنية إلى المدن، وكفالة استمرار الاتصال والتعاون بين مختلف الجهات المعنية.

صاد - السياسات القائمة على الأدلة والمتعلقة بتحسين سلامة المجتمعات في مدن أمريكا اللاتينية وأفريقيا

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٨٠١ ٠٠٠ دولار) معلومات أساسية

١٣٦ - في جميع أنحاء العالم، ثمة اعتراف متزايد ضمن أطر، منها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بأن المجتمعات السلمية والأمنة وغير العنيفة والشاملة للجميع والقائمة على احترام حقوق الإنسان هي حجر أساس التنمية المستدامة، وفي الواقع نتيجة من نتائجها الرئيسية. وفي الكثير من المناطق الحضرية، يقوض ارتفاع معدلات الجريمة والعنف النمو ويعوق التنمية الاجتماعية، الأمر الذي يؤثر بوجه خاص على الفقراء. وتسجل المناطق الحضرية على الأرجح معدلات لجرائم القتل العمد تفوق ما تسجله المناطق الريفية، وغالبا ما تصبح المدن موطن العديد من عوامل الخطر الخاصة بالجريمة والعنف، بما في ذلك ارتفاع مستويات تفاوت الدخل، وإمكانية التخفي في منطقة مكتظة بالسكان، ووجود عصابات عنيفة أو جماعات إجرامية منظمة. وتبين التجربة ضرورة أن تعتمد استراتيجيات وسياسات وبرامج منع الجريمة والسلامة على فهم واسع ومتعدد التخصصات للجريمة والعنف ولأسبابهما المتعددة، وينبغي أن تنظر في الممارسات الواعدة، وكذلك في الممارسات التي ثبت فعلا أنها تحقق نتائج إيجابية.

١٣٧ - ولهذا قدّم كل من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وموئل الأمم المتحدة الدعم للدول الأعضاء في إعداد دراسات استقصائية عن ضحايا الجريمة، وإجراء عمليات مراجعة لتدابير السلامة المحلية، حيث يركز المكتب المعني بالمخدرات والجريمة على إكمال البيانات المستمدة من نظام العدالة الجنائية، ولا سيما إحصائيات الشرطة عن الجريمة، ويركز موئل الأمم المتحدة على تعزيز قدرات الحكومات المحلية على تنسيق الاستراتيجيات المحلية لمنع الجريمة في سياق التخطيط الحضري وإدارته وحوكته.

١٣٨ - ومع أن المعرفة المفصلة والمشورة التقنية متاحان بشأن جمع وتحليل بيانات الجريمة المسجلة لدى الشرطة، فثمة معلومات وتوجيهات محدودة بشأن الطريقة التي يمكن بها للبيانات المستقاة من التشخيص التشاركي للجرائم أن تُعني سياسات وبرامج منع الجريمة والسلامة المجتمعية على مستوى البلديات. وعلى وجه التحديد، تعد البرامج المحلية لتقييم السلامة أداة مجدية للغاية لا للنظر في مستويات الجريمة والإيذاء فحسب، إنما أيضا في صلاحها بالعوامل الاجتماعية - الاقتصادية والموارد المتاحة حالياً لأنشطة الوقاية، فضلا عن السياق السياسي والمؤسسي الأوسع نطاقاً الذي تحدث ضمنه الجريمة.

١٣٩ - وقدرات الحكومات المحلية على جمع البيانات المتعلقة بالجريمة والسلامة والاستفادة منها هي قدرات متدنية في كل من أمريكا اللاتينية وأفريقيا، وهو أمر يرجع بدرجة كبيرة إلى الطابع المركزي للسياسات الأمنية في نظم

العدالة الجنائية. ويهدف المشروع إلى سد هذه الثغرة عبر مساعدة السلطات المحلية في بناء القدرة على جمع المعلومات ورصدها، وتزويدها بلمحة عامة عن النهج والقضايا ذات الصلة بتحليل البيانات لإغناء السياسات القائمة على الأدلة والمهافة إلى توفير الوقاية في المناطق الحضرية. وهو يسعى في نهاية المطاف إلى التشجيع على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج منع الجريمة وسلامة المجتمع التي تأخذ في الاعتبار التطورات المنهجية الحديثة العهد في مجال مواجهة تحديات الجريمة والإيذاء في المناطق الحضرية، والتي تعزز في الوقت نفسه قدرات رصد الجريمة والعنف. وتوخا لفعالية التكلفة والحد من إلقاء أعباء مفرطة على الهيئات المحلية لجمع البيانات وإدارتها وتحليلها، سيستفيد المشروع إلى أقصى حد ممكن من العمليات التكميلية الحالية لتوفير البيانات.

١٤٠ - وسترکز الأنشطة المدرجة في إطار هذا المشروع على ثلاث مدن. وفي حال تحقيق أي وفورات أثناء تنفيذ المشروع، ستبذل الجهود لتبادل الدروس المستفادة على الصعيد الوطني أو الإقليمي.

١٤١ - وسيتولى المكتبان التابعان للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة في بلدين من بلدان أمريكا اللاتينية وأحد مكاتب موئل الأمم المتحدة في أفريقيا تنسيق وتنفيذ جميع الأنشطة بدعم ومشورة الخبراء من الوحدات المواضيعية في مقر المكتب بفيينا، ومقر الموئل بنيروبي. وسيكرس التعاون بين المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والموئل في مدن مختارة في أمريكا اللاتينية، وفي المقابل، بين مكتب الموئل والمكتب أو المكاتب التابعة للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، ستعمل كلتا المنظمين معاً أثناء الزيارة الدراسية التكميلية وحلقة العمل على النحو المفصل في الفروع ذات الصلة أدناه.

موجز الميزانية	هدف المنظمة: دعم السلطات المحلية في ثلاث مدن مختارة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا للقيام، بالتشاور مع المجتمع المدني، بوضع سياسات وخطط قائمة على الأدلة لمنع الجريمة وسلامة المجتمع وأطر للرصد تتناول عوامل متعددة مسببة للعنف والجريمة.
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
المساعدة المؤقتة العامة ٥٣,٤	
الخبراء الاستشاريون ٤٥٦,٥	العلاقة بالخططة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧:
الجولة الدراسية ١٠,٠	البرنامج الفرعي ٥ (العدالة) للمراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية
السفر ٧٠,٠	
الخدمات التعاقدية ٥٠,٠	
التدريب ١٥٣,٦	
المعدات ٧,٥	
المجموع ٨٠١,٠	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(مؤشر الإنجاز ١-١) عدد الخطط أو السياسات الشاملة والقائمة على الأدلة المحلية لمنع الجريمة وسلامة المجتمع، التي تستخدم النهج القائم على المشاركة، الذي تم اعتماده أو تحسينه في كل مدينة	(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز قدرات السلطات المحلية والمجتمع المدني في ثلاث مدن تجريبية لجمع وتحليل واستخدام بيانات الجريمة والإيذاء لصياغة واعتماد سياسات وبرامج منع الجريمة وسلامة المجتمع، باستخدام نهج قائم على المشاركة
(مؤشر الإنجاز ٢-١) عدد أطر الرصد المقترنة بالمؤشرات ذات الصلة بالجريمة والسلامة التي اعتمدت لسياسات/خطط منع الجريمة وسلامة المجتمع في كل مدينة من المدن المشمولة بالمشروع	(الإنجاز المتوقع ٢) تحسين قدرة مدن مختارة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا على قياس التقدم المحرز صوب تحقيق الأمن والسلامة ذات الصلة بالأهداف الإنمائية على الصعيد المحلي
(مؤشر الإنجاز ٢-٢) أن يؤكد ما نسبته ٨٠ في المائة من المسؤولين الحكوميين المدربين وجهات معنية أخرى، أحابت على استبيان لاحق للحدث، زيادة القدرة على تقييم التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية المحلية المتصلة بالأمن والسلامة	

الأنشطة الرئيسية

١٤٢- ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (النشاط ١-١) تحديد المدن الثلاث (اثنتان في أمريكا اللاتينية وواحدة في أفريقيا) وإيفاد بعثة استطلاعية إلى كل مدينة لتشخيص تحديات الجريمة الحضرية والإيذاء وتحديد السياسات القائمة ذات الصلة، وأدوات جمع البيانات، ونظم الرصد، والقدرات اللازمة لمواجهة تحديات الجريمة والإيذاء؛
- (النشاط ٢-١) الاضطلاع بعمليات لمراجعة تدابير السلامة المحلية في كل مدينة من المدن الثلاث، باستخدام مؤشرات أداء واضحة. وستشمل عمليات مراجعة الحسابات بعثات يضطلع بها الخبراء بإشراف وتوجيه موظفي الأمم المتحدة، واجتماعات تشاورية تضم جهات محلية هامة صاحبة مصلحة هدفها جمع وتحليل بيانات ومعلومات عن الجريمة والسلامة؛
- (النشاط ٣-١) إيفاد بعثات استشارية إلى المدن المستهدفة لتقديم مشورة الخبراء بشأن وضع سياسات جديدة لمنع الجريمة والسلامة المحلية، أو لإعادة النظر في القائم منها وتحديثه؛
- (النشاط ٤-١) تنظيم جولة دراسية إلى النمسا للممارسين في مجال منع الجريمة المحلية المشاركين في المشروع هدفها تحسين فهم السياسات والخطط والبرامج المجتمعية لمنع الجريمة عن طريق زيارة النظراء

في مدن أخرى. وسيتم الاضطلاع بهذه الجولة الدراسية قبل انعقاد حلقة العمل (انظر النشاط ١-٥) تحقيقاً لكفاءة استخدام الموارد؛

(النشاط ١-٥) تيسير عقد حلقة عمل بشأن تحليل بيانات الجريمة المحلية، ووضع سياسات لمنع الجريمة وسلامة المجتمع. وستركز حلقة العمل على تبادل الخبرات مع الممارسين في مدن المشروع الثلاث، ومع خبراء آخرين في مجال الأمن والسلامة في المناطق الحضرية، بمن في ذلك خبراء من المنظمات الدولية المعنية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني؛

(النشاط ٢-١) وضع إطار لرصد خطط وسياسات منع الجريمة وسلامة المجتمع لثلاث مدن (اثنتان في أمريكا اللاتينية وواحدة في أفريقيا)؛

(النشاط ٢-٢) تيسير تنظيم دورة تدريبية واحدة وحلقة متابعة واحدة لمسؤولين في البلديات وشركاء محليين (جامعات ومنظمات غير حكومية) في كل مدينة مختارة، في شراكة مع مؤسسات أكاديمية/مؤسسات تدريب محلية، بشأن استخدام أدوات الرصد وأطره وإجراءاته وتنفيذ السياسات الأمنية، باتباع نهج قائم على المشاركة؛

(النشاط ٢-٣) إعداد أداة الأمم المتحدة للإرشاد التقني المعنية بإجراء تحليل شامل لبيانات الجريمة المحلية/الحضرية اللازمة لمنع الجريمة القائم على الأدلة ووضع سياسة لسلامة المجتمعات المحلية، بالتركيز على اتباع ممارسات جيدة في الربط بين جمع البيانات وتحليلها ووضع السياسات. وستعمم هذه الأداة عن طريق المواقع الشبكية للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة وموئل الأمم المتحدة وفي الاجتماعات/الأنشطة ذات الصلة التي يمكن تنظيمها بعد إكمال المشروع؛

(النشاط ٢-٤) وضع استراتيجية مساءلة تشمل موقعاً شبكياً تفاعلياً أو مرفقاً إلكترونياً أو بوابة موارد إلكترونية للمدينة المعنية، حيث تُيسر عملية الإبلاغ لفئات مستهدفة معينة وتسهل لها إمكانية الاطلاع على المواد ذات الصلة.

قاف - مواءمة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مع أطر التخطيط في أفريقيا

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (٧٢٦ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١٤٣ - كان للبلدان الأفريقية تاريخ طويل وخبرة في التخطيط الإنمائي. وفي الواقع، يمكن أن يعود التخطيط الإنمائي في بعض البلدان مثل إثيوبيا وغانا ونيجيريا إلى أوائل أربعينيات القرن العشرين. وكان الهدف من معظم الخطط هو إحداث تحويل هيكلي للاقتصادات المعتمدة على الزراعة إلى حد كبير والقائمة على السلع

الأساسية والمنخفضة الإنتاج إلى اقتصادات إنتاجية وصناعية أكثر تكاملاً. وبعد أن توقف التخطيط أثناء فترة التكيف الهيكلي، استؤنف في أواخر تسعينات القرن العشرين باعتماد استراتيجيات الحد من الفقر، وبعد ذلك بوضع الأهداف الإنمائية للألفية. إلا أنه، بالمقارنة مع البلدان الآسيوية، لم يكن التخطيط الإنمائي في أفريقيا مرتبطاً بالتحول الهيكلي رغم النمو السريع الذي شهده العقد الماضي. والأسباب التي أدت إلى هذه النتيجة عديدة وتشمل حالات انقطاع وتشويش في تنفيذ الخطط وتعطل الهياكل المؤسسية وضعف الصلات القائمة بين تخصيص الموارد وأولويات التنمية؛ والمغالاة في الاعتماد على الموارد الخارجية؛ وضعف الروابط القائمة بين التخطيط الوطني ودون الوطني وعمليات التنفيذ. وأحد العوامل الهامة هو ضعف القدرات المؤسسية والفردية في وضع الخطط وتنفيذها ومتابعتها. ومع أن الفترة الزمنية المحددة للأهداف الإنمائية للألفية قد ارتبطت ببعض المبادرات الرامية إلى إدراج جدول الأعمال في خطط التنمية الوطنية، فإن هذه الجهود لم تتناول القيود التي تحد من القدرات الكامنة في وحدات التخطيط.

١٤٤ - وإدراكاً منها لهذه الثغرات الكامنة في القدرات، أنشأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا شبكة من المخططين الإنمائيين في عام ٢٠١١، واستخدمت هذا المنبر أساساً لتعزيز قدرات الدول الأعضاء على إدماج الأهداف الإنمائية للألفية في أطر التخطيط الوطنية. غير أن هذه المبادرة عانت من نقص في التمويل. فاجتذبت المؤسسة بعض التمويل لإحياء شبكة المخططين إثر إعادة تنظيم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام ٢٠١٣. ويأتي هذا التطور في أوانه، حيث يمكن اعتبار الشبكة بمثابة وسيلة لحفز التنفيذ الناجح لمشاريع رائدة في بناء القدرات. وسيكتسب تعزيز قدرات التخطيط أهمية خاصة في سياق البرنامج الإنمائي العالمي المقبل الذي سيغني دائماً أطر تخطيط التنمية من حيث وضع الخطط وصوغ السياسات. ولا يمكن الاستهانة بالتحدي المتمثل في وضع أطر إنمائية تتسق مع الأبعاد الثلاثة للاستدامة. ومع ذلك، فإن النجاح في إدماج هذه الأبعاد يعد بالغ الأهمية لاستدامة النمو وتحقيق تنمية مستدامة وشاملة للجميع. وترد هذه العناصر بدورها في صميم خطة أفريقيا للتحويل الهيكلي على النحو المبين في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ والموقف الأفريقي المشترك بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٤٥ - وتفيد الأدلة الواردة من البلدان التي أجرت تحويلاً هيكلياً لاقتصاداتها بأنه في حين نجح العديد منها في الحد من الفقر، ضيق عدد قليل فجوة التفاوت في الدخل، وتناول عدد أقل أبعاداً أخرى لعدم المساواة (مثل أوجه انعدام المساواة بين الجنسين وعلى الصعيد الجغرافي).

١٤٦ - والهدف من هذا المشروع هو مساعدة البلدان في تفعيل أهداف التنمية المستدامة من خلال تقديم الدعم لها في وضع خطط وسياسات تتواءم مع تلك الأهداف. وسيتمثل أحد مؤشرات النجاح ذات الأهمية البالغة في مدى حد هذه الخطط من الفقر وعدم المساواة أثناء إدارة حالات الضعف البيئي المرتبطة بالنمو. ويسعى المشروع إلى ضمان مراعاة أطر التنمية الوطنية للعناصر الرئيسية لخطة تحول شاملة ومستدامة، مثل القيمة

المضافة وإيجاد فرص للعمل، والحد من الفقر، وتضييق الفجوة بين أوجه عدم المساواة. وقد احتلت هذه المسائل مركز الصدارة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ولا سيما من منظور المنطقة الأفريقية.

١٤٧ - وسيتقّى ما مجموعه خمسة بلدان لهذا المشروع استناداً إلى المعايير التالية:

- (أ) التمثيل الجغرافي لكل منطقة من المناطق الفرعية الخمس؛
- (ب) التمثيل اللغوي الذي يراعي البلدان الناطقة بالفرنسية والإنكليزية والبرتغالية؛
- (ج) أن تمثل العينة، بأكبر قدر ممكن، البلدان ذات الاحتياجات الخاصة (أي أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية).

موجز الميزانية	هدف المنظمة: تعزيز القدرة الأفريقية على وضع سياسات ترمي إلى إدماج أهداف وغايات ومؤشرات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في أطرها الإنمائية الوطنية
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
٦,٠	المساعدة المؤقتة العامة
١٤٠,٠	الخبراء الاستشاريون
١٨٥,٠	سفر الموظفين
٣٥,٠	الخدمات التعاقدية
٥,٠	المعدات
٣٠١,٠	حلقات العمل/التدريب
٧٢٦,٠	المجموع

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(مؤشر الإنجاز ١-١) يؤكد ما لا يقل عن ٨٠ في المائة من المشاركين المدربين زيادة إدراكهم لمضمون الأهداف الإنمائية للألفية ومدى أهميتها لأولوياتهم الإنمائية	(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز القدرات التقنية والتحليلية لوكالات التخطيط المركزي في بلدان مختارة لإدماج أولويات الأهداف الإنمائية للألفية/خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في تصميم أطر التخطيط الوطنية
(مؤشر الإنجاز ١-٢) زيادة عدد المجالات ذات الأولوية ومؤشرات التنمية في أطر التخطيط الوطنية التي تتصل بالأهداف الإنمائية للألفية/خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بنسبة ١٠ في المائة على الأقل في كل بلد مستهدف	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(مؤشر الإنجاز ٢-١) السياسات و/أو البرامج المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية/خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي استُهل العمل بها أو عُززت في ثلاثة من البلدان الخمسة المستهدفة	(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز القدرات التقنية والتحليلية لمقرري السياسات في بلدان مختارة على صياغة السياسات بما يتواءم مع أولويات الأهداف الإنمائية للألفية/خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

الأنشطة الرئيسية

١٤٨ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) وضع مجموعة أدوات توفر قائمة مرجعية وأفضل الممارسات بشأن طريقة إدراج أهداف إنمائية ومعقدة جديدة مثل التحول الهيكلي الشامل إلى أطر للتخطيط. وهذا النشاط سينفذ بمساعدة خبير استشاري؛

(النشاط ٢-١) تنظيم خمس حلقات عمل وطنية بشأن مواءمة أهداف التنمية المستدامة مع أطر التخطيط الوطنية تضم ممثلين من وكالات التخطيط المركزي ووزارات المالية ووزارات رئيسية أخرى بما فيها الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي. والهدف من حلقات العمل سيتمثل في ضمان التوصل إلى فهم مشترك للأهداف الإنمائية للألفية واعتماد منهجية لإدماج تلك الأهداف في أطر التخطيط الوطنية. وستعتبر حلقات العمل بمثابة فرصة لاختبار مجموعة الأدوات؛

(النشاط ٣-١) إيفاد بعثات متابعة استشارية هدفها تقديم الدعم للبلدان الخمسة في وضع أطر التخطيط الوطني اللازمة لتقييم التقدم المحرز في عملية التكامل؛

(النشاط ٤-١) إجراء جولة دراسية لمقرري السياسات، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، للتعلم من التجربة الآسيوية في وضع خطط لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومواءمتها مع الخطط الوطنية. وستضم هذه الجولة أحد مقرري السياسات من كل بلد من البلدان الرائدة؛

(النشاط ٥-١) أن تُوضع، استناداً إلى التعليقات الواردة من الأنشطة المذكورة أعلاه، مجموعة الأدوات في صيغتها النهائية وتُتاح على الإنترنت لصالح شبكة المخططين الإنمائيين للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وسيعين خبير استشاري لتيسير وإدارة الاستفسارات والمناقشات الإلكترونية بشأن الأداة؛

(النشاط ٢-١) من أجل تعزيز قدرات الدول الأعضاء على وضع سياسات تتسق مع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، سينظم المشروع حلقتي عمل تدريبيتين إقليميتين بشأن استخدام أدوات المحاكاة المتعلقة بالسياسة العامة. وسيضمن التدريب تبادل الخبرات القطرية وتعزيز القدرات اللازمة لمحاكاة السياسات وإعداد السيناريوهات. وقد وضعت بالفعل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا منتجات معرفية بشأن الدروس المستفادة في التخطيط الإنمائي، وستستخدم بمثابة وثيقة معلومات أساسية لحلقات العمل. وستقيم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا شراكة مع المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط لإجراء التدريب؛

(النشاط ٢-٢) سيستكمل التدريب بإيفاد بعثات متابعة استشارية لدعم مقرري السياسات في تطبيق الأدوات أثناء ممارسة عملهم اليومي وفي وضع سياسات وبرامج تتماشى مع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

راء - أطر المساءلة والسياسات القائمة على الأدلة لتخطيط التنمية في أفريقيا

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (٠٠٠ ٦٢٥ دولار)

معلومات أساسية

١٤٩ - لقد أسفرت بلا ريب إصلاحات الاقتصاد الكلي التي اضطلع بها العديد من البلدان الأفريقية في السنوات الأخيرة عن نتائج إيجابية، منها على الأخص تحقيق التوازن المالي، وانخفاض التضخم، واستقرار أسعار الصرف، التي تعد شروطاً مسبقة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأجل الطويل. غير أن وضع استراتيجية طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية المستدامة سيتطلب أيضاً توفير مزيج من السياسات الهادفة إلى إعادة تخصيص الموارد على نطاق الاقتصاد، وتحقيق نمو معجل في الإنتاجية وزيادة ارتفاع معدلات التجارة والاستثمار. وسيطلب تحقيق النمو والتنمية الشاملين للجميع إحداث تحول هيكلية للاقتصادات الأفريقية، مما يعني تحديثها وإضفاء طابع التصنيع عليها، وتحويلها من زراعة الكفاف واقتصادات قائمة على السلع الأساسية إلى اقتصادات يزيد التصنيع والقيمة المضافة من زخمها.

١٥٠ - ويتمثل الهدف الرئيسي للمشروع في وضع استراتيجية إقليمية ترمي إلى تعزيز قدرة المؤسسات الأفريقية للتخطيط الوطني على إدماج أطر المساءلة والسياسات القائمة على الأدلة في عملياتها للتخطيط الإنمائي، وتجميع وإنتاج البيانات اللازمة للإبلاغ ودعم التخطيط الإنمائي للتحول الهيكلي. وفي هذا السياق، تعني المساءلة التزام من تُناط بهم مسؤولية توفير المنافع العامة، والموارد والخدمات، بالمساءلة على أفعالهم إزاء الذين يستفيدون من تلك المنافع والخدمات والذين قدموا المال الكافي لتوفيرها.

١٥١ - وهذا المشروع يتواءم مع هدف التحول الهيكلي المتوخى من الموقف الأفريقي المشترك بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومع خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. والهدف الشامل للمشروع هو ضمان أن تتولى

أفريقيا زمام أمور تنميتها وأن تخطط لها وتتولى إدارتها وأن تمولها في نهاية المطاف. وتحقيق ذلك يتطلب زيادة الملكية من جانب مصممي جدول أعمال التنمية الأفريقي على الصعيد الوطني؛ والاتساق والتنسيق بين مؤسسات التخطيط الوطنية والقارية؛ والتنفيذ الفعال بالاعتماد على المؤسسات القارية والوطنية القائمة؛ والحد من التدفقات المالية غير المشروعة وتعبئة الموارد المحلية المتاحة لتكون بمثابة وسيلة لتمويل الرؤية الأفريقية. ويتطلب ذلك أيضاً رؤية واضحة وقيادة ملتزمة واستراتيجيات متسقة وأطر تخطيط طويلة الأجل. وتمثل الركيزة الأساسية لهذه العملية في النهج القائم على الأدلة والمستند إلى البيانات في وضع السياسات العامة، والذي يعتمد على وضع أطر مساءلة ذات مصداقية في عملية التخطيط تقترب بنقاط مرجعية وأهداف محددة يمكن التحقق منها وقياسها ورصدها. وقد حُددت أوجه تآزر محتملة بين المركز الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط وشُعب أخرى تابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ولا سيما شعبة سياسات الاقتصاد الكلي والمركز الأفريقي للإحصاءات، وسترعى في المشروع.

١٥٢ - وسينفذ المشروع على خمس مراحل: (أ) تقييم المشهد الحالي للتخطيط الإنمائي في البلدان المستهدفة؛ (ب) وضع استراتيجية لإدماج المساءلة والسياسات القائمة على الأدلة في التخطيط الإنمائي لتجريبها في خمسة بلدان؛ (ج) وضع خطط عمل وطنية تتسق مع استراتيجية المساءلة؛ (د) تنفيذ خطط العمل الوطنية؛ (هـ) رصد البرنامج وتقييمه. ومن المتوقع أن يُنفذ المشروع بمشاركة فعالة من المركز الأفريقي للإحصاءات تتعلق بالجوانب الإحصائية، من أجل الاستفادة من الميزة المقارنة للجنة الاقتصادية لأفريقيا في ذلك المجال، وبمشاركة من شعبة سياسات الاقتصاد الكلي تتعلق بجوانب التخطيط. وستطوي المرحلة الخامسة للمشروع على استعراض تنفيذ استراتيجية المساءلة التي وضعت للاستفادة من الإنجازات الرئيسية والدروس وأفضل الممارسات التي من شأنها أن توجه وضع منتجات معرفية، وتوسيع النطاق العام ليشمل البلدان، وستنفذ من خلال الخدمات الاستشارية المقررة.

موجز الميزانية	هدف المنظمة: تعزيز قدرة المؤسسات الأفريقية للتخطيط الوطني على إدماج أطر المساءلة والسياسات القائمة على الأدلة في عمليات التخطيط الإنمائي، وتجميع وإنتاج البيانات اللازمة للإبلاغ ودعم التخطيط الإنمائي للتحويل الهيكلي
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
المساعدة المؤقتة العامة ٥٨,٠	
الخبراء الاستشاريون ٢٦٧,٥	
السفر ٣٧,٥	
نفقات التشغيل ٦٧,٠	
المعدات ١٤٠,٠	
حلقات العمل/التدريب ٥٥,٠	
المجموع ٦٢٥,٠	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(مؤشر الإنجاز ١-١) إقرار واعتماد كل بلد رائد لاستراتيجية وطنية لإدماج أطر المساءلة والنهج القائم على الأدلة في التخطيط الإنمائي	(مؤشر الإنجاز ١) تعزيز قدرات خمسة بلدان أفريقية على وضع واعتماد وتنفيذ استراتيجية وطنية لإدماج أطر المساءلة ونهج وضع السياسات القائم على الأدلة في التخطيط الإنمائي
(مؤشر الإنجاز ٢-١) وضع خمسة بلدان أفريقية على الأقل استراتيجيات لتعزيز قدرات مؤسساتها الإحصائية الوطنية على تجميع وإعداد البيانات اللازمة لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق هدف برامج التحول الهيكلي المتمثل في تحقيق النمو الشامل والمنصف	(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز القدرات الوطنية في خمسة بلدان أفريقية لتجميع وإنتاج واستخدام البيانات في تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق هدف النمو الشامل والمنصف لبرنامج التحول الهيكلي، بما يتسق مع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣
(مؤشر الإنجاز ٢-٢) تستخدم خمسة بلدان أفريقية على الأقل بيانات تتعلق برصد التقدم المحرز نحو تحقيق النمو الشامل لوضع أطر للمساءلة في إطار عملياتها للتخطيط الاستراتيجي الوطني	

الأنشطة الرئيسية

١٥٣ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (النشاط ١-١) إعداد خمس دراسات لحالات فردية تتعلق ببلدان أفريقية تقييم الوضع والتقدم المحرز في عملياتها للتخطيط الوطني، بما في ذلك أطر الرصد والتقييم الحالية، إن وجدت، لتحديد النقاط الرئيسية لإدماج كل من نهج المساءلة ونهج وضع السياسات القائمة على الأدلة؛
- (النشاط ١-٢) تنظيم حلقة عمل رفيعة المستوى لبناء قدرات كبار موظفي التخطيط والإحصاءات في خمسة بلدان رائدة، للتحقق من وضع استراتيجية لإدماج المساءلة في التخطيط الإنمائي واعتمادها؛
- (النشاط ١-٣) وضع مجموعة أدوات تتضمن مبادئ توجيهية وأفضل الممارسات لإدراج وتعزيز المساءلة في التخطيط الإنمائي. وستحتوي مجموعة الأدوات على مبادئ توجيهية للبلدان لوضع استراتيجياتها التنفيذية الوطنية؛
- (النشاط ١-٤) تنظيم خمس بعثات استشارية لبناء القدرات لإيفادها إلى خمسة بلدان أفريقية مختارة، مع استشاريين وموظفين فنيين، لمساعدة مؤسسات التخطيط الوطنية في تعزيز آليات المساءلة في إطار التخطيط الوطني؛

(النشاط ١-٥) وضع كتيب عن إدماج المساءلة وسياسات قائمة على الأدلة في تخطيط التنمية في أفريقيا بالاستناد إلى نتائج المشروع والدروس المستفادة، وذلك بهدف إدراج هذه السياسات في خطة عام ٢٠٦٣ وعمليات الموقف الأفريقي المشترك بشأن فترة ما بعد عام ٢٠١٥؛

(النشاط ٢-١) وضع خمس دراسات إفرادية للبلدان الأفريقية تقيم حالة المؤسسات الإحصائية والتقدم الذي أحرزته، بما في ذلك إعداد تقييم لقدرة المؤسسات الإحصائية المختارة على تجميع وإعداد البيانات اللازمة لرصد المساءلة ووضع سياسات قائمة على الأدلة أثناء عمليات التخطيط؛

(النشاط ٢-٢) وضع مجموعة من الأدوات تتضمن مبادئ توجيهية وأفضل الممارسات لتحقيق التنمية وتعزيز قدرات المؤسسات الإحصائية الوطنية على جمع وتقديم البيانات اللازمة لتقييم ورصد المساءلة في إعداد خطط التنمية الوطنية؛

(النشاط ٢-٣) تنظيم بعثات استشارية لبناء القدرات وإيفادها إلى خمسة بلدان أفريقية مختارة للمساعدة في تعزيز قدرة المؤسسات الإحصائية الوطنية على تجميع وتقديم البيانات اللازمة لتنفيذ استراتيجية المساءلة الإقليمية في إعداد خطط التنمية الوطنية؛

(النشاط ٢-٤) تعزيز القدرات التحليلية والواعدة للمؤسسات الإحصائية الوطنية في البلدان الرائدة الخمسة من خلال تعزيز قدراتها المعلوماتية والتكنولوجية، وتوفير التدريب للموظفين التقنيين لتيسير تحسين جمع البيانات وتحليلها دعماً لاتخاذ القرارات ورصد الشفافية والمساءلة؛

(النشاط ٢-٥) تعزيز التخطيط والبرمجة والميزنة، ورصد وتقييم قدرات مؤسسات التخطيط الوطنية في البلدان الخمسة من خلال تحسين قدراتها المعلوماتية والتكنولوجية ومهاراتها التحليلية اللازمة للتخطيط واتخاذ القرارات القائمين على الأدلة.

شين - تحسين رصد الحماية الاجتماعية في أفريقيا

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٥٥٠.٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١٥٤ - اكتسبت الحماية الاجتماعية زخماً في أفريقيا في السنوات الأخيرة باعتبارها جزءاً من مرجع السياسة العامة لمعالجة أوجه الضعف المتجلية في شكل مستويات مرتفعة من الفقر وعدم المساواة في صفوف السكان. وفي خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تعتبر الحماية الاجتماعية مفهوماً بالغ الأهمية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، خصوصاً فيما يتعلق بالتصدي لمختلف أشكال الضعف، وضمان إدراج جميع فئات السكان في عملية التنمية. وفي عام ٢٠١٢، لاحظت كل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة العمل الدولية

والأونكتاد وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة أن برامج الحماية الاجتماعية التي تعالج الأبعاد المتعددة للفقر والحرمان (توفير العمل اللائق، والتعليم، والرعاية الصحية، والأمن الغذائي، وتأمين الدخل) يمكن أن تكون أداة قوية في معركة القضاء على الفقر وعدم المساواة.

١٥٥ - وتفترض تقديرات البنك الدولي أن مبادرات الحماية الاجتماعية يمكن أن تقلل من مجموع عدد الفقراء بنسبة تتراوح من ٥ إلى ١٠ نقاط مئوية. إلا أن البنك الدولي شدد على أنه رغم أن العديد من البلدان الأفريقية هي بصدد استحداث وتنفيذ نظم للحماية الاجتماعية، فإن نسبة كبيرة من هذه البرامج لا تزال مجزأة وليس لها هدف محدد. ولا يزال توافر بيانات عن الحماية الاجتماعية القائمة وبرامج ونظم العمل الحالية، التي تعد متفاوتة للغاية، يشكل عقبة رئيسية، وذلك بوجه خاص في الدول الهشة وذات الدخل المنخفض، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

١٥٦ - وتفيد الأدلة المتاحة بأن العديد من البلدان الأفريقية تحتاج إلى مضاعفة جهودها في هذا الميدان من خلال القيام بطريقة مدروسة بتوسيع نطاق التدخلات السياساتية والاستثمارات في برامج الحماية الاجتماعية لضمان الحد من الفقر وتحقيق الرخاء المشترك بدرجة كبيرة.

١٥٧ - وبما أن الفقر يطال إلى حد كبير الإناث في أفريقيا، وأن معظم الشباب يعانون منه كذلك، يتعين وضع أطر وبرامج سياساتية للحماية الاجتماعية من منظور جنساني، ومعالجة مواطن الضعف الاجتماعية والاقتصادية في أوساط الشباب. ولا بد من توسيع نطاق التدخلات، انطلاقاً من التحويلات النقدية، التي توفر عادة الحماية الاقتصادية في التصدي للمخاطر الاقتصادية وشظف العيش، ليشمل أشكالاً أخرى من الحماية الاجتماعية، مثل الخدمات الاجتماعية وسياسات تنشيط سوق العمل. وفي هذا السياق، يعد وضع آلية قوية وتفاعلية لرصد وتقييم برامج الحماية الاجتماعية في أفريقيا إحدى البنات الرئيسية لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة.

١٥٨ - ويندرج هذا المشروع في صلب الأعمال المعيارية والتحليلية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، حيث يمثل تحسيناً للدعم المقدم إلى الدول الأعضاء في توليد المعارف بغية تحسين السياسات الهادفة إلى التحول الهيكلي في أفريقيا. وستسد نتائجه ثغرة هامة في البيانات والمعلومات المتاحة عن الاستثمارات الاجتماعية في القارة. وإضافة إلى ذلك، سيستفيد من مبادرة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الرامية إلى إنشاء قاعدة بيانات إقليمية بشأن الاستثمار في الحماية.

١٥٩ - وستشارك في المشروع خمسة بلدان أفريقية تطبق نظماً مختلفة للحماية الاجتماعية لتحقيق فهم أفضل للطابع غير المتجانس للسياسات والبرامج الاجتماعية وللاحتياجات المختلفة الناشئة عن هذه الحالات المتباينة. وستنفذ الأنشطة بالتنسيق مع كل من المكاتب دون الإقليمية، وشعبة تنمية القدرات، وشعبة سياسات الاقتصاد الكلي في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بينما تركز صلات التعاون أثناء إعداد دراسات الحالات الإفرادية وتنفيذ

الأنشطة الميدانية، بما في ذلك الموجزات القطرية للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وسيجري تدبير تمويل تكميلي لتوسيع نطاق هذه المبادرة لتتجاوز النطاق الأولي الخمسة بلدان تعزيزاً للتمثيل على مستوى القارة.

موجز الميزانية (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)	هدف المنظمة: زيادة قدرة بلدان أفريقية مختارة على رصد الاستثمارات في سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية، لزيادة مساءلة الدول الأعضاء بشأن تحديد أهداف للحماية الاجتماعية وتقديم تقارير عن تحقيقها
الخبراء الاستشاريون ١٦٣,٠	
اجتماعات فريق الخبراء ٧٠,٠	
السفر ١٢٢,٠	العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، البرنامج الفرعي ١ (سياسات الاقتصاد الكلي)، والبرنامج الفرعي ٥ (تنمية القدرات)، والبرنامج الفرعي ٩ (التنمية الاجتماعية)، والبرنامج الفرعي ٥ بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (التنمية الاجتماعية والمساواة)
الخدمات التعاقدية ٣٥,٠	
حلقات العمل/التدريب ١٦٠,٠	
المجموع ٥٥٠,٠	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(مؤشر الإنجاز ١-١) أن يؤكد ما لا يقل عن ٥٠ خبيراً من البلدان المشاركة زيادة المعرفة اللازمة لتحديد وقياس وتحليل الاستثمارات في سياسات الحماية الاجتماعية وبرامجها	(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز قدرات مجموعة مختارة من الدول الأعضاء على تحديد وقياس وتحليل المعارف الشاملة، التي تتضمن بيانات، وكذلك تقييمات نوعية، وتعلق باستثمارات في سياسات الحماية الاجتماعية وبرامجها
(مؤشر الإنجاز ٢-١) بحلول نهاية المشروع، أن تكون ١٠ بلدان قد حسنت، استناداً إلى المبادئ التوجيهية للمشروع، عملية الإبلاغ عن الاستثمارات في سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية	(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز القدرات التقنية للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على وضع تقارير شاملة عن الاستثمارات في الحماية الاجتماعية

الأنشطة الرئيسية

١٦٠ - ستشمل أنشطة المشروع الرئيسية ما يلي:

(النشاط ١-١) تنظيم اجتماع إقليمي لفريق خبراء، يشارك فيه خبراء في مجال إعداد ميزانيات الحماية الاجتماعية من الحكومات وكيانات الأمم المتحدة والمؤسسات البحثية في أفريقيا، من أجل

مواومة الإطار الذي أعدته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع السياق الأفريقي وبدء التنسيق لتنفيذ المشروع؛

(النشاط ١-٢) وضع مجموعة أدوات ومبادئ توجيهية بشأن كيفية قياس الاستثمارات الموجهة إلى الحماية الاجتماعية في أفريقيا التي ستساعد في تعميم نتائج المشروع، والإبلاغ بهذه الاستثمارات؛

(النشاط ١-٣) تنظيم حلقة عمل تدريبية إقليمية يشارك فيها خمسة خبراء استشاريين/مستشارين وطنيين من كل بلد لتنمية الخبرات الوطنية المتعلقة بالاستثمار في سياسات الحماية الاجتماعية وبرامجها، على أساس مجموعة الأدوات والمبادئ التوجيهية المعدة في النشاط ١-٢؛

(النشاط ١-٤) تنظيم خمس حلقات عمل وطنية بشأن تحديد الاستثمارات في سياسات الحماية الاجتماعية وبرامجها وبشأن تحليل هذه الاستثمارات وقياسها، واختيار ١٠ خبراء استشاريين وطنيين للاستعانة بخبراتهم في حلقات العمل هذه؛

(النشاط ٢-١) تنظيم خمس جولات لتقديم الخدمات الاستشارية (واحدة في كل بلد) للعمل مع خمسة خبراء وطنيين على الأقل من وزارات المالية والتنمية الاجتماعية في كل بلد (بإجمالي ٥٠ خبيراً) على إعداد التقارير الوطنية عن سياسات الاستثمار في سياسات الحماية الاجتماعية وبرامجها؛

(النشاط ٢-٢) نشر خمس تقارير وطنية عن الاستثمارات الموجهة إلى الحماية الاجتماعية، تتضمن تحليلاً للإطار المفاهيمي المعد في هذا المشروع، وتحليلاً للمشاهد فيما يتعلق بسياسات وبرامج الحماية الاجتماعية الجاري تنفيذها في الدول الأعضاء، والاتجاهات المتعلقة بالاستثمارات في كل بلد؛

(النشاط ٢-٣) إعداد تقرير تحليلي إقليمي بعنوان "سياسات الحماية الاجتماعية وبرامجها في أفريقيا: تحقيق التنمية الشاملة"، لتحليل الاتجاهات المتعلقة بالاستثمارات الموجهة إلى الحماية الاجتماعية وإعداد توصيات بشأن دور سياسات الحماية الاجتماعية وبرامجها في معالجة التحديات الإنمائية المحددة التي تواجهها الفئات السكانية الأكثر قابلية للتضرر، على أساس الإطار المفاهيمي المقترح؛

(النشاط ٢-٤) تنظيم حلقة عمل إقليمية لحصر الدروس المستفادة وتبادل الخبرات في مجال تحليل وقياس الاستثمارات الموجهة إلى سياسات الحماية الاجتماعية وبرامجها وعرض التقارير المعدّة. وسيشارك في الحلقة خبراء من البلدان المشاركة، وأيضاً من البلدان الأخرى التي تبدي اهتماماً بتعزيز قدراتها على رصد الاستثمارات الموجهة إلى الحماية الاجتماعية.

- ١٦٠ - نظم المساءلة بشأن الإدارة المستدامة للغابات في بلدان القوقاز وآسيا الوسطى
اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (٥٠١.٠٠٠ دولار)
معلومات أساسية
- ١٦١ - تؤدي الغابات دوراً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة، والاقتصاد الأخضر، والقضاء على الفقر. وهي تعتبر النظام الإيكولوجي البري الرئيسي الذي يكفل الحفاظ على التنوع البيولوجي وتشكل مصدراً هاماً من مصادر المواد المتجددة. وتواجه بلدان آسيا الوسطى والقوقاز تحديات خطيرة أعاققتها عن الإبلاغ عن حالة غاباتها بشكل صحيح. فالبيانات غالباً لا تكون متوافرة ويكون من الصعب قياسها وجمعها، حيث يتطلب ذلك قدرات غير متاحة لها في الوقت الحالي. ولا يدرك مقرر السياسات ومنتخذي القرارات دائماً أهمية المعلومات في تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات بفعالية. ويحتاج موظفو الغابات إلى تدريب وبناء قدرات ليصبحوا قادرين على جمع ومعالجة البيانات اللازمة لتقييم حالة الإدارة المستدامة للغابات في البلد والاتجاهات المتعلقة بها.
- ١٦٢ - وحتى الآن، فإن الجهود المبذولة على كل من الصعيد العالمي والصعيد الأوروبي الكلي لتقييم استدامة إدارة الغابات على الصعيد الوطني تستخدم أساليب بسيطة نوعاً ما وتقدم نتائج محدودة لعدة أسباب، منها صعوبة تعريف الاستدامة بأساليب كمية موضوعية، وتباين الأوضاع القطرية، بدرجة تجعل من الصعب وضع معايير قابلة للمقارنة يمكن تطبيقها في جميع البلدان. وانطلاقاً من النتائج والخبرات المكتسبة من خلال التقييمات السابقة، تعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا والفاو، منذ عام ٢٠١١، مع خبراء وطنيين ودوليين، على تصميم طريقة جديدة لتقييم استدامة إدارة الغابات في الدول الأعضاء باللجنة. ويتولى نظام تقييم إدارة الغابات الإبلاغ عن حالة استدامة إدارة الغابات على المستوى الأوروبي الكلي. وترمي هذه الطريقة إلى تقديم نظام علمي وشفاف للمساءلة وسوف تُطبق خلال المشروع.
- ١٦٣ - وسيساعد المشروع البلدان على معالجة الثغرات الرئيسية في القدرات والتغلب على هذه التحديات الإنمائية بتوفير المعرفة وبناء القدرات والمواد التدريبية والخدمات الاستشارية للأغراض الآتية: (أ) تحديد نطاق نظم الإبلاغ الوطنية والمعلومات اللازمة والملائمة لتطبيق الإدارة المستدامة للغابات على الصعيد الوطني؛ (ب) جمع البيانات ذات الصلة من أجل تقييم تنفيذ السياسات المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات؛ (ج) وضع نظام مساءلة وطني على أساس البيانات المجمعة؛ (د) الإبلاغ وفقاً لذلك ووضع إجراءات وطنية لمعالجة أي أوجه قصور يحددها النظام.
- ١٦٤ - وستتألف المجموعات المستهدفة من موظفي الوزارات المسؤولة عن الغابات والمؤسسات ذات الصلة. وسيطوّر المشروع القدرات على الصعيد الوطني بشكل أساسي. وسيحقق ذلك من خلال حلقات عمل تدريبية معدة خصيصاً لكل بلد على أساس المحتوى المستخدم على الصعيد الوطني. وستكون البلدان

المستهدفة الثمانية إما من البلدان الفقيرة بالغابات التي تواجه تحديات بيئية بسبب تدهور الأراضي والغابات، أو البلدان الغنية بالغابات التي أهملت غاباتها تماماً رغم قدرتها على تقديم منافع اجتماعية وبيئية واقتصادية والتي أدركت ضرورة تنفيذ أنشطة بناء القدرات في مجال الغابات.

١٦٥ - وستولى اللجنة الاقتصادية لأوروبا/قسم الغابات والأخشاب بالفاو المسؤولية عن قيادة المشروع.

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	هدف المنظمة: تعزيز القدرات الوطنية لبلدان القوقاز وآسيا الوسطى على إعداد نظام للمساءلة عن الإدارة المستدامة للغابات
٢٥,٦	المساعدة المؤقتة العامة
١٤٢,٠	الخبراء الاستشاريون
٩٥,٠	السفر
٢٨,٠	الخدمات التقاعدية
	الحلقات الدراسية
٢١٠,٤	وحلقات العمل
٥٠١,٠	المجموع

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(مؤشر الإنجاز ١-١) قيام ما لا يقل عن ستة بلدان من أصل ثمانية بإبلاغ بيانات الإدارة المستدامة للغابات	(الإنجاز المتوقع ١) تحسُّن القدرة الوطنية على جمع البيانات وقياس الإدارة المستدامة للغابات
(مؤشر الإنجاز ٢-١) إقرار ٨٠ في المائة من الموظفين المدربين بارتفاع القدرة على جمع البيانات وقياس الإدارة المستدامة للغابات	
(مؤشر الإنجاز ٢-٢) قيام ما لا يقل عن أربعة بلدان من أصل ثمانية بإعداد نظم وطنية للإبلاغ/المساءلة بشأن إدارة الغابات المستدامة للغابات	(الإنجاز المتوقع ٢) تحسُّن القدرة الوطنية على إعداد نظم الإبلاغ الوطني والمساءلة فيما يتعلق بالإدارة المستدامة للغابات

الأنشطة الرئيسية

١٦٦ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) إعداد وحدات ومواد تدريبية بشأن تحديد نطاق نظام الإبلاغ الوطني، وجمع البيانات، وقياس الإدارة المستدامة للغابات وتقييمها وإعداد نظام موثوق لجمع البيانات المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات؛

(النشاط ٢-١) تنظيم حلقة عمل افتتاحية إقليمية تركز على جمع البيانات وتحليلها وعلى نظام تقييم إدارة الغابات؛ وإجراء جولة دراسية لمدة يوم واحد من أجل إظهار كيفية رصد الغابات على الصعيد القطري ومن أجل تيسير تبادل المعارف فيما بين البلدان المشاركة؛

(النشاط ٣-١) تنظيم ثماني حلقات عمل/جلسات بشأن جمع البيانات يشارك فيها الموظفون الوطنيون في المجالات ذات الصلة، من أجل التشارك في إعداد نظم مساءلة؛

(النشاط ١-٢) تنظيم ثماني حلقات عمل وطنية من أجل البدء في إعداد نظم المساءلة الوطنية. وفي كل حلقة عمل، سيتدرب ٢٥ مشاركا من الوزارات والمنظمات المعنية على إعداد نظام وطني لمؤشرات رصد الإدارة المستدامة للغابات، بدءا من جمع البيانات وتحليلها؛

(النشاط ٢-٢) إيفاد ثماني بعثات استشارية لدعم إعداد واعتماد نظم المساءلة الوطنية بشأن الإدارة المستدامة للغابات؛

(النشاط ٣-٢) عقد حلقة عمل إقليمية عن الإبلاغ في مجال الغابات لتبادل الدروس الوطنية المستفادة ووضع توصيات للمتابعة على الصعيدين الوطني والدولي؛ وإجراء جولة دراسية لمدة يوم واحد، لتوضيح كيفية رصد الغابات على الصعيد القطري ولتيسير تبادل المعارف فيما بين البلدان المشاركة (مثل الجولة الدراسية التي ستُنَفَّذُ في النشاط ١-١)؛

(النشاط ٤-٢) إعداد منشور يتناول نظم المساءلة الوطنية المعمول بها في مجال الإدارة المستدامة للغابات في آسيا الوسطى والقوقاز ويتضمن توصيات ذات صلة ترمي إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية. وسيعمم المنشور على جميع البلدان في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا لتسليط الضوء على التقدم المحرز في تقييم الإدارة المستدامة للغابات.

ثاء - السياسات القائمة على الأدلة وآليات المساءلة بشأن الإسكان والتنمية الحضرية المستدامين في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٤٩٩ ٠٠٠ دولار) معلومات أساسية

١٦٧ - توفر لجنة الإسكان وإدارة الأراضي التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا منبرا محايدا للحكومات والجهات صاحبة المصلحة في المنطقة للتعاور وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات من أجل تشجيع التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا وفي الوقت نفسه تشجيع الازدهار الاقتصادي والاجتماعي ودعم الحكم الديمقراطي.

- ١٦٨ - ويتضمن برنامج عمل لجنة الإسكان وضع سياسات وطنية قائمة على الأدلة بشأن الإسكان والتنمية الحضرية باعتبارها سياسة عامة تستند بأدلة موضوعية مثبتة بدقة. وتمثل الموجزات القطرية التي تعدها اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن الإسكان وإدارة الأراضي دراسات قطرية شاملة تقدم أدلة متعلقة بالسياسات الوطنية المطبقة في مجال الإسكان والتنمية الحضرية. وقد أعدت اللجنة هذه الدراسات حتى الآن عن ١٨ بلدا من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتشكل هذه الدراسات الأساس الذي تستند إليه لجنة الإسكان في وضع السياسات القائمة على الأدلة واعتمادها.
- ١٦٩ - وقد أظهرت عملية تعزيز السياسات القائمة على الأدلة أن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تحتاج إلى مساعدة في تطوير قدراتها على إعداد سياسات قائمة على الأدلة، بما في ذلك قدراتها على جمع البيانات وتحليلها. وتتسم تنمية هذه القدرات بأهمية خاصة في تشجيع التنفيذ الفعال لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي تشدد على أهمية إنشاء نظم قوية للرصد والمساءلة كوسيلة لضمان استدامة تنفيذ السياسات على المدى الطويل.
- ١٧٠ - وسيعزز المشروع القدرات الوطنية على وضع سياسات قائمة على الأدلة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامين في أربعة بلدان مختارة. وسيستند إلى الموجزات القطرية المتعلقة بالإسكان وإدارة الأراضي التي أعدت بالتعاون مع حكومات تلك البلدان.
- ١٧١ - وسيبني المشروع على الجهود التي تبذلها لجنة الإسكان حاليا من أجل وضع سياسات قائمة على الأدلة انطلاقا من الموجزات القطرية ورصد تنفيذ الاستراتيجية وميثاق الإسكان المستدام. وسيدعم المشروع البلدان الأربعة في رفع قدراتها على وضع سياسات قائمة على الأدلة. وسيعد المشروع أيضا تقريرا يتضمن توصيات ملموسة بشأن الكيفية التي يمكن بها للجنة الإسكان أن تواصل دعم الدول الأعضاء في وضع سياساتها الوطنية القائمة على الأدلة بشأن الإسكان والتنمية الحضرية.

موجز الميزانية (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)	هدف المنظمة: تعزيز القدرات الوطنية على وضع سياسات قائمة على الأدلة من أجل تحقيق الاستدامة والشمول في مجال الإسكان والتنمية الحضرية في أربعة بلدان مختارة تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا
٢٠,٠ المساعدة المؤقتة العامة	العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: التنمية الاقتصادية في أوروبا، البرنامج الفرعي ٨ (الإسكان وإدارة الأراضي والسكان)؛ والمستوطنات البشرية، البرنامج الفرعي ٥ (الإسكان وتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة)
١٣٦,٠ الخبز الاستشاريون	
٨٦,٠ السفر	
٥٠,٠ الخدمات التعاقدية	
٣٧,٠ مصروفات التشغيل	
الحلقات الدراسية ١٧٠,٠ وحلقات العمل	
المجموع ٤٩٩,٠	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(مؤشر الإنجاز ١-١) جودة البيانات الوطنية المتعلقة بالإسكان والتنمية الحضرية وإدارة الأراضي التي جمعت في ثلاثة من البلدان الأربعة	(الإنجاز المتوقع ١) تحسُّن القدرات الوطنية للبلدان المستفيدة على جمع البيانات بشأن الإسكان والتنمية الحضرية وإدارة الأراضي
(مؤشر الإنجاز ٢-١) أن يؤكد ٦٥ في المائة من المدرِّبين المستفيدين ارتفاع قدراتهم على جمع البيانات عن الإسكان والتنمية الحضرية وإدارة الأراضي	
(مؤشر الإنجاز ٢-٢) إعداد سياستين محددتين من السياسات القائمة على الأدلة (قوانين وأنظمة) بشأن الإسكان والتنمية الحضرية وإدارة الأراضي في كل بلد من البلدان المختارة	(الإنجاز المتوقع ٢) تحسُّن القدرة التقنية للأجهزة الحكومية ذات الصلة في البلدان المستفيدة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا على وضع سياسات قائمة على الأدلة في مجال الإسكان والتنمية الحضرية وإدارة الأراضي

الأنشطة الرئيسية

١٧٢- ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (النشاط ١-١) إيفاد أربع بعثات استشارية إلى البلدان المستهدفة من أجل مناقشة النهج والأدوات التقنية المستخدمة في جمع بيانات الإسكان والتنمية الحضرية وإدارة الأراضي ذات الصلة بالتنمية المستدامة والمستوطنات البشرية في البلدان الأربعة المستفيدة؛
- (النشاط ٢-١) وضع مبادئ توجيهية قطرية لجمع بيانات الإسكان والتنمية الحضرية وإدارة الأراضي ذات الصلة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ فيما يتعلق بالمدن والمستوطنات البشرية؛
- (النشاط ٣-١) تنظيم أربع حلقات عمل وطنية لمنح الشهادات (واحدة لكل بلد مستفيد) من أجل مناقشة المبادئ التوجيهية لجمع بيانات الإسكان والتنمية الحضرية وإدارة الأراضي، والاتفاق على توصيات لوضع آليات للمساءلة بشأن التنمية الحضرية المستدامة؛
- (النشاط ٤-١) إيفاد بعثات استشارية للمتابعة إلى البلدان الأربعة من أجل الاجتماع بالمسؤولين الحكوميين والخبراء التقنيين المشاركين في جمع البيانات لتقديم المشورة بشأن سياسات جمع البيانات؛

(النشاط ٢-١) إعداد مواد تدريبية باللغتين الإنكليزية والروسية بشأن إعداد سياسات قائمة على الأدلة في مجال التنمية الحضرية المستدامة؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم أربع حلقات عمل تدريبية وطنية لدعم إعداد سياسات قائمة على الأدلة لتحقيق الاستدامة في الإسكان والتنمية الحضرية؛

(النشاط ٢-٣) تنظيم ما لا يقل عن دورتين تدريبيتين على شبكة الإنترنت باستخدام المواد التدريبية المعدة في النشاط ٢-١ من أجل تقديم الدعم إلى البلدان الأربعة؛

(النشاط ٢-٤) إعداد تقرير المشروع الذي سيتضمن المبادئ التوجيهية لوضع سياسات قائمة على الأدلة؛

(النشاط ٢-٥) تنظيم اجتماع إقليمي واحد للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا لتبادل الدروس المستفادة المتعلقة بوضع منهجية لجمع البيانات ودعم السياسات ذات الصلة في مجال الإسكان والتنمية الحضرية المستدامين. وسيعرض كل من تقرير المشروع والمبادئ التوجيهية الإقليمية في هذا الاجتماع ويناقش مع جميع دول اللجنة الأعضاء المهمة به.

حاء - الطاقة المستدامة للجميع في أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى

اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة (٥٦٤ ٠٠٠ دولار) معلومات أساسية

١٧٣ - تتمثل الأهداف الثلاث لمبادرة الأمين العام بشأن الطاقة المستدامة للجميع في ضمان استفادة الجميع من خدمات الطاقة الحديثة، ومضاعفة معدل تحسين كفاءة الطاقة، ومضاعفة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي بحلول عام ٢٠٣٠. ويعد تحقيق المساواة في الوصول إلى خدمات الطاقة الحديثة للأسر المعيشية ومرافق الخدمة العامة، بما في ذلك الوصول إلى ما يكفي من إمدادات الكهرباء والطاقة النظيفة لأغراض الطهي والصحة والنظافة الصحية، من الأمور الضرورية لتلبية الاحتياجات البشرية الأساسية وهيئة الفرصة لتحقيق التنمية المستدامة. غير أن الوصول إلى خدمات الطاقة الحديثة يتباين على نطاق واسع ويتطلب ضخ استثمارات كافية من جانب جميع المعنيين، بدءاً من الموردين الأوليين للطاقة إلى مستخدميها النهائيين. ويعتبر تحسين كفاءة استخدام الطاقة من الأهداف الشهيرة السهلة المنال التي يمكن أن تسهم في تحقيق أمن الطاقة وتحسين البيئة وجودة الحياة والرفاه الاقتصادي للجميع. وتعد كفاءة استخدام الطاقة أفضل وسيلة لتحسين الاستفادة من الموارد المتاحة، ودعم النمو الاقتصادي، والحد من تكاليف الطاقة التي يتحملها جميع المواطنين. ورغم تعدد الفوائد، فإن تحسين كفاءة الطاقة يظل هدفاً بعيد المنال. ويدخل كل من سياسات تخفيض تعريفات استهلاك الطاقة وتقديم الإعانات ونقص المعلومات ونقص رأس المال

الاستثماري الموجه لخدمة مصالح المستعملين النهائيين ضمن الحواجز التي تحول دون انتشار كفاءة الطاقة. وقد أظهرت الدروس المستفادة من الأنشطة التي سبق تنفيذها في بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وجود نقص في المعلومات والبيانات ذات الصلة، وضعف الهياكل الأساسية السياسية/التنظيمية وبطء تنفيذ الأنشطة المرتكزة على مواضيع الطاقة، بما في ذلك كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة. وأينما توافرت البيانات، فإنها تكون إلى حد بعيد غير مكتملة ولا يمكن الوثوق بها، مما يجعل من الصعب تهيئة الظروف الأساسية لوضع السياسات وقياس التقدم على حد سواء.

١٧٤ - وسيقاعد المشروع المقترح بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في إعداد خطط عمل وطنية ترمي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالطاقة. وتضع البيانات الموثوقة الأساس اللازم لتحسين تخطيط الطاقة وإدارة الموارد، وتحقيق التنمية المستدامة في نهاية المطاف. غير أن البيانات الخاصة بالعديد من الدول الأعضاء في اللجنة التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ليست متاحة بسهولة وليس من السهل الوصول إليها أو الوثوق بها. ويمثل سد الفجوات المحددة ببيانات مستوفية للخصائص الرئيسية المنشودة (الشمول والشفافية والتجانس والاتساق) قيمة مضافة حقيقية لعملية التخطيط الاستراتيجي للطاقة في العديد من هذه البلدان. وسيعالج المشروع الفجوات في المعلومات المتاحة، ويقيم جودة إحصاءات الطاقة المتاحة ويضع أسسا إحصائية جديدة لدعم هذه الأهداف والغايات. ويهدف التعاون مع شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بوضوح إلى تفادي الازدواجية وكفالة استفادة المشروع من خبرة هذه الإدارة ودرايتها.

١٧٥ - ويسعى المشروع كذلك إلى مساعدة الدول الأعضاء التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تحديد أفضل الممارسات والتدابير والإجراءات ذات الصلة بالانتقال إلى الطاقة المستدامة، مع التركيز بصفة خاصة على الطابع الشامل لكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة وتيسير الحصول على الطاقة. ولا تملك الدول الأعضاء التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية الهياكل الأساسية السياسية والتنظيمية التي تمكنها من إحراز تقدم على هذه الجبهات. وسيقاعد المشروع الدول الأعضاء في وضع خطط عملها الوطنية الرامية إلى تسخير الطاقة لخدمة أغراض التنمية المستدامة، بالاعتماد على أفضل الممارسات المتبعة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وسيقاعد في تحويل الخطط إلى أطر عامة فعالة للسياسات الوطنية. وسيتحقق ذلك بالتعاقد مع مؤسسات وطنية، منها الهيئات الأكاديمية ووكالات الطاقة.

١٧٦ - وستمثل البلدان الخمسة المستفيدة من هذا المشروع مستوردي الطاقة ومصدرها وبلدان المرور العابر من شرق أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى.

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	هدف المنظمة: تعزيز القدرات الوطنية لمجموعة مختارة من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى على وضع خطط عمل وطنية للطاقة المستدامة للجميع
الخبراء الاستشاريون ١٤٦,٨	العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: التنمية الاقتصادية في أوروبا، البرنامج الفرعي ٥ (الطاقة المستدامة)؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، البرنامج الفرعي ٤ (البيئة والتنمية)؛ والشؤون الاقتصادية والاجتماعية، البرنامج الفرعي ٣ (التنمية المستدامة)
السفر ٩٤,٠	
الخدمات التعاقدية ٧٥,٠	
مصروفات التشغيل ٥,٢	
الحلقات الدراسية وحلقات العمل ٢٤٣,٠	
المجموع ٥٦٤,٠	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(مؤشر الإنجاز ١-١) قيام خمسة بلدان بجمع بيانات وطنية أكثر شمولاً وأعلى جودة بشأن الطاقة المستدامة وفقاً للمعايير الدولية، بما في ذلك مبادئ الأمم المتحدة الأساسية للإحصاءات الرسمية	(الإنجاز المتوقع ١) تحسُّن القدرة الوطنية على جمع البيانات ورصد التقدم المحرز بشأن أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالطاقة
(مؤشر الإنجاز ٢-١) إقرار ٨٠ في المائة من الخبراء الوطنيين من الوزارات ذات الصلة بتزايد المعرفة بأفضل الممارسات المتعلقة بالطاقة المستدامة	(الإنجاز المتوقع ٢) تحسُّن القدرة الوطنية على وضع خطط عمل وطنية للطاقة المستدامة على أساس أفضل الممارسات الدولية
(مؤشر الإنجاز ٢-١) إعداد خمس خطط عمل وطنية للطاقة المستدامة (واحدة لكل بلد مستفيد)	

الأنشطة الرئيسية

١٧٧ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) إجراء استعراض أساسي لبيانات الطاقة المستدامة في كل بلد مستفيد من أجل تقييم الفجوات الحالية في جمع البيانات؛

(النشاط ٢-١) تقديم دورتين تدريبيتين على المستوى دون الإقليمي للموظفين والخبراء الوطنيين المسؤولين عن جمع بيانات الطاقة المستدامة. وستركز الدورات الدراسية على طرق جمع البيانات والتحقق منها وتجميعها وإبلاغها، علاوة على المؤشرات الإحصائية ذات الصلة برصد تنمية الطاقة المستدامة؛

(النشاط ٢-١) إجراء دراسات لتحديد أفضل الممارسات ذات الصلة في مجال الطاقة المستدامة لدى كل بلد مستفيد. وستزيد هذه الدراسات المعرفة والإلمام بأفضل الممارسات المتبعة في جميع أرجاء منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا والإلمام بأكثر هذه الممارسات انطباقا على الظروف الوطنية للبلدان المستفيدة؛

(النشاط ٢-٢) إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة المتعددين يشارك فيها مسؤولون وخبراء وطنيون، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وأمانة مبادرة الطاقة المستدامة للجميع، وجهات أخرى، من أجل تبادل أفضل الممارسات المتعلقة بإعداد السياسات الوطنية للطاقة المستدامة في كل بلد مستفيد؛

(النشاط ٢-٣) وضع خطة عمل وطنية لكل بلد مستفيد. وستتولى الكيانات الوطنية إعداد الخطط بالتعاون الوثيق مع الخبراء الاستشاريين الوطنيين والدوليين، وكذلك مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من أجل دعم شعور البلدان بالمسؤولية عن هذه الخطط واعتمادها وتنفيذها في المستقبل؛

(النشاط ٢-٤) تنظيم حلقة عمل نهائية لإقرار خطط العمل الوطنية للطاقة المستدامة لكل بلد مستفيد. وسيقوم الخبراء الوطنيين المشاركون في وضع الخطط من كل بلد مستفيد بإجراء استعراض نهائي للخطط وإقرارها؛

(النشاط ٢-٥) تنظيم اجتماع إقليمي واحد للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا لتبادل الدروس المستفادة فيما يتعلق بوضع منهجية جمع البيانات ودعم السياسات ذات الصلة بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامين.

ذال - البيانات الضخمة لقياس الاقتصاد الرقمي وتعزيزه في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٦٨٢ ٠٠٠ دولار)
معلومات أساسية

١٧٨ - يتزايد اعتماد الاقتصاد العالمي على التكنولوجيات الرقمية التي تخللت جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والمعروفة باسم الاقتصاد الرقمي. ويتألف هذا الاقتصاد الرقمي من الهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية، وصناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (البرامجيات والمعدات الحاسوبية والخدمات)

والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية القائمة على شبكة الإنترنت في مجالات مثل التجارة والصحة والحكومة والتعليم. ورغم أهمية الاقتصاد الرقمي، فإن حجمه يُقدَّر بأقل من حقيقته بسبب التعاريف ومجموعات البيانات التقليدية التي نشأت أساساً كقياسات لإنتاج السلع المادية. فلا يمكن لمنهجيات القياس الحالية أن تعكس قيمة السلع والخدمات الرقمية، أو أهمية استهلاكها، أو تأثيرها على الرفاه.

١٧٩ - وبالنظر إلى أهمية تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والرقمنة بوصفها عوامل تمكين للنمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، فإن السياسات يجب أن تكون قائمة على قياس كاف للاقتصاد الرقمي حتى يكون لها أثر كبير. ويعد توافر البيانات الموثوقة أمراً بالغ الأهمية في وضع السياسات، حيث يتيح للحكومات تخصيص الموارد وتقييم الآثار الناجمة عن مختلف الاستراتيجيات الاستثمارية والأطر التنظيمية والقرارات السياسية. وبإيجاز، فإن تصميم السياسات الإنمائية يجب أن يقوم على نماذج قياس تُبيِّن مصادر توليد القيمة في الأنماط الحالية للنمو الاقتصادي. وفي السياق الحالي، ينطوي ذلك على وضع قياسات ذات صلة بالسياسات واستخدام البيانات الضخمة بالاقتران مع المصادر التقليدية، على غرار البيانات المستخدمة في الحسابات القومية.

١٨٠ - ومنذ عام ٢٠٠٥، اعتمدت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كأداة للتنمية بإقرارها لخطة عمل مجتمع المعلومات والمعرفة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقامت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بصفتها الأمانة الفنية لخطة العمل، بقياس ورصد التقدم المحرز في التنمية الرقمية الإقليمية من خلال مرصد مجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث عملت مع المكاتب الإحصائية الوطنية ومقرري السياسات على تحديد مؤشرات ومنهجيات لقياس الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها، تراعي المتغيرات الاجتماعية - الديمغرافية، ولا سيما المنظور الجنساني.

١٨١ - وقد أحرزت بلدان المنطقة تقدماً نحو بناء مجتمع المعلومات، لكن بوتيرة شديدة التباين. فبينما تعمل بعض البلدان على سد الفجوة الرقمية بينها وبين الاقتصادات الأكثر تقدماً، فإن بلدان أخرى تظهر أداءً أضعف بكثير. وينطوي سد الفجوة الرقمية، ولا سيما في استخدام البيانات الضخمة، على تحسين فرص الوصول إلى التكنولوجيات الرقمية والانتفاع بها وتسريع نشرها في جميع القطاعات الاقتصادية. وتمشيا مع هذا الهدف، فقد اقترحت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تشجيع سياسات التغيير الهيكلي الرامية إلى تحقيق التنمية المنصفة والمستدامة.

١٨٢ - وسيركز المشروع على أربعة بلدان. ويتمثل المعياران اللذان تُختار على أساسهما البلدان في مستوى التقدم المحرز في السياسات ذات الصلة بالاقتصاد الرقمي وإمكانية تحقيق نتائج ملموسة خلال فترة تنفيذ المشروع. وستولى تنفيذ المشروع شعبة الإنتاج والإنتاجية والإدارة باللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالاشتراك مع شعبي الإحصاءات والشؤون الجنسانية. ويُتوقع أن يشارك كل من الاتحاد الدولي

للاتصالات، والأونكتاد، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بصورة فعالة، من خلال توفير الخبرات الدولية وبناء القدرات من أجل تحسين قياس الاقتصاد الرقمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مع مراعاة المبادئ التوجيهية الدولية.

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	هدف المنظمة: تحسين القدرة الوطنية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ولا سيما في مجموعة مختارة من بلدان المنطقة، على قياس الاقتصاد الرقمي باستخدام تقنيات البيانات الضخمة والتقنيات الإحصائية التقليدية في دعم إعداد سياسات قائمة على الأدلة لتعزيز التنمية الرقمية
٣٦,٥	المساعدة المؤقتة العامة
١٨٢,٦	الخبراء الاستشاريون
١٠٩,٦	السفر
٣٢,٣	الخدمات التعاقدية
٢٩٦,٠	الحلقات الدراسية
٢٥,٠	وحلقات العمل
٢٥,٠	المعدات
٦٨٢,٠	المجموع

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(مؤشر الإنجاز ١-١) قيام جميع البلدان المشاركة في خطة العمل لمجتمع المعلومات والمعرفة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالتوقيع على اتفاق بشأن أهمية قياس الاقتصاد الرقمي باستخدام البيانات الضخمة	(الإنجاز المتوقع ١) زيادة قدرات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تطوير تقنيات البيانات الضخمة واستخدامها بالاقتران مع البيانات التقليدية في قياس الاقتصاد الرقمي
(مؤشر الإنجاز ٢-١) قيام بلدين على الأقل من بلدان المشروع الأربعة باستخدام تقنيات البيانات الضخمة، بالاقتران مع البيانات التقليدية، في قياس حجم الاقتصاد الرقمي وتأثيره على الاقتصاد والمجتمع	(الإنجاز المتوقع ٢) تحسّن قدرات مجموعة مختارة من بلدان أمريكا اللاتينية على تعزيز اقتصادها الرقمي من خلال سياسات وخطط قائمة على الأدلة على الصعيد الإقليمي أو الوطني
(مؤشر الإنجاز ١-٢) قيام ثلاثة من بلدان المشروع الأربعة بإعداد سياسات أو خطط عمل تنفيذية ترمي إلى تحسين الاقتصاد الرقمي	

الأنشطة الرئيسية

١٨٣ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) إعداد تقرير يحدد ويحلل الخبرات الرئيسية في مجال تحليل البيانات الضخمة في المنطقة وخارجها من أجل قياس الاقتصاد الرقمي. وهذا التقرير سيشمل اقتراحا تقنيا لوضع مجموعة من المقاييس والمبادئ التوجيهية الملائمة لقياس الاقتصاد الرقمي باستخدام تقنيات البيانات الضخمة؛

(النشاط ١-٢) تنظيم ثلاث حلقات عمل إقليمية، تتناول الأولى منها الحاجة إلى متغيرات جديدة لتقييم الاقتصاد الرقمي، في حين تهدف الثانية إلى التوصل إلى توافق بشأن المقاييس اللازمة، وتتناول الثالثة المبادئ التوجيهية والأساليب الرئيسية لقياس الاقتصاد الرقمي؛

(النشاط ١-٣) تنظيم أربع حلقات عمل وطنية لتقديم المساعدة في بناء القدرات إلى البلدان المستفيدة الأربعة من أجل تيسير اعتماد المعايير والمقاييس، باستخدام البيانات الضخمة، بهدف قياس حجم الاقتصاد الرقمي وما له من تأثير على الاقتصاد والمجتمع؛

(النشاط ١-٤) عقد حلقة دراسية إقليمية لتبادل الخبرات المكتسبة مع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجال قياس حجم الاقتصاد الرقمي وما له من تأثير على الاقتصاد والمجتمع، وذلك باستخدام أساليب البيانات الضخمة. ويُنتظر أن توقع البلدان المشاركة على إعلان مشترك بشأن أهمية قياس وتعزيز الاقتصاد الرقمي؛

(النشاط ١-٥) المشاركة في اجتماع دولي رفيع المستوى واحد تنظمه مؤسسة خارجية لمناقشة النتائج الجارية، ونشر نواتج المشروع الرئيسية وتبادل الخبرات؛

(النشاط ٢-١) إعداد تقرير فني عن تطور الاقتصاد الرقمي ومكوناته الرئيسية في المنطقة، مرفقا بمساهمات تحليلية وتجريبية من اقتصادات متقدمة ومن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (ولا سيما بلدان المشروع الأربعة)؛

(النشاط ٢-٢) عقد اجتماعات ثنائية وإيفاد بعثات مساعدة تقنية لتحديد الاحتياجات الرئيسية للبلدان المستفيدة الأربعة من المشروع من أجل فهم أفضل لاقتصادها الرقمي وتحسين قدراتها في مجاله؛

(النشاط ٢-٣) تنظيم حلقتي عمل إقليميتين لمقرري السياسات بشأن الاقتصاد الرقمي وتأثيره في التنمية. وستتناول حلقتا العمل تحليل تأثير الاقتصاد الرقمي على الإنتاجية وعلى العمالة وإدراج المسائل الجنسانية، من بين متغيرات اجتماعية واقتصادية أخرى، من أجل تحديد المحددات والخبرات الرئيسية في تحسين الاقتصاد الرقمي؛

(النشاط ٢-٤) تنظيم حلقة دراسية إقليمية للترويج والتوعية من أجل توجيه أصحاب المصلحة بالحاجة إلى سياسات وخطط عمل في مجال الاقتصاد الرقمي في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وللإسهام في الدفع بهذه السياسات في برامج العمل الوطنية؛

(النشاط ٢-٥) إيضاح بعثات استشارية وتقديم الدعم المستمر للبلدان التي تطلب المساعدة في وضع سياسات ذات صلة بالاقتصاد الرقمي (البلدان الأربعة المستفيدة من المشروع).

ضاد - معالجة التحديات الاجتماعية - البيئة الجسام في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (٦١٥ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١٨٤ - يتمثل أحد أكبر التحديات التي تواجهها التنمية السليمة بيئياً والمستدامة في اتخاذ الحكومات والشركات والأفراد لقرارات تستند إلى معلومات محدودة جداً. وهذه القيود تؤدي إلى وضع يتلخص في أنه، على الرغم من أن المسائل البيئية مترسّخة في التشريعات، حتى على المستوى الدستوري، فإن ذلك لا يتجلى في ميزانيات ولا في هياكل تحفيزية تحدد فعالية السياسات. وعملت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع الحكومات طوال الوقت على تحسين إنتاج الإحصاءات والبيانات ذات الصلة بالبيئة والتنمية المستدامة، وعلى تحليل التقدم المحرز في التنمية المستدامة والتحديات التي تعترض سبيلها والإبلاغ عن ذلك. وعملت أيضاً، في السنوات الأخيرة، على تعزيز الآليات التي يمكن من خلالها للمواطنين ممارسة حقهم في معرفة الحقيقة بشأن الظروف البيئية التي يتعرضون لها، والعمل على تحسينها. ويمثل توفير معلومات عن الظروف البيئية، والأداء البيئي، والتأثيرات الاجتماعية والبيئية للسياسات العامة شرطاً ضرورياً لممارسة المواطنة بفعالية ولتعزيز التنمية المستدامة. غير أنه ما زال يتعين بذل جهود كبيرة في هذا الصدد.

١٨٥ - وقد استند تصوّر المشروع إلى خلفية عملية مكثفة من المناقشات الحكومية الدولية المتعلقة بوضع اتفاق حكومي دولي إقليمي بشأن الحق في الحصول على المعلومات، والمشاركة، والعدالة، في المسائل البيئية - وهي العناصر الرئيسية للمبدأ ١٠ من مبادئ إعلان ريو المتعلق بالبيئة والتنمية (١٩٩٢). وفي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، وقّعت مجموعة من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إعلاناً لتطبيق المبدأ ١٠ من إعلان ريو المتعلق بالبيئة والتنمية (A/CONF.216/13)، بلغ عدد الأطراف الموقعة عليه منذ ذلك الحين ١٩ بلداً. ومن العناصر الرئيسية في تطبيق الحق في الحصول على معلومات بشأن المسائل البيئية توافراً معلومات عن التلوث، الذي عاجله عدد من البلدان بإنشاء سجلات إطلاق الملوثات وانتقالها. وهذه السجلات تتضمن معلومات متعلقة بالانبعاثات وعمليات انتقال مواد كيميائية، يمكن أن تكون خطيرة، إلى البيئة.

١٨٦ - ويعتمد المشروع على عمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في دعم البلدان في إنتاج المعلومات - ولا سيما الدراسات المتعلقة بالإنفاق العام على البيئة - وفي مجال تحليل السياسات. ويهدف المشروع إلى معالجة ثلاثة جوانب حاسمة في قدرات الحكومات على ضمان قاعدة الأدلة اللازمة لإجرائها الخاصة بالسياسات البيئية ورصد النتائج، وعلى تمكين المجتمع المدني من أداء دور نشط في صياغة السياسات وتنفيذها، وهذه الجوانب هي: (أ) بناء القدرات والمساعدة التقنية وتعزيز التبادل الأقاليمي في مجال وضع سجلات لإطلاق الملوثات وانتقالها وفي تقييمات النفقات العامة على البيئة؛ (ب) استعراضات الأداء البيئي والاستدامة البيئية؛ (ج) مواصلة دعم العملية الجارية المفضية إلى إبرام صك إقليمي بشأن حقوق الحصول على المعلومات، والمشاركة، والعدالة في المسائل البيئية.

١٨٧ - وسيستهدف هذا المشروع ١٠ بلدان تقريبا. غير أن معظم بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ستستفيد من الأنشطة الإقليمية. وستمنح الأولوية في معايير الاختيار للبلدان الـ ١٩ التي وقعت على الإعلان المتعلق بتطبيق المبدأ ١٠ من مبادئ إعلان ريو المتعلق بالبيئة والتنمية، وللبلدان التي تتحمل رسميا التزاماتها بالانضمام إلى تنفيذ الأنشطة. وتختلف المراحل التي قطعتها معظم تلك البلدان فيما بينها على طريق التنمية فيما يتعلق بمختلف مقومات حقوق الوصول إلى المعلومات، وسيتحقق أقوى أثر بتلبية احتياجات كل بلد من البلدان في هذه المسألة.

موجز الميزانية (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)	هدف المنظمة: تحسين قدرات مجموعة منتقاة من بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على رصد المسائل البيئية، وعلى دعم البلدان في اعتماد نهج تشاركي قائم على الأدلة في عملية اتخاذ القرارات البيئية
المساعدة المؤقتة العامة ٣٠,٠	
الخبراء الاستشاريون ١٠٧,٢	العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، البرنامج الفرعي ٨ (التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية)
السفر ١٢٠,٠	
الخدمات التعاقدية ٥٠,٠	
الحلقات الدراسية ٢٨٤,٨	
وحلقات العمل	
مصرفات التشغيل ١٥,٠	
المعدات ٨,٠	
المجموع ٦١٥,٠	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(مؤشر الإنجاز ١-١) قيام ما لا يقل عن بلدين من أصل البلدان المستهدفة السبعة التي أبدت اهتمامها بهذا الموضوع، بإثبات إنشاء أو تعزيز سجلات إطلاق الملوثات وانتقالها	(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز قدرات موظفي الخدمة المدنية على جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالتلوث والتكاليف والنفقات البيئية
(مؤشر الإنجاز ٢-١) إحراز ما لا يقل عن بلدين إضافيين تقدما في تتبع النفقات البيئية	(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز قدرة البلدان المستهدفة على تقييم الأداء البيئي، من أجل وضع سياسات قائمة على الأدلة تكون أكثر فعالية
(مؤشر الإنجاز ١-٢) إحراز ما لا يقل عن بلدين من البلدان المنتقاة الخمسة تقدما في تتبع النفقات البيئية	(الإنجاز المتوقع ٣) تعزيز قدرات البلدان المستهدفة على ضمان حقوق الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمسائل البيئية، في سياق اتفاق إقليمي بشأن تنفيذ المبدأ ١٠ من مبادئ إعلان ريو
(مؤشر الإنجاز ١-٣) إثبات ما لا يقل عن أربعة بلدان من أصل البلدان الـ ١٩ الموقعة على إعلان تطبيق المبدأ ١٠ من مبادئ إعلان ريو المتعلق بالبيئة والتنمية إحراز تقدم صوب مزيد من حقوق الوصول إلى المعلومات على الصعيد الوطني، في سياق اتفاق إقليمي	(الإنجاز المتوقع ٤) تعزيز قدرات البلدان المستهدفة على ضمان حقوق الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمسائل البيئية، في سياق اتفاق إقليمي بشأن تنفيذ المبدأ ١٠ من مبادئ إعلان ريو
(مؤشر الإنجاز ٢-٣) إنشاء برنامج للتعاون الإقليمي بشأن حقوق الوصول إلى المعلومات والبيئة	

الأنشطة الرئيسية

١٨٨ - تشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (النشاط ١-١) تنظيم حلقة عمل إقليمية لتدريب موظفي الخدمة المدنية في البلدان المعنية في المنطقة في مجال سجلات إطلاق الملوثات وانتقالها وما يتصل بذلك من تحليل للبيانات. وسيجري إطلاع المشاركين على الخبرات وتزويدهم بمبادئ توجيهية بشأن كيفية تنفيذ سجلات إطلاق الملوثات وانتقالها؛
- (النشاط ٢-١) تقديم خدمات استشارية وعقد اجتماع وطني واحد في كل من البلدين المعنيين لمساعدتهما على معالجة أوضاعهما الخاصة، والتحديات والعقبات التي يواجهانها، ومسائل التنفيذ فيما يتعلق بسجلات إطلاق الملوثات وانتقالها. وستعالج الخدمات الاستشارية تحديات معينة في هذين البلدين لا يمكن معالجتها في حلقة العمل الإقليمية. وسيتم اختيار البلدين من الفئات الواردة في النشاط ١-١ أعلاه؛

(النشاط ١-٣) إصدار منشور واحد لتجميع النتائج التي توصلت إليها حلقة العمل والخدمات الاستشارية لما فيه مصلحة جميع البلدان التي ستنفذ سجلات إطلاق الملوثات وانتقالها في المستقبل القريب. وسيتم إصدار المنشور على شبكة الإنترنت فور الفراغ من إعداده وتوزيعه بنشاط على الحكومات ومنظمات المجتمع المدني المسجلة لدى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(النشاط ١-٤) تنظيم حلقة عمل إقليمية لدعم التقدم في تتبع التكاليف والنفقات البيئية. وسيتم إنشاء موقع شبكي لتجميع نتائج حلقة العمل ولنشر المعلومات ذات الصلة إلى البلدان المشاركة وأصحاب المصلحة الآخرين؛

(النشاط ١-٥) توفير خدمات استشارية وعقد اجتماع وطني واحد في كل من البلدين بشأن تتبع التكاليف والنفقات البيئية. وستتم معالجة مسائل معينة في التنفيذ، أو عوائق، وتصميم استراتيجيات للتنفيذ، وذلك بالتعاون مع حكومتي البلدين؛

(النشاط ٢-١) تقديم خدمات استشارية لبلدين مختارين لإعداد وتجميع معلومات عن الأداء البيئي والاستدامة، وفقا للمعايير الدولية؛

(النشاط ٢-٢) عقد اجتماعين وطنيين بشأن استعراضات الأداء البيئي أو تقييمات الاستدامة، مع مشاركة موظفين في الخدمة المدنية والمجتمع المدني وأصحاب المشاريع مشاركة كاملة. وتعالج استعراضات الأداء البيئي حالة البيئة والضغط التي تتعرض لها والإجراءات المتعلقة بالسياسات والرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة؛

(النشاط ٢-٣) إصدار منشورين، يقومان على نتائج النشاط ٢-١ والنشاط ٢-٢، ويقدمان توصيات بشأن السياسات إلى البلدان المتزمنة بتحسين أدائها البيئي. وسيتم نشر هذين المنشورين فور إعدادهما من خلال الموقع الشبكي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفي أماكن معينة، وعن طريق شبكة الممارسين التي أنشئت خلال العملية المؤدية إلى إبرام اتفاق إقليمي بشأن حقوق الوصول إلى المعلومات، والمشاركة، والعدالة، في المسائل البيئية (عملية المبدأ ١٠)؛

(النشاط ٣-١) عقد اجتماعين إقليميين دعماً لعملية المبدأ ١٠؛

(النشاط ٣-٢) عقد اجتماعين لبناء القدرات من أجل دعم عملية المبدأ ١٠. وستوجه الدعوة إلى موظفين بالخدمة المدنية يتبعون لبلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وإلى ممثلي المجتمع المدني لحضور الاجتماعين؛ وستشمل المسائل المطروحة المعلومات البيئية، وإمكانية الوصول

إلى المعلومات البيئية، وعمليات المشاركة، والتقنيات والوسائل، والعدالة البيئية والقانون البيئي، ومهارات التفاوض، على سبيل المثال لا الحصر.

ألف ألف - جداول المدخلات والمخرجات للسياسات الصناعية والتجارية في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٧٨٨ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١٨٩ - يتمثل أحد أهم التطورات المستجدة في الاقتصاد العالمي خلال العقدين الماضيين في التقسيم الجغرافي لعملية الإنتاج إلى سلاسل قيمة إقليمية وسلاسل قيمة عالمية. وهذه السلاسل تتولد عنها تدفقات كبيرة لتجارة السلع والخدمات الوسيطة، فضلا عن الاستثمار المباشر الأجنبي. وتمثل المشاركة المنخفضة، والمتزايدة في الوقت نفسه، لبلدان أمريكا اللاتينية في هذه السلاسل مصدرا قويا من مصادر التنوع الإنتاجي وتنوع الصادرات، والتحول الهيكلي. وتنطوي سلاسل القيمة الإقليمية بشكل خاص على إمكانية تعزيز التنمية الشاملة، لأن التجارة الإقليمية تتركز في تصنيع المنتجات، وتشمل كثيرا من الشركات الصغيرة.

١٩٠ - ويتطلب تحليل المساهمة (المحتملة) لسلاسل القيمة الإقليمية في التغيير الهيكلي توافر أدوات متخصصة، مثل جداول المدخلات والمُخرجات، وجداول العرض والاستخدام. وهذه الأدوات ترسم تصورا مفصلا للنظام الاقتصادي من خلال ربط المبيعات والمشتريات القطاعية لجميع القطاعات الصناعية، مع تحديد أنماط استهلاك الأسر المعيشية والقطاع الحكومي العام، مما يبيّن التركيبة القطاعية لتكوين رأس المال الثابت للقطاعين العام والخاص، كما يوضح تدفقات الصادرات والواردات على مستوى القطاع الصناعي. وتتيح معالجة منهجية ومتكاملة للمواضيع الرئيسية المتمثلة في التغيير الهيكلي في بلدان المنطقة. ويمكن أن تبين العلاقات بين القطاعات، وخلق قيمة مضافة محلية وفرص للعمالة، والاحتياجات القطاعية من الطاقة، والتبعات المحلية للصدمات الخارجية.

١٩١ - وفيما يتعلق بتحديد جدول إقليمي للأعمال يعزز التكامل الإنتاجي فيما بين بلدان أمريكا اللاتينية، فإن وضع جدول إقليمي للمدخلات والمُخرجات له أهمية حاسمة. فهو يشكّل الأساس لتصميم السياسات الصناعية وسياسات الابتكار على الصعيد الإقليمي. وهو يدعم إنشاء وتعزيز شبكات صناعية دون إقليمية من مقدمي الخدمات المتخصصة، وتوليد فرص للعمالة ذات تأثيرات في إحداث الطلب يمكن أن تؤدي إلى استغلال الأسواق فيما بين بلدان المنطقة، مما يسفر عن وفورات حجم وزيادات في الإنتاجية. وسيمكن أي جدول من جداول المدخلات والمُخرجات البلدان من الحصول على معلومات مصنفة حسب القطاع الصناعي وحسب الشركاء التجاريين الرئيسيين، وتوليد القيمة المضافة المحلية، ومساهمة التجارة الخارجية مع شركائها، والاحتياجات القطاعية من الطاقة.

- ١٩٢ - وفي عدة بلدان في المنطقة، ولا سيما أمريكا الوسطى، لا تزال جداول المدخلات والمخرجات غير متاحة حتى تاريخه، في حين أن بعض جداول بلدان أمريكا الجنوبية قد تجاوزها الزمن. ويقوم عدد متزايد من بلدان أمريكا اللاتينية بإصدار جداول للطلب والاستخدام، حيث تشكل إحدى اللبنات الأساسية في إعداد جداول المدخلات والمخرجات.
- ١٩٣ - وستمثل جوانب الابتكار الرئيسية للمشروع في ثلاثة جوانب، هي (أ) مساعدة البلدان التي ليس لديها، حتى تاريخه، جدول للمدخلات والمخرجات على إعداد جدول من هذا القبيل؛ (ب) وضع جدول إقليمي واحد وثلاثة جداول دون إقليمية للمدخلات والمخرجات التي لم تتوافر لها جداول بعد؛ (ج) مساعدة الحكومات في استخدام هذه الجداول من أجل صياغة السياسات الصناعية والتجارية ورصدها.
- ١٩٤ - وبأبي المشروع تلبية لحاجة ملحة إلى وضع أدوات كمية إقليمية استنادا إلى بيانات قوية مستقاة من حسابات قومية. وتمثل جداول المدخلات والمخرجات الوطنية والإقليمية على السواء أدوات قوية لصياغة السياسات العامة عن طريق تحديد مؤشرات ذات صلة بالحصة من القيمة المضافة الوطنية في الصادرات، ونسبة العمالة المرتبطة بأنشطة إنتاجية وتصديرية، وسلاسل القيمة الوطنية والدولية على الصعيد القطاعي، من بين أمور أخرى. وسيكون لها أهمية بالغة أيضا في تتبع التقدم المحرز في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

موجز الميزانية (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)	هدف المنظمة: تعزيز قدرة مجموعة منتقاة من بلدان أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية على تصميم ورصد السياسات التجارية والصناعية من خلال إعداد واستخدام جداول المدخلات والمخرجات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية
المساعدة المؤقتة العامة ٣٠,٠	
الخبراء الاستشاريون ٢٢٢,٧	العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، البرنامج الفرعي ١ (الصلات بالاقتصاد العالمي، والتكامل والتعاون الإقليميين)، والبرنامج الفرعي ٢ (الإنتاج والابتكار)، والبرنامج الفرعي ١١ (الإحصاءات)، والبرنامج الفرعي ١٢ (الأنشطة دون الإقليمية في أمريكا الوسطى، والجمهورية الدومينيكية، والمكسيك، وكوبا، وهايتي)
اجتماع فريق الخبراء ٢٥,٠	
السفر ١٢٦,٠	
الخدمات التعاقدية ٣٠,٠	
الحلقات الدراسية	
وحلقات العمل ٣٤٤,٠	
مصرفات التشغيل ١٠,٣	
المجموع ٧٨٨,٠	

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز قدرات النظم الإحصائية (مؤشر الإنجاز ١-١) إفادة ما لا تقل نسبته عن ٧٥ في

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

المائة من المشاركين الذين ينتمون إلى بلدان مستفيدة بزيادة قدراتهم على تصميم وإعداد جداول المدخلات والمخرجات الوطنية والإقليمية نتيجة للمشروع

(مؤشر الإنجاز ١-٢) وضع ستة بلدان من البلدان المستفيدة السبعة لجداول مدخلات ومخرجات وطنية أو خطط عمل لهذا الغرض تشكّل أساساً إحصائياً للتحليل (مؤشر الإنجاز ١-٣) أن يكون، على الأقل، جدولان دون إقليميين (من أصل ثلاثة) وجدول إقليمي واحد من جداول المدخلات والمخرجات صالحة للاستعمال، وأن تجتاز اختبارات الاتساق

(مؤشر الإنجاز ٢-١) إفادة ما لا تقل نسبته عن ٧٥ في المائة من المشاركين المنتمين إلى بلدان مستفيدة بزيادة قدرتهم على استخدام مؤشرات قائمة على جداول المدخلات والمخرجات لتصميم السياسات الصناعية والتجارية وتقييم تأثيرها، تمثياً مع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

(مؤشر الإنجاز ٢-٢) قيام مؤسسة واحدة على الأقل في خمسة بلدان من البلدان السبعة، من المؤسسات المشاركة في الأنشطة التدريبية، باستخدام مؤشرات جديدة متعلقة بالسياسات تقوم على جداول المدخلات والمخرجات التي تمخّض عنها المشروع لتصميم ورصد السياسات الصناعية والتجارية

(مؤشر الإنجاز ٣-١) إفادة ما لا تقل نسبته عن ٧٥ في المائة من المشاركين المنتمين إلى بلدان مستفيدة بزيادة قدراتهم على استخدام جداول المدخلات والمخرجات أداةً لصياغة السياسات الرامية إلى تعزيز شبكات الإنتاج دون الإقليمية المحتمل إنشاؤها

(مؤشر الإنجاز ٣-٢) قيام مؤسسة واحدة على الأقل في خمسة بلدان من البلدان السبعة، من المؤسسات المشاركة في الأنشطة التدريبية، باستخدام مؤشرات متعلقة بالسياسات تقوم على جداول المدخلات والمخرجات التي

الوطنية ودون الإقليمية في مجموعة منتقاة من بلدان أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية لتمكينها من وضع وإعداد جداول المدخلات والمخرجات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية

(الإنجاز المتوقع ٢) تحسين قدرات المؤسسات في مجموعة منتقاة من بلدان أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية لتمكينها من وضع ورصد السياسات التجارية والصناعية الوطنية من خلال استخدام جداول المدخلات والمخرجات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية

(الإنجاز المتوقع ٣) زيادة معرفة المؤسسات باستخدام أو تفسير نتائج جداول المدخلات والمخرجات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية من أجل وضع سياسات تهدف إلى تعزيز أوجه تكامل الإنتاج على الصعيد دون الإقليمي

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

تمخض عنها المشروع لتصميم ورصد السياسات الرامية إلى تعزيز شبكات الإنتاج دون الإقليمية المحتمل إنشاؤها

الأنشطة الرئيسية

١٩٥ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) إعداد مواد تدريبية تقدم فيها منهجيات للجمع بين الحسابات القومية وغيرها من مصادر البيانات اللازمة لإعداد جداول المدخلات والمخرجات الوطنية والإقليمية، فضلا عن المنهجيات الكفيلة بتحديث جداول المدخلات والمخرجات؛

(النشاط ٢-١) تنظيم ثلاث حلقات عمل دون إقليمية (جماعة دول الأنديز، وأمريكا الوسطى، والسوق الجنوبية المشتركة) لإجراء تحليل للفجوات في مجموعات البيانات المتاحة من أجل إعداد جداول المدخلات والمخرجات الوطنية والإقليمية. وسيحضر حلقات العمل هذه ممثلو المصارف المركزية، ووزراء التجارة، والمؤسسات الإحصائية، وستساعد في تحديد الأولويات فيما يتعلق بالإحصاءات التي سيتم وضعها؛

(النشاط ٣-١) تقديم مساعدة تقنية إلى السلطات الوطنية لمعالجة المعلومات المستقاة من الحسابات القومية وغيرها من المصادر من أجل إعداد جداول المدخلات والمخرجات، حسب الاقتضاء أو الطلب؛

(النشاط ٤-١) إعداد جدول إقليمي واحد وثلاثة جداول دون إقليمية للمدخلات والمخرجات على أساس جداول المدخلات والمخرجات الوطنية التي تأخذ في الحسبان الترابطات التجارية على مستوى القطاع الصناعي؛

(النشاط ٥-١) تنظيم اجتماعين دون إقليميين لأفرقة الخبراء تضم أخصائيين يتولون التحقق من صحة جداول المدخلات والمخرجات دون الإقليمية المعدة في النشاط ١-٤ أعلاه. وسيتم تنظيم أحد اجتماعي أفرقة الخبراء في أمريكا الوسطى، في حين سيُنظَّم الآخر في أمريكا الجنوبية، لمعالجة مسائل معينة وإتاحة الفرصة لإجراء مناقشات متعمقة لكل منطقة من المناطق دون الإقليمية؛

(النشاط ١-٢) إعداد مواد تدريبية عن استخدام المؤشرات والنتائج المستقاة من جداول المدخلات والمخرجات والتي يمكن أن تساعد مؤسسات رسم السياسات على تصميم السياسات الصناعية والتجارية وتقييم تأثيرها، تمثيا مع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(النشاط ٢-٢) عقد ثلاث حلقات عمل دون إقليمية (جماعة دول الأنديز، وأمريكا الوسطى، والسوق الجنوبية المشتركة) لتدريب مقررري السياسات على استخدام المؤشرات بالاستناد إلى جداول المدخلات والمخرجات التي يمكن أن تساعدهم على تصميم السياسات الصناعية والتجارية وتقييم تأثيرها، تمشياً مع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(النشاط ٣-٢) إعداد سبع دراسات حالة قُطرية ووثيقة توليفية واحدة مرفقة بتحليل وتقييم للمؤشرات التي تدعم وضع ورصد السياسات الصناعية والتجارية لما فيه مصلحة مؤسسات تقرير السياسات؛

(النشاط ٤-٢) إيفاد بعثات مساعدة تقنية إلى كل بلد من البلدان المستهدفة لمساعدة المؤسسات التي شاركت في الأنشطة التدريبية على استعمال المؤشرات استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات اللازمة في وضع السياسات الصناعية والتجارية الوطنية ورصدها؛

(النشاط ٥-٢) إنشاء قاعدة بيانات تتضمن المؤشرات اللازمة لوضع السياسات الصناعية والتجارية الوطنية ورصدها، استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية. وستشكل قاعدة البيانات هذه دعماً لمؤسسات تقرير السياسات التي شاركت في الأنشطة التدريبية؛

(النشاط ١-٣) إعداد أدلة ودروس توجيهية للمستخدمين من أجل تحديد المؤشرات التي تدعم ما يلي:
(أ) تحديد شبكات الإنتاج دون الإقليمية باستخدام جداول المدخلات والمخرجات؛
(ب) صياغة السياسات الرامية إلى تعزيز شبكات الإنتاج دون الإقليمية المحتمل إنشاؤها، وذلك باستخدام هذه الجداول؛

(النشاط ٢-٣) عقد ثلاث حلقات عمل دون إقليمية (جماعة دول الأنديز، وأمريكا الوسطى، والسوق الجنوبية المشتركة) لتدريب المؤسسات على استخدام أو تفسير جداول المدخلات والمخرجات من أجل صياغة سياسات ترمي إلى تعزيز شبكات الإنتاج دون الإقليمية المحتمل إنشاؤها؛

(النشاط ٣-٣) إعداد ثلاث دراسات (واحدة لكل منطقة من المناطق دون الإقليمية) ووثيقة توليفية واحدة مرفقة بتحليل وتقييم لمؤشرات المدخلات والمخرجات الناتجة التي ستساعد في وضع ورصد السياسات التي تعزز شبكات الإنتاج الإقليمية. وستكون هذه الوثائق موجهة إلى المؤسسات المسؤولة عن هذه السياسات؛

(النشاط ٤-٣) إيفاد بعثات مساعدة تقنية إلى كل منطقة من المناطق الفرعية الثلاث لمساعدة المؤسسات التي تتولى استخدام المؤشرات استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات لإنشاء شبكات إنتاج إقليمية ورصدها؛

(النشاط ٣-٥) إنشاء قاعدة بيانات تتضمن جداول بالمؤشرات اللازمة لإقامة شبكات الإنتاج الإقليمية ورصدها، استنادا إلى جداول المدخلات والمخرجات دون الإقليمية والإقليمية. وستتاح قاعدة البيانات هذه لكي تستخدمها المؤسسات الوطنية.

ألف باء - التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة لتجارة والتنمية (٧٥٠.٠٠٠ دولار) معلومات أساسية

١٩٦ - لقد أكد مؤخرا مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة واجتماع الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٣ الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدور الحاسم للعلم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة. وشدد الأمين العام من جديد، في تقريره المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمتعلق بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار، على أن "قدرات العلم والتكنولوجيا والابتكار من المتطلبات الهامة للتحويل الهيكلي والاجتماعي الذي يمكن من تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية البشرية والحد من الفقر" (E/2013/54، الفقرة ٢٩). وتقدم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من خلال إحدى مؤسساتها الإقليمية - وهي مركز آسيا والمحيط الهادئ لنقل التكنولوجيا - المساعدة إلى البلدان الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على تعزيز نظم الابتكار الوطنية لديها من أجل تحقيق أهدافها الإنمائية بتعزيز القدرات التكنولوجية للقطاعات الصناعية وقدراتها التنافسية، وتعزيز مباشرة الأعمال الحرة في مجال التكنولوجيا الجديدة. غير أنه لوحظ، خلال قيام مركز آسيا والمحيط الهادئ لنقل التكنولوجيا بتنفيذ مبادرات بناء القدرات من أجل تعزيز نظم الابتكار الوطنية، أن بيانات العلم والتكنولوجيا والابتكار الوطنية تعاني من عدم الكفاية وأن المعارف المتعلقة بالبيانات عادة ما تكون متفرقة في مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية. وعلاوة على ذلك، فقد بات من الواضح أن قدرات الآليات والقدرات المؤسسية على الوصول إلى هذه البيانات وتحليلها وتحويلها إلى سياسات قائمة على الأدلة هي قدرات معدومة في عدد من البلدان النامية في المنطقة. وأدى ذلك إلى عدم اتساق السياسات الوطنية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، مما أدى إلى ضعف البيئات الوطنية الملائمة للابتكار وتطوير التكنولوجيا في العديد من البلدان النامية في المنطقة، ولا سيما أقل البلدان نموا.

١٩٧ - ويتمثل هدف المشروع الحالي في دعم البلدان المستهدفة في وضع واعتماد أطر للسياسات واستراتيجيات شاملة قائمة على الأدلة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تعزيز بيئتها الوطنية الملائمة للابتكار التكنولوجي وتحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة. وتشمل العناصر الرئيسية للأطر والاستراتيجيات، في جملة أمور، السبب التحتية للعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ والموارد البشرية ذات المهارات؛ والروابط

والشراكات الدولية والوطنية فيما بين الأوساط الأكاديمية، ومؤسسات البحث والتصميم، والقطاعات الصناعية؛ وتمويل التكنولوجيا والابتكار؛ والمؤسسات الصغيرة الحجم والمؤسسات المتوسطة الحجم؛ وقطاعات الصناعات التحويلية الرئيسية. وفي هذا الصدد، سيقوم المشروع باستعراض الأعمال ذات الصلة التي اضطلعت بها، حتى تاريخه، وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، مثل منظمة الأمن والتعاون في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والأونكتاد، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وغيرها، لاتباع الممارسات الفضلى واستخدام معارفها ومهاراتها المتراكمة، فضلا عن تلك المتوفرة لدى مختلف شعب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في تنفيذ أنشطة المشاريع.

١٩٨ - وسيكون المشروع موجها إلى أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية المنتمية إلى مناطق فرعية تابعة للجنة في جنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا، والمحيط الهادئ، بهدف تعزيز قدراتها على جمع وتجميع البيانات الوطنية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، واستخدام تلك البيانات في صياغة سياسات قائمة على الأدلة. وسيتم اختيار بلدان على درجات متفاوتة من التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لتعزيز فرص تعاون بلدان الجنوب فيما بينها، وتعاونها مع غيرها من البلدان الأخرى المتقدمة تكنولوجياً، مثل جمهورية كوريا والصين والهند واليابان، التي ستشارك في أنشطة المشروع في مجال بناء القدرات، حيث تتبادل أفضل ما لديها من الممارسات والدروس المستفادة في وضع وتطبيق استراتيجيات وأطر للسياسات في ميدان العلم والتكنولوجيا والابتكار. وسيشمل الشركاء الوطنيون مختلف المؤسسات والكيانات ذات الأهداف والولايات المماثلة، مثل الهيئات الحكومية المعنية بالتبادل التجاري، والتجارة، والصناعة، والتعليم، والعمل؛ والرابطات الصناعية، وغرف التجارة؛ والمنظمات غير الحكومية.

موجز الميزانية	هدف المنظمة: تعزيز قدرة مجموعة منتقاة من بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ على صياغة سياسات واستراتيجيات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار ترمي إلى تعزيز نظم الابتكار الوطنية
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، البرنامج الفرعي ٢ (التجارة والاستثمار)؛ والبرنامج الفرعي ٤ المتعلق بالتجارة والتنمية (التكنولوجيا واللوجستيات)
المساعدة المؤقتة العامة ٣٥,٠	
الخبراء الاستشاريون ١٨١,٠	
فريق الخبراء ٤٨,٠	
سفر الموظفين ١٠٥,٠	
الخدمات التعاقدية ٣٠,٠	
حلقات العمل/التدريب ٣٣٦,٠	
مصروفات التشغيل ١٥,٠	
المجموع ٧٥٠,٠	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(مؤشر الإنجاز ١-١) قيام ما لا يقل عن ستة بلدان من أصل البلدان المستهدفة العشرة باستخدام منهجيات وضعها المشروع لجمع وتجميع وتحليل البيانات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار	(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز القدرات الوطنية على وضع وتنقيح وتطبيق منهجيات لجمع وتجميع وتحليل البيانات اللازمة لتطوير استراتيجية وطنية وإطار وطني للسياسات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار
(مؤشر الإنجاز ٢-١) إشارة ما تزيد نسبته على ٨٠ في المائة من الموظفين المدربين إلى زيادة القدرة على وضع استراتيجيات وأطر للسياسات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، استنادا إلى البيانات الوطنية	(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز قدرة مقررري السياسات على وضع واعتماد استراتيجية وأطر للسياسات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار
(مؤشر الإنجاز ٢-٢) قيام ما لا يقل عن ستة بلدان من أصل البلدان المستهدفة العشر باعتماد استراتيجية وأطر سياسات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تعزيز بيئتها الوطنية المؤاتية للابتكار	

الأنشطة الرئيسية

١٩٩ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (النشاط ١-١) استعراض وتحديد أفضل الممارسات الحالية للمنهجيات المستخدمة في البلدان المتقدمة تكنولوجيا والمنظمات الدولية من أجل جمع وتجميع وتحليل بيانات العلم والتكنولوجيا والابتكار؛
- (النشاط ١-٢) تنظيم اجتماع لفريق خبراء رفيع المستوى معني بالسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار لمناقشة واستعراض وإقرار منهجيات جمع بيانات العلم والتكنولوجيا والابتكار التي ينتجها النشاط ١-١ وتجميعها. (سينظم اجتماع فريق الخبراء هذا بالاشتراك مع الاجتماع المشمول بالنشاط ٢-٢)؛
- (النشاط ١-٣) إشراك مؤسسة إقليمية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من أجل الإعلان عن منهجيات جمع وتجميع وتحليل بيانات العلم والتكنولوجيا والابتكار الوطنية والحصول على آراء أصحاب المصلحة عن طريق الإنترنت بشأن المنهجيات بغية إجراء مزيد من التنقيح؛

(النشاط ٤-١) وضع الصيغة النهائية لمنهجيات جمع وتجميع وتحليل بيانات العلم والتكنولوجيا والابتكار الوطنية على أساس الآراء الواردة من النشاط ١-٣ والتوصيات الصادرة عن اجتماعات فريق الخبراء (النشاط ١-٢)؛

(النشاط ١-٥) تنظيم حلقتي عمل دون إقليميتين (أي لمنطقتي جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ دون الإقليميتين) بالاشتراك مع حلقات العمل المشمولة بالنشاط ٢-٣ للمؤسسات الوطنية الشريكة في البلدان التي يستهدفها المشروع وفي إطار متابعة النشاطين ١-٢ و ١-٤ بشأن الممارسات الوطنية الحالية لجمع بيانات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتحديد الثغرات، ووضع خطة عمل من أجل اعتماد المنهجيات المحددة في النشاط ١-٤ لوضع الاستراتيجيات والسياسات القائمة على الأدلة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار؛

(النشاط ١-٦) تنظيم حلقة عمل وطنية واحدة بالتعاون مع المؤسسة الوطنية الشريكة في كل بلد من البلدان التي يستهدفها المشروع بشأن تنفيذ منهجيات جمع وتجميع وتحليل بيانات العلم والتكنولوجيا والابتكار الوطنية؛

(النشاط ١-٧) إشراك مؤسسة وطنية شريكة وخبير استشاري وطني لمواصلة تقديم الدعم التقني والخدمات الاستشارية إلى المشاركين في حلقة العمل الوطنية (النشاط ١-٦) في مجال جمع وتحليل البيانات اللازمة لعملية وضع الاستراتيجيات والسياسات القائمة على الأدلة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار؛

(النشاط ٢-١) تحديد واستعراض أطر الاستراتيجيات والسياسات الحالية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛ وتحديد الثغرات في الأطر الوطنية القائمة في البلدان المشاركة؛ وإعداد مشروع إطار عام وشامل للاستراتيجيات والسياسات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم اجتماع لفريق خبراء رفيع المستوى لمناقشة واستعراض مشروع الإطار العام والشامل للاستراتيجيات والسياسات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار الذي يمكن أن تعتمده البلدان المستهدفة. (سينظم اجتماع فريق الخبراء هذا بالاشتراك مع الاجتماع المشمول بالنشاط ١-٢)؛

(النشاط ٢-٣) تنظيم حلقتي عمل دون إقليميتين (أي لمنطقتي جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ دون الإقليميتين) بالاشتراك مع حلقات العمل المشمولة بالنشاط ١-٥ للمؤسسات الوطنية الشريكة لمتابعة النشاطين ١-٢ و ٢-٢ لتبدأ البلدان المستهدفة في اتخاذ خطوات لوضع أطر سياسات واستراتيجيات ذات صلة على الصعيد الوطني في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار؛

(النشاط ٢-٤) تنظيم حلقة عمل وطنية في كل من البلدان التي يستهدفها المشروع لكبار مقررري السياسات من الوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة، من أجل اعتماد الإطار العام والشامل للاستراتيجيات والسياسات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار. (ستنظم حلقة العمل الوطنية هذه بالاشتراك مع حلقة العمل المشمولة بالنشاط ١-٦)؛

(النشاط ٢-٥) تنظيم حلقة العمل الوطنية الثانية على أساس التمويل الذاتي من جانب المؤسسات الشريكة وفي إطار متابعة النشاطين ١-٦ و ٢-٤ في كل من البلدان التي يستهدفها المشروع لكبار مقررري السياسات ومختلف المؤسسات الوطنية بشأن التقدم المحرز وسبل المضي قدماً فيما يتعلق بإطار الاستراتيجيات والسياسات القائمة على الأدلة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار.

ألف جيم - آليات مبتكرة للمؤسسات المالية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من أجل تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (٦٧٠.٠٠٠ دولار)
معلومات أساسية

٢٠٠ - تتطلب تلبية الاحتياجات التمويلية الضخمة لخطة تحويلية للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مواءمة وتجديد وتعديل إطار تمويل التنفيذ. ويتجه تمويل المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الانخفاض، وبالرغم من التحسن في السنوات الأخيرة، فهناك فجوة كبيرة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في القدرة على زيادة الإيرادات العامة. وينبغي الاستفادة من المصادر البديلة للتمويل. وهناك حاجة إلى قطاع مالي يساهم في القضاء على الفقر وتعزيز النمو المتوازن والمستدام، ويفجر الطاقات الكامنة للتمويل الخاص، ويقدم حوافز فعالة لدعم التمويل المستدام والطويل الأجل، من أجل دعم التحول الأساسي لتحقيق "المستقبل الذي نوصو إليه".

٢٠١ - وفي حين أن تغير المناخ ظاهرة عالمية، فإن العمل المتعلق بالمناخ، ولا سيما تدابير التكيف، سيلزم الاضطلاع به على الصعيد الوطني في المقام الأول. وإلى جانب التمويل الدولي المتعدد الأطراف والتمويل العام، يجب أن يشمل توفير التمويل للتكيف مع تغير المناخ زيادة تمويل القطاع الخاص، بما في ذلك الاستثمارات الخاصة من القطاع المالي والطبقة الوسطى المتعاضدين في المنطقة، والموجهة إلى خيارات الاستثمار المستدامة. ويلزم إحداث تحول من الاستثمارات القصيرة الأجل الموجهة إلى تعظيم النمو الاقتصادي، والتي تستغل الموارد الطبيعية والبشرية، إلى استراتيجيات الاستثمار الطويل الأجل من أجل التنمية الشاملة والمستدامة فيما يتعلق بالبشر والطبيعة.

٢٠٢ - وللمؤسسات المالية العامة الوطنية دور رئيسي في توجيه الاستثمارات نحو استراتيجيات التنمية المستدامة المنخفضة الكربون. وتشمل التحديات العملية الاستثمارات الأولية المرتفعة اللازمة للانتقال إلى البدائل المنخفضة الانبعاثات والفعالة من حيث استهلاك الطاقة؛ وإدارة ارتفاع المخاطر المتصور والحقيقي في المجال

السياسي والتكنولوجي ومجال السياسة العامة؛ وهيئة بيئة سياساتية مؤاتية مع إشارات واضحة من الحكومة والمؤسسات المالية العامة للمستثمرين من القطاع الخاص. ومن أجل النجاح في تطوير أسواق رأس المال المحلية التي تدعم أهداف التنمية المستدامة، يحتاج مقررو السياسات إلى بناء المؤسسات والهياكل الأساسية لإدارتها ومراقبتها وتنظيمها. ويلزم إجراء إصلاحات من أجل إدماج الاستراتيجيات المنخفضة الكربون والقادرة على التأقلم مع آثار تغير المناخ في خطط التنمية الوطنية، ومن أجل تعزيز الاستثمارات.

٢٠٣ - ويهدف هذا المشروع إلى الاستفادة من قدرات المؤسسات المالية وتوسيع نطاقها (مع التركيز بصفة خاصة على المؤسسات المالية العامة، والمصارف الإنمائية الوطنية، وبعض شبكات القطاع الخاص المختارة العاملة في قطاع تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ)، وذلك من أجل تنفيذ برامج مبتكرة في جميع أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وسيركز هذا المشروع على منطقة جنوب وجنوب شرق آسيا، ويستهدف أربعة أو خمسة بلدان. وسيوقف الاختيار النهائي للبلدان على الطلب والحاجة في كل بلد. وسيعمل المشروع أيضا على إشراك البلدان في جميع أنحاء منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التي اكتسبت خبرات واعتمدت أفضل الممارسات، وذلك من أجل تشجيع ظهور شبكات التعلم والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	هدف المنظمة: تعزيز قدرات المؤسسات المالية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على هيئة بيئة سياساتية مؤاتية تُشجّع الاستثمار الخاص في مشاريع التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه
المساعدة المؤقتة العامة ٣٣,٦	العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، البرنامج الفرعي ٤ (البيئة والتنمية)
الخبراء الاستشاريون ١٩١,٩	
السفر ١٠٥,٠	
الخدمات التعاقدية ٤٦,٠	
الحلقات الدراسية، حلقات العمل ٢٩٣,٥	
المجموع ٦٧٠,٠	

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

(الإنجاز المتوقع ١) زيادة الوعي في أوساط مقرري (مؤشر الإنجاز ١-١) إشارة ما لا يقل عن ٨٠ في المائة السياسات في المؤسسات المالية العامة والخاصة بأنواع من مقرري السياسات في المؤسسات المالية العامة السياسات والمبادئ التوجيهية التي يمكن أن تنفذ لتحفيز استثمار القطاع الخاص الطويل الأجل والمنخفض الكربون والأخضر والذي تستخدم فيه الموارد بكفاءة والقادر على التكيف مع تغير المناخ

القدرات وحلقات العمل إلى زيادة وعيهم بأنواع السياسات والمبادئ التوجيهية التي يمكن أن تنفذ لتحفيز استثمار القطاع الخاص الطويل الأجل والمنخفض الكربون والأخضر والذي تستخدم فيه الموارد بكفاءة والقادر على التكيف مع تغير المناخ

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

مؤشرات الإنجاز

(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز قدرات المؤسسات المالية العامة (مؤشر الإنجاز ٢-١) استفادة مؤسسات مالية عامة في مجموعة مختارة من البلدان على وضع وتنفيذ سياسات ومبادئ توجيهية من شأنها تعزيز استثمارات القطاع الخاص في مشاريع التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه حدودها/وضعها دراسة نطاق المشروع، بما في ذلك، في جملة أمور، المبادئ التوجيهية من أجل تعزيز الترتيبات الإدارية وأطر الحوافز لتشجيع الاستثمارات الخاصة لتمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ، في صياغة سياسات ومبادئ توجيهية لاستثمارات القطاع الخاص، تعالج الندرة الحالية في تمويل مشاريع التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه

الأنشطة الرئيسية

٢٠٤ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) إجراء تقييم/دراسة نطاق، بوسائل منها البحث الميداني (مقابلات مع مجموعات أصحاب المصلحة المستهدفة)، والاستفادة من عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الجاري في مجال التوجيه السياسي من أجل تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ والتنمية المنخفضة الكربون في المنطقة؛

(النشاط ٢-١) تنظيم وعقد حلقة دراسية لعرض النتائج الأولية لدراسة النطاق، وجمع المدخلات والآراء التقييمية الواردة من قادة الفكر في البلدان المستفيدة، والتحقق من نتائج النشاط ١-١؛

(النشاط ٣-١) على أساس النشاطين ١-١ و ٢-١، إعداد مجموعة من الأدوات لخيارات السياسة العامة والأدوات المالية، بما فيها مبادئ توجيهية تسلط الضوء على تعزيز الترتيبات الإدارية، والبيئات السياسية المؤاتية المناسبة، وأطر الحوافز لتشجيع الاستثمارات الخاصة لتمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ؛

(النشاط ٤-١) تنظيم حلقة عمل وطنية في كل من البلدان الخمسة المستهدفة. وفي حلقة العمل، سيطلع المشاركون الوطنيون على نتائج المشروع، وسيعملون على ما يلي: (أ) وضع سيناريو لتمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ على أساس الهياكل الأساسية المؤسسية الحالية في البلد، ورؤية مستقبلية للنتائج المرجوة؛ (ب) تحديد مجالات استراتيجيات ذات أولوية للتدخل والترتيبات المؤسسية على مستوى السياسات؛ (ج) تحديد الخبراء الفنيين ومقرري السياسات و/أو أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين الذين سيكونون، بدعم مؤسسي قوي

من منظماتهم، بمثابة "مناصرين" للمشروع على الصعيدين الوطني والإقليمي. وسيكون المناصرون أفراداً مرتبطين بالمؤسسات الوطنية ذات الصلة؛

(النشاط ١-٥) تنظيم وعقد حلقة عمل بالحضور الشخصي للتوعية وبناء القدرات بشأن أهمية استراتيجيات التنمية المنخفضة الكربون، وأفضل الممارسات في المنطقة، لفائدة الأطراف العليا والأطراف المهتمة الأخرى في مؤسسات المناصرين؛

(النشاط ١-٦) تنظيم حلقة عمل وطنية للمتابعة في كل من البلدان الخمسة المستهدفة للقيام بما يلي: (أ) تبادل مشروع المبادئ التوجيهية للسياسات الذي وضع في النشاط ١-٣ من أجل التماس آراء الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة؛ (ب) تشجيع أعمال المشروع الجارية والمؤسسات المناصرة؛ (ج) التوعية وزيادة المشاركة الوطنية من القطاع الخاص وأصحاب المصلحة والنظراء الرئيسيين الآخرين؛

(النشاط ٢-١) باستخدام نواتج الأنشطة ١-١ و ٢-١ و ٣-١، إعداد مواد تدريبية متعددة الوسائط لاستخدامها في مرفق اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للتعلم عن طريق الإنترنت وفي التدريب الشخصي؛

(النشاط ٢-٢) تنفيذ أنشطة لبناء القدرات بشأن الخيارات والأدوات المالية على أساس منتجات النشاط ١-٢ من خلال دورات التعلم عن طريق الإنترنت التي تستهدف في المقام الأول المؤسسات المالية الوطنية العامة والخاصة والمناصرين المحددين في النشاط ١-٤، في البداية، والدعوة إلى توسيع نطاق المشاركة مع المضي قدماً في تنفيذ المشروع؛

(النشاط ٢-٣) عقد أول اجتماع سنوي لشبكة المناصرين لتنظيم حلقة عمل إقليمية لبناء القدرات بالحضور الشخصي لفائدة المناصرين المحددين في النشاط ١-٤. وسيعمل هذا الحدث على تعزيز وتوطيد شبكة "صناع التغيير". وسيستفيد بناء القدرات بالحضور الشخصي من دورات التعلم الإلكتروني، ويتعمق في التفاصيل الخاصة بكل بلد للاستفادة من الخبراء المختصين من أهل الخبرة والوقوف على إمكانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب بين شبكات المناصرين من أجل التعلم المتبادل والتعاون؛

(النشاط ٢-٤) تيسير اجتماعات فصلية إلكترونية/عن بعد للمناصرين من أجل مواصلة التقدم المحرز في عملهم وتبادل أفضل الممارسات وكفالة استمرار تنمية القدرات؛

(النشاط ٢-٥) عقد حلقتي العمل السنويتين الثانية والثالثة لمناصري المشاريع. وسوف تقوم حلقتا العمل بمتابعة نتائج الاجتماعات السابقة وتقييم التقدم المحرز في الاستفادة من الخيارات والأدوات السياسية؛

(النشاط ٢-٦) تقديم خدمات استشارية في كل من البلدان الخمسة المستفيدة من المشروع، بالتعاون الوثيق مع المؤسسات المضيفة ومناصري المشروع، من أجل دعم وضع مشاريع سياسات ومبادئ توجيهية لتعزيز استثمارات القطاع الخاص في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه؛

(النشاط ٢-٧) تنظيم حلقة عمل إقليمية من شأنها أن تجمع بين مناصري المشروع والأقران من جميع أنحاء منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من أجل تقاسم نتائج المشروع واستنتاجاته، وتحديد وتعزيز عملية تسليم مهام أمانة شبكة المناصرين إلى أحد شركاء المشروع في المعرفة من أجل ضمان الاستدامة.

ألف دال - السياسات القائمة على الأدلة للاستخدام المستدام للموارد الطبيعية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (٦٦٦ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٢٠٥ - حققت منطقة آسيا والمحيط الهادئ معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة خلال العقود الأخيرة، وأخرجت بليون شخص من الفقر. غير أن هذا التقدم تحقق بتكاليف كبيرة. فقد أدى النمو السريع في المنطقة، والمدفوع إلى حد كبير بزيادة استهلاك الموارد الطبيعية، إلى اختلالات اجتماعية وإيكولوجية واقتصادية عميقة. وعلى الرغم من تزايد الجهود التي تبذلها البلدان، لا تزال التنمية المستدامة هدفا بعيد المنال، وتتطلب إدارة استخدام الموارد الاعتراف بنموذج التنمية الاقتصادية غير المستدامة الذي يفترض عدم وجود حدود إيكولوجية للنمو.

٢٠٦ - وجرى التشديد بصورة خاصة في العديد من المحافل على الحاجة إلى بيانات مستدامة من أجل التنمية المستدامة. ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرات في البيانات، ولا تستخدم البيانات الموجودة بالقدر الكافي، مما يعوق جهود وضع السياسات. ويزيد ضعف القدرة على الحصول على البيانات المتعلقة بإمكانات الموارد والاحتياجات والإنتاج والاستهلاك للتخطيط الطويل الأجل في العديد من البلدان واستخدامها من ضعف تلك البلدان ويحد من إمكانيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

٢٠٧ - وإن اتخذت القرارات، الذي يراعي الروابط بين إدارة الموارد - الفحم والنفط والطاقة الكهربائية والغاز والطاقة الشمسية والرياح والكتلة الأحيائية - والآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، يتطلب اتباع نهج شاملة لعدة قطاعات لتحليل التحديات ووضع سياسات فعالة. بيد أن متخذي القرارات المشاركين في حوارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ يؤكدون باستمرار على الحاجة إلى زيادة تبادل المعارف

من أجل وضع السياسات، وقد أشاروا إلى مسألة محدودة فرص الحصول على أمثلة للسياسات الناجحة في البلدان التي لديها سياق تنمية قابل للمقارنة.

٢٠٨ - وسيركز هذا المشروع على تمكين اتخاذ القرارات القائم على الأدلة عن طريق ثلاثة مسارات محددة الأهداف لبناء القدرات: (أ) تعزيز قاعدة البيانات ومعلومات السياسات؛ (ب) تحليل سيناريوهات الطلب على الموارد وتوافرها وتنميتها في المستقبل؛ (ج) زيادة فهم اتجاهات هيكل السياسات الحالية والسابقة وآثارها وفعاليتها لكي يُسترشد بها في وضع سياسات جديدة. وبلاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة في مجال المعلومات والاتصالات، ستتاح لمقرري السياسات قاعدة معارف توفر مجموعة شاملة من البيانات المتعلقة بالاحتياجات من الموارد وإمكاناتها وإنتاجها واستخدامها، إضافة إلى مكتبة رقمية للسياسات في المنطقة.

٢٠٩ - وسيركز بناء القدرات على تمكين مقرري السياسات الوطنيين من الاستفادة من الأدوات الإعلامية المتاحة لهم من أجل تحديد الاتجاهات الوطنية في جميع البيانات ومؤشرات السياسات، وتبيين الفرص من أجل تحسين الاستخدام المستدام للموارد، وإجراء بحوث وتحليلات بشأن نهج السياسات القائمة في البلدان الأخرى التي لديها سياقات إنمائية مماثلة، وصياغة سياسات تنظم تنمية الموارد مع مراعاة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وسيستهدف المشروع خمسة بلدان، تم اختيارها على أساس إغرابها عن الحاجة إلى تحسين توافر البيانات ومعلومات السياسات، وكذلك طلباتها المقدمة إلى الأمانة بأن تساعد في تنفيذ المبادرات والمشاريع الرامية إلى تحقيق الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. وسيشمل الشركاء الرئيسيون المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والمنظمات دون الإقليمية والوطنية في جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا والمحيط الهادئ التي اكتسبت خبرة محلية عن طريق الاتصال الوثيق مع الدول الأعضاء والأنشطة الجارية في مجال البيانات والسياسات.

موجز الميزانية (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)	هدف المنظمة: تعزيز قدرات مقرري السياسات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على وضع السياسات والتخطيط القائمين على الأدلة في مجال الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية على الصعيدين الوطني والإقليمي
١٨٦,٠	الخبراء الاستشاريون
١٥,٠	فريق الخبراء
٦٤,٠	السفر
٥٥,٠	الخدمات التعاقدية
٣١٥,٠	الحلقات الدراسية، حلقات العمل
٧,٠	مصروفات التشغيل
٢٤,٠	المعدات
٦٦٦,٠	المجموع

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

(الإنجاز المتوقع ١) تحسين قدرات مقررري السياسات (مؤشر الإنجاز ١-١) اعتراف ٧٠ في المائة من مقررري في بلدان مختارة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ السياسات ومنتخذي القرارات الذين تلقوا تدريباً بأنهم على استعراض وتقييم استخدام الموارد الطبيعية وتحديات عززوا معارفهم وقدراتهم على تحليل التحديات التنمية واتجاهاتها عن طريق استخدام قاعدة معارف تحتوي والاتجاهات في استخدام الموارد الطبيعية عن طريق على بيانات وطنية وإقليمية ومعلومات السياسات استخدام البيانات الوطنية والإقليمية ومعلومات السياسات وسيناريوهات التنمية وسيناريوهات التنمية التي تحتوي عليها قاعدة المعارف

(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز قدرات مقررري السياسات (مؤشر الإنجاز ٢-١) قيام ثلاثة من البلدان الخمسة في بلدان مختارة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على وضع المشمولة بالمشروع بصياغة أو تنقيح سياسات وطنية قائمة وتنفيذ سياسات قائمة على الأدلة في مجال الاستخدام على الأدلة في مجال الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية المستدام للموارد الطبيعية عن طريق تحديد الثغرات والممارسات الجيدة باستخدام الأدوات الإعلامية للمشروع

الأنشطة الرئيسية

٢١٠ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) تنظيم اجتماع استهلاكي للقيام بما يلي: (أ) الإبلاغ عن إنشاء قاعدة معارف من أجل ضمان أن يلي النطاق والقدرات الوظيفية احتياجات مقررري السياسات الإعلامية والتحليلية؛ (ب) استعراض التحديات المتصلة بتوافر البيانات والسياسات وتقديم توصيات بشأن أفضل السبل لمواجهة التحديات الإعلامية؛

(النشاط ٢-١) إعداد دراسة نطاق لإنشاء قاعدة المعارف استناداً إلى نتائج الاجتماع الاستهلاكي؛

(النشاط ٣-١) تنظيم اجتماع لفريق خبراء بشأن طرائق إدماج الموارد الإعلامية في عملية اتخاذ القرارات؛

(النشاط ٤-١) استناداً إلى نتائج الاجتماع الاستهلاكي واجتماع فريق الخبراء، إنشاء قاعدة معارف مبتكرة ومركزية على شبكة الإنترنت لاستضافة جمع البيانات والسياسات وإتاحة تحليل الاحتياطات من موارد الطاقة وإمكاناتها وإنتاجها وتوزيعها واستخدامها؛

(النشاط ٥-١) تنظيم خمس حلقات عمل تدريبية وطنية بشأن استخدام قاعدة المعارف وتقديم مدخلات مواصلة توسيع قاعدة المعارف. ويشمل التدريب استخدام قاعدة المعارف المركزية، وكذلك تقييم مدى توافر المدخلات وجودها؛

(النشاط ٦-١) تقديم خدمات استشارية على سبيل المتابعة مع البلدان المشمولة بالمشروع لتقييم القدرة على استخدام جميع وظائف قاعدة المعارف وتحسين نطاق المدخلات وجودها؛

(النشاط ٢-١) تنظيم حلقتين دراسيتين دون إقليميتين، بالتعاون مع المنظمات الدولية ودون الإقليمية والوطنية، بشأن سيناريوهات استخدام الموارد حتى عام ٢٠٥٠، مع التركيز على السيناريوهين التاليين: خطط الأساس (سير الأمور على النحو المعتاد)، وتحقيق الانتقال إلى الكفاءة والاستدامة في استخدام الموارد عن طريق الابتكار في النظم والحوكمة. وستدرج نواتج السيناريوهين في قاعدة المعارف؛

(النشاط ٢-٢) إجراء تقييم إقليمي وإعداد تقرير عن الموارد الطبيعية، مع التركيز على الاتجاهات وخيارات السياسات فيما يتعلق بالاحتياجات من الموارد وإمكاناتها وإنتاجها واستهلاكها. وسينشر، عن طريق قاعدة المعارف، تقرير التقييم، الذي يعتمد إلى حد كبير على المعلومات التي تقدمها البلدان من خلال قاعدة المعارف الإقليمية على شبكة الإنترنت ومن الحلقات الدراسية وحلقات العمل الوطنية؛

(النشاط ٢-٣) تنظيم خمس دورات تدريبية وطنية بشأن تطبيق المعارف المكتسبة من قاعدة المعارف المحسنة (انظر النشاط ٢-١ أعلاه)، وحلقات العمل الوطنية (النشاط ١-٥) وتقرير التقييم (النشاط ٢-٢) من أجل وضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية؛

(النشاط ٢-٤) تقديم خدمات استشارية إلى البلدان المشمولة بالمشروع على سبيل المتابعة للتدريب على وضع السياسات الرامية إلى تعزيز إدارة الموارد الطبيعية؛

(النشاط ٢-٥) تنظيم حلقة عمل إقليمية ختامية بمشاركة مسؤولين حكوميين والمجتمع المدني والقطاع الخاص، استناداً إلى تقرير الدراسة، لتبادل الخبرات والدروس المستفادة من الجهود القطرية في التقييم القائم على الأدلة ووضع السياسات، ولتحديد أولويات التعاون الإقليمي في إدارة الموارد.

ألف هاء - تطوير المؤسسات لتحسين تقديم الخدمات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في غربي آسيا

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٦٦٦ ٠٠٠ دولار) معلومات أساسية

٢١١ - تكتسي مسألة قدرة التحمل لدى المؤسسات وإدارة المخاطر على خلفية التزاعات وعدم الاستقرار السياسي أهمية خاصة بالنسبة للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ومع مراعاة سياق المنطقة وتاريخها الحديث، يهدف المشروع إلى تزويد الدول الأعضاء بالأدوات والقدرات اللازمة لبناء مؤسسات أكثر مرونة وكفاءة وفعالية.

٢١٢ - ويتفق هذا الاعتراف والتركيز على الإدارة والمؤسسات المختصة مع المناقشة العالمية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد كشفت تجربة الأهداف الإنمائية للألفية أنه لن يتسنى بلوغ الأهداف الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ بدون وجود حكومة متسمة بالكفاءة والفعالية والشفافية والمساءلة، إلى جانب الملكية الوطنية للأهداف الإنمائية، ولا سيما في سياق البلدان التي تشهد نزاعات أو أزمات أو تمر بمرحلة انتقالية. وعلاوة على ذلك، فإن عدم استقرار وقوة المؤسسات يؤدي إلى تفاقم هشاشة الدولة ويحول دون تقديم أي خدمات مفيدة إلى الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها. وبالتالي، فإن بناء المؤسسات التي يمكنها أن تلي الاحتياجات الناشئة في هذه البلدان أمر بالغ الأهمية بالنسبة للمنطقة ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢١٣ - وبيّنت الاستعراضات الأخيرة للأهداف الإنمائية للألفية إنجازات إنمائية هامة وتحديات متبقية في جميع أنحاء العالم. وأظهر تقرير أصدره معهد التنمية الخارجية عدم الرضا العالمي إزاء إخفاق الحكومات في إنجاز نواتج طال ترقبها ضمن إطار الأهداف الإنمائية للألفية. واستشهد التقرير بدراسة استقصائية عالمية أجرتها الأمم المتحدة مؤخرا عبر شبكة الإنترنت، بعنوان 'عالمي' (MY World)، وقدمت لمحة عن آراء السكان إزاء أولويات التنمية استنادا إلى تصويت ٥ ملايين شخص من ١٩٤ بلدا. ووفقا للدراسة الاستقصائية، فقد احتل خيار "حكومة تتحلى بالتزاهة والتجاوب" المرتبة الرابعة، بعد خيارات "التعليم الجيد" و "تحسين الرعاية الصحية" و "توفير فرص عمل أفضل"، وقبل خيارات "الحماية من الجريمة والعنف" (المرتبة السادسة)، و "التحرر من التمييز والاضطهاد" (التاسعة)، و "الحرية السياسية" (الرابعة عشرة). وخلص تقرير معهد التنمية الخارجية واستعراضات عديدة للأهداف الإنمائية للألفية إلى أن الناس أشد قلقا بشأن قدرات الحكومات على تقديم السلع والخدمات العامة من أجل تحسين حياة الناس مقارنة بقلقهم بشأن أشكال الحكم. ومما يثبت أيضا التحول من شكل الحكم إلى الأداء الوظيفي باعتباره نموذجا للتنمية أن من أصل ٤٠ من الأهداف والمؤشرات المتعلقة بالحكومة التي نوقشت في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يركز ٢٨ على الأداء الوظيفي و ٨ فقط على أشكال الحكم.

موجز الميزانية (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)	هدف المنظمة: مساعدة البلدان الأعضاء في تعزيز وبناء قدرات المؤسسات على التحمل التي تعد بالغة الأهمية في تقديم الخدمات الأساسية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على بلدان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التي تشهد نزاعات أو أزمات أو تمر بمرحلة انتقالية
٣٧,٥	المساعدة المؤقتة العامة
١٦٣,٦	الخبراء الاستشاريون
٧٧,٠	اجتماع فريق الخبراء
٨٩,٤	السفر
٢٠,٠	الخدمات التعاقدية
١٢,٥	مصروفات التشغيل
٢٦٦,٠	حلقات العمل/التدريب
٦٦٦,٠	المجموع

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

- (الإنجاز المتوقع ١) تعزيز قدرات المؤسسات العامة (مؤشر الإنجاز ١-١) استخدام البلدان المستهدفة أدوات على وضع استراتيجيات الحوكمة والسياسات الرامية إدارة المخاطر المقترحة في المشروع إلى تعزيز الأداء وقدرات تقديم الخدمات والقدرات المؤسسية (مؤشر الإنجاز ٢-١) وضع سياسات تعزز القدرات على مواجهة النزاع، باستخدام نهج قائم على المشاركة على تقديم الخدمات في البلدان المستهدفة باستخدام في صياغة السياسات الاجتماعية وبناء التوافق في الآراء الأدوات المستمدة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والمتعلقة بالتنمية القائمة على المشاركة وبإشراك المجتمع المدني
- (الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز القدرات الوطنية لبلدان مختارة (مؤشر الإنجاز ١-٢) نشر خدمات الحكومة المفتوحة على استخدام التكنولوجيات الناشئة لمزيد من الشفافية والحكومة الإلكترونية في البلدان المستهدفة والمساءلة في تقديم الخدمات الحكومية

الأنشطة الرئيسية

٢١٤ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (النشاط ١-١) إعداد دليل بشأن منهجية تقييم الخسائر والأضرار والاحتياجات، وذلك على وجه التحديد للبلدان التي تشهد نزاعات أو أزمات أو تمر بمرحلة انتقالية في المنطقة العربية، على أساس منهجية اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛
- (النشاط ٢-١) تنظيم اجتماع لفريق خبراء لإقرار الدليل المعد في النشاط ١-١؛
- (النشاط ٣-١) تنظيم ثلاث دورات تدريبية دون إقليمية لبناء قدرات المسؤولين الحكوميين المكلفين بالتصدي للمخاطر والطوارئ وإدارتها باستخدام الدليل المعد في النشاطين ١-١ و ٢-١؛
- (النشاط ٤-١) إجراء دراسة استقصائية تتعلق بتأثير نهج اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا القائم على المشاركة في التنمية من أجل جمع المعلومات ووضع توصيات بشأن مستوى المشاركة والقيود التي تواجه مشاركة المجتمع المدني في عمليات السياسة العامة وفي مسار التحول الديمقراطي؛
- (النشاط ٥-١) رسم خرائط مؤسسية في كل من البلدان المستهدفة الثلاثة للمساعدة في تحديد الوزارات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية ووسائط الإعلام التي تشارك في التنمية الاجتماعية والعمل في مجال الحكم الديمقراطي؛

- (النشاط ١-٦) تنظيم حلقتي عمل إقليميتين مدة كل منهما أربعة أيام لتطوير كفاءات التشارك والحوكمة في صفوف المسؤولين الحكوميين والناشطين في المجتمع المدني والأكاديميين، ولبناء قدراتهم على المشاركة في عمليات الإصلاح وتحويل النظم وحل النزاعات؛
- (النشاط ١-٢) إعداد دراسات ومبادئ توجيهية ومواد تدريبية بشأن تعزيز استخدام التكنولوجيات الناشئة لزيادة شفافية الحكومة ومساءلتها في تقديم الخدمات في المنطقة العربية؛
- (النشاط ٢-٢) تنظيم اجتماع للخبراء لمناقشة واستعراض المواد المعدة في النشاط ١-٢؛
- (النشاط ٢-٣) تنظيم حلقتي عمل إقليميتين وثلاث حلقات عمل وطنية لبناء القدرات على استخدام التكنولوجيات الناشئة من أجل تحسين الحوكمة في المنطقة العربية استناداً إلى المبادئ التوجيهية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (المعدة في النشاط ١-٢)؛
- (النشاط ٢-٤) إنشاء لجنة ممارسة تتألف من مشاركين يجري اختيارهم من كل بلد مستهدف على أساس معايير محددة للأهلية تُقرّر في مرحلة رسم الخرائط والدراسة الاستقصائية لضمان استدامة هذه الجهود.

ألف واو - تعزيز العدالة الاجتماعية في بلدان مختارة في المنطقة العربية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (٣٠١ ٠٠٠ دولار) معلومات أساسية

- ٢١٥ - تحتل العدالة الاجتماعية مرتبة عالية في أولويات العديد من البلدان الأعضاء في الإسكوا. وإن نهوض المنطقة العربية يُواجه اليوم مطالب ملحة جدا بتغيير تحويلي يهدف إلى الأخذ بنماذج جديدة للتنمية تستند إلى مبادئ التنمية المستدامة التي تضم الأهداف المترابطة للعدالة الاجتماعية والديمقراطية والحرية وكرامة الإنسان. وتحتاج البلدان العربية إلى إعادة النظر في عقودها الاجتماعية، وسياساتها الاجتماعية، واستراتيجياتها للنمو الاقتصادي، ونظمها الضريبية، ونظم الحوكمة التي تتبعها، وأطرها التشريعية والتنظيمية، لجعلها أكثر شمولاً، وللحفاظ على مبادئ المساواة والإنصاف والحقوق والمشاركة التي يقوم عليها مفهوم العدالة الاجتماعية.
- ٢١٦ - ويفتقر العديد من البلدان العربية إلى ما يلزم من أدوات وآليات لوضع استراتيجيات للعدالة الاجتماعية وإعمالها ضمن خططها الإنمائية. وسيركّز هذا المشروع، من ثم، على تعزيز قدرة البلدان العربية - ولا سيما البلدان التي تعاني من عدم الاستقرار بسبب النزاعات أو المرور بمراحل انتقال سياسي - لإعمال مبادئ العدالة الاجتماعية وإدماجها في استراتيجياتها وبرامجها الإنمائية.
- ٢١٧ - وسيُصدر المشروع ويُطبّق أدوات بشأن إدماج العدالة الاجتماعية في عملية التنمية. كما سيُطوّر تعاوناً قوياً بين الجهات الفاعلة المحلية والحكومات المركزية والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الخارجية. وستسهم

هذه النتيجة في النهوض بقدرات الحكومات على تعزيز قدرات البلدان العربية في دعم اتخاذ سياسات عامة تتسم بقدر أكبر من الفعالية والإنصاف والمشاركة، بما في ذلك الأخذ بنماذج شاملة للنمو وسياسات لتمويل التنمية الاجتماعية والمستدامة.

٢١٨ - وقد تجمعت لدى الإسكوا خبرة واسعة في مجالي التعاون التقني وبناء القدرات في المنطقة من خلال وحداتها للتدريب الإنمائي القائم على المشاركة وعملها في مجال الشراكات من أجل تحقيق الحكم الديمقراطي. وأصدرت، في الآونة الأخيرة، مجموعة أدوات تدريبية رائدة بعنوان "وضع سياسات الحماية الاجتماعية باستخدام نهج قائم على المشاركة في المنطقة العربية". وسيُدرَّب هذا المشروع، من خلال تنظيم حلقتي عمل دون إقليميتين، مشاركين من جميع البلدان الأعضاء العربية الـ ٢٢، ويُمكنهم من استخدام هذه الأداة الفعالة خلال عملية صياغة السياسات الوطنية للحماية الاجتماعية. وسيُمنح دعم إضافي إلى ثلاثة بلدان أعضاء من مناطق المشرق العربي والمغرب العربي والخليج من خلال توفير خدمات استشارية. وستتعاون الإسكوا في هذا المشروع الأقاليمي مع سائر الشركاء الإقليميين الرئيسيين، من قبيل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وستسهم هاتين الهيئتين في العمل المعياري وتضيفان إليه خبراتهما في مجالي حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	هدف المنظمة: تعزيز قدرات بلدان مُختارة في منطقة الإسكوا على اعتماد وتنفيذ سياسات اجتماعية قائمة على احترام الحقوق تعزز العدالة الاجتماعية وتؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية عادلة وشاملة وقائمة على المشاركة
المساعدة المؤقتة العامة ١٠,٠	العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا، البرنامج الفرعي ٢ (التنمية الاجتماعية)، والبرنامج الفرعي ٦ (النهوض بالمرأة)
الخبراء الاستشاريون ٤٧,٢	
اجتماع فريق الخبراء ٣٨,٠	
السفر ٢٤,٠	
الخدمات التعاقدية ١٧,٨	
حلقات العمل/التدريب ١٦٤,٠	
المجموع ٣٠١,٠	

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

(الإنجاز المتوقع ١) تحسين قدرات مقرري السياسات في البلدان المستهدفة على تصميم وتنفيذ استراتيجيات وخطط لتعميم المنظور الجنساني من أجل القضاء على التمييز بين الجنسين وانتهاك حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية

(مؤشر الإنجاز ١-١) زيادة قدرات البلدان الأعضاء على تحقيق اتساق الأطر الوطنية أو دون الإقليمية أو الإقليمية مع نصوص الاتفاقيات والمؤتمرات والاتفاقات الدولية المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(مؤشر الإنجاز ٢-١) زيادة عدد البرامج والتدابير والسياسات التي توضع لتعزيز الحماية الاجتماعية، والتماسك والإدماج الاجتماعيين، باستخدام نهج قائم على المشاركة	(الإنجاز المتوقع ٢) تحسين قدرات البلدان المستفيدة على وضع سياسات وبرامج اجتماعية قائمة على إعمال الحقوق تعزز التماسك الوطني والإدماج الاجتماعي والحماية الاجتماعية وتوفير خدمات كافية للجميع
(مؤشر الإنجاز ٢-٢) أن يؤكد ما لا يقل عن ٧٠ في المائة من المشاركين المدربين قدراتهم على وضع سياسات وبرامج اجتماعية تقوم على الحقوق وتعزز الحماية الاجتماعية والتماسك والاندماج الاجتماعيين	

الأنشطة الرئيسية

٢١٩ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) وضع مجموعة مواد تدريبية بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المؤسسات الوطنية في المنطقة العربية بالتركيز على النهج والأدوات، بما في ذلك مجموعة من الأدلة التي تشمل مختلف المجالات المواضيعية والبرنامجية. وستركز الأدلة على المعارف القائمة بشأن هذه المسألة، على أن تشمل جوانب إضافية تعالج خصوصيات المنطقة العربية، خصوصاً في حالات النزاع وبناء السلام والأوضاع الانتقالية؛

(النشاط ٢-١) تنظيم اجتماع لفريق من الخبراء التقنيين بغية إجراء تقييم نقدي لمجموعة المواد التدريبية وإقرارها. وسيكون من بين المشاركين فيه خبراء إقليميون ووطنيون ملمون بخصوصيات المنطقة العربية والنهج الراسخة المتبعة في تعميم مراعاة المنظور الجنساني؛

(النشاط ٣-١) تنظيم ثلاث حلقات عمل دون إقليمية لبناء القدرات تضم الجهات المعنية ذات الصلة، بما في ذلك الآليات النسائية الوطنية والمنظمات غير الحكومية المعنية، لعرض مجموعة المواد التدريبية وتجريبها. وسيشارك في ذلك كبار ممثلي الآليات النسائية (بما في ذلك الوزارات ومجالس شؤون المرأة). وفي إطار متابعة حلقات العمل، ستوفر الإسكوا خدمات استشارية إقليمية ودعمًا تقنيًا للبلدان الأعضاء والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة بشأن تفعيل الخطط وتنفيذها؛

(النشاط ٢-١) تنظيم حلقات عمل تدريبية دون إقليمية عن مجموعة أدوات الإسكوا المعنونة "وضع سياسات الحماية الاجتماعية باستخدام نهج قائم على المشاركة في المنطقة العربية"؛

(النشاط ٢-٢) تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات في ثلاثة بلدان لدعم استخدام مجموعة الأدوات ووضع سياسات وبرامج اجتماعية تقوم على الحقوق، وتعزز الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي والاندماج الاجتماعي، وتوفير خدمات ملائمة للجميع.

ألف زاي - تيسير إنشاء الاتحاد الجمركي العربي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (٥٩٧ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٢٢٠ - لقد حدثت زيادة كبيرة في عدد اتفاقات التكامل الإقليمي وعدد البلدان الأطراف فيها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وكثيرا ما تتخذ اتفاقات التكامل الإقليمي شكل اتفاقات للتجارة التفضيلية تمنح كل عضو معاملة تفضيلية في الوصول إلى أسواق المشاركين الآخرين وتُصمَّم على نحو يهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء. كما يُعترف بهذه الاتفاقات باعتبارها أدوات لتحقيق أشكال أعمق من التكامل تتجاوز التدابير التقليدية وتتطلب مستويات أعلى لتنسيق السياسات، وهو أمر أكثر جدوى على الصعيد الإقليمي منه على الصعيد المتعدد الأطراف.

٢٢١ - وعلى خلفية الزيادة الكبيرة في مبادرات التكامل الإقليمي، أصبح التكامل العربي حتميا. ومستوى التكامل الاقتصادي في المنطقة، لا سيما فيما يتعلق بالتكامل التجاري، محدود جدا حاليا. وتوجد عدة مراحل للتكامل الاقتصادي، تتراوح من قدر أدنى إلى قدر أكبر من التكامل، ومراحله هي: (أ) اتفاق للتجارة التفضيلية محدود النطاق؛ (ب) منطقة تجارة حرة كاملة؛ (ج) اتحاد جمركي؛ (د) سوق مشتركة؛ (هـ) اتحاد اقتصادي؛ (و) اتحاد نقدي؛ (ز) تكامل اقتصادي تام أو كامل.

٢٢٢ - وقد اقتصر معظم تدابير التكامل التي اتخذتها البلدان العربية على المرحلتين الأوليين من التكامل الاقتصادي. وقد استُهلّت منذ سنوات عديدة مناقشات بشأن الانتقال من منطقة التجارة الحرة إلى اتحاد جمركي، ولكن لم يحرز بعدُ تقدم كبير، رغم التزام القادة العرب بإطلاق الاتحاد الجمركي العربي في أواخر عام ٢٠١٥ برعاية جامعة الدول العربية.

٢٢٣ - وإذا كان ثمة سبيل للدول العربية لإيجاد حلول مستدامة طويلة الأجل تُمكنها من الخروج من دائرة الفقر وتنويع اقتصاداتها واكتساب المزيد من المهارات التفاوضية، فينبغي لها بناء القدرات اللازمة لإجراء البحوث وتطوير القدرات التقنية من أجل تحسين التفاوض على الاتفاقات التجارية، وتحليل التأثير، وتحديد عناصر الربح والخسارة، وتقييم التنفيذ ورصده، وضمان تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الصدد، يطلب مقرر السياسات العرب على نحو متزايد المساعدة التقنية في مجال تحليل التجارة من أجل تيسير المفاوضات الجارية فيما بينهم ومع سائر الشركاء. والاتحاد الجمركي العربي هو أهم مشروع للتكامل في المنطقة خلال عقود من الزمان، وذلك نظراً إلى تأثيره المتوقع على اقتصادات البلدان الأعضاء من خلال قنوات مختلفة. وسيغير جدول التعريفات الجمركية الجديد الأسعار المحلية للسلع المستوردة، ويغير من ثم طلب المستهلكين على الواردات وعرض المنتجين المحليين لتلك السلع. وسوف تؤثر التغييرات في معدلات التعريفات لواردات الدولة الأولى بالرعاية والواردات الإقليمية، مقترنة بالتغير في تدفق الواردات، على تدفقات العائدات الجمركية. وسوف تُحدّد الآثار الإجمالية ما سينجم عن تكوين الاتحاد الجمركي العربي من آثار إيجابية أو سلبية على الرفاه.

٢٢٤ - وما برحت الإسكوا تشارك بنشاط في الجهود الجارية حتى الآن فيما يتعلق بالاتحاد الجمركي العربي من خلال تقديم المساعدة في عمليات النقاش والتفاوض. ويهدف هذا المشروع إلى مواصلة تطوير القدرات التقنية للخبراء العرب المشاركين في المفاوضات والخبراء المعنيين بتصميم السياسات الاقتصادية بغية مواءمة الاتحاد الجمركي العربي وإنشائه ورصده في البلدان المعنية وفهم الآثار المترتبة على إقامة الاتحاد. وسينطوي المشروع على دعم المناقشات المتعددة الدول في مجال التفاوض بشأن مختلف جوانب الاتحاد وتطوير القدرات الوطنية على تنفيذ أحكام الاتفاقات.

٢٢٥ - ومع تسليم الإسكوا بجدوى التدخلات المركزة على الصعيد القطري، إضافة إلى أموال المساعدة الإنمائية المطلوبة، فهي تتوقع أن تستفيد من الموارد الخارجة عن الميزانية وأموال البرنامج العادي للتعاون التقني من أجل تقديم المساعدة على الصعيد الوطني إلى الدول الأعضاء التي قد تطلبها في إطار متابعة حلقات عمل الإقليمية والبعثات الاستشارية التي تُوفد في إطار هذا المشروع.

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	هدف المنظمة: مساعدة البلدان العربية ومؤسساتها الإقليمية في التفاوض بشأن الاتحاد الجمركي العربي وإنشائه ورصد
٢٠,٠	العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: التنمية
٥٥,٠	الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا، البرنامج الفرعي ٣ (التنمية والتكامل الاقتصاديان)
١٥٠,٠	السفر
٤٠,٠	الخدمات التعاقدية
٣٥,٠	مصروفات التشغيل
٢٩٧,٠	حلقات العمل/التدريب
٥٩٧,٠	المجموع

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(مؤشر الإنجاز ١-١) أن يؤكد ٨٥ في المائة من المشاركين المدربين زيادة قدراتهم على اختيار تعريفات خارجية موحدة	(الإنجاز المتوقع ١) تحسين قدرات الدول الأعضاء والمؤسسات الإقليمية على التفاوض بشأن إطار عمل الاتحاد الجمركي العربي والاتفاق عليه، بما في ذلك اختيار تعريفات خارجية موحدة
(مؤشر الإنجاز ٢-١) أن تتخذ خطوات لاختيار تعريفات خارجية موحدة للسلع المستورد	(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز قدرات الدول الأعضاء على اتخاذ التدابير المطلوبة على الصعيد الوطني من أجل تنفيذ اتفاقات الاتحاد الجمركي العربي ورصدها وتقييم تأثيرها
(مؤشر الإنجاز ١-٢) أن يضع عدد من البلدان المستهدفة سياسات تتعلق بتحصيل الضرائب وتوزيعها على أساس المواد والتوصيات المقدمة	(مؤشر الإنجاز ٢-٢) أن يؤكد ٨٥ في المائة من المشاركين المدربين زيادة قدراتهم على رصد وتقييم تأثير اتفاقات الاتحاد الجمركي العربي

الأنشطة الرئيسية

٢٢٦ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (النشاط ١-١) إعداد مواد تدريبية بشأن أساليب اختيار تعريفات خارجية موحدة؛
- (النشاط ٢-١) تنظيم ثلاث حلقات عمل دون إقليمية للبلدان الأعضاء بشأن أساليب اختيار تعريفات خارجية موحدة؛
- (النشاط ٣-١) عقد حلقة عمل إقليمية واحدة للمنظمات الإقليمية بشأن الإطار المؤسسي للاتحاد الجمركي العربي؛
- (النشاط ١-٢) إعداد مواد تدريبية بشأن الخيارات والآليات المتاحة لتحصيل وتوزيع الضرائب المفروضة على الواردات؛
- (النشاط ٢-٢) إعداد مجموعة أدوات لرصد الاتحاد الجمركي العربي؛
- (النشاط ٣-٢) إعداد مواد تدريبية بشأن أدوات تحليل التأثير؛
- (النشاط ٤-٢) تنظيم ثلاث حلقات عمل دون إقليمية للبلدان الأعضاء بشأن أساليب جمع وتوزيع الإيرادات المتأتية من الضرائب على الواردات، لتمكينها من تقييم الكيفية التي يمكن بها توزيع الإيرادات على الاقتصاد ليصبح أكثر إنتاجية؛

(النشاط ٥-٢) تنظيم ثلاث حلقات عمل دون إقليمية للبلدان الأعضاء بشأن استخدام مجموعة الأدوات الخاصة برصد الاتحاد الجمركي العربي واستخدام أداة تحليل التأثير على الصعيد الوطني. وسيزود التدريب الدول الأعضاء بالقدرة على تحديد مدى امتثالها للاتحاد الجمركي العربي؛

(النشاط ٦-٢) تنظيم حلقة عمل للمنظمات الإقليمية بشأن رصد الاتحاد الجمركي العربي؛

(النشاط ٧-٢) تنظيم ثلاث حلقات عمل دون إقليمية للبلدان الأعضاء بشأن مجموعة أدوات تحليل التأثير، لتمكينها من تقييم أثر الانضمام إلى الاتحاد الجمركي العربي على الصعيد الوطني؛

(النشاط ٨-٢) إيفاد بعثات استشارية إلى الدول الأعضاء المختارة التي تطلب المساعدة على متابعة الدروس المستفادة من حلقات العمل التدريبية. وستقدم البعثات الاستشارية الدعم إلى البلدان في وضع السياسات وإنشاء النظم اللازمة لتنفيذ اتفاقات الاتحاد الجمركي العربي تنفيذًا فعالًا وتحقيق أقصى تأثير ممكن.

التذييل

قائمة موجزة بالمشاريع المقترح تمويلها من حساب التنمية خلال فترة

السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

(بدولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	اسم المشروع
١٠.٠٠٠.٠٠٠	ألف - برنامج الإحصاءات والبيانات
٥٣٠.٠٠٠	باء - إعداد السياسات القائمة على الأدلة في مجال الحكومة الإلكترونية للنهوض بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وتقديم الخدمات الحكومية وإعمال المساءلة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)
٥٦٠.٠٠٠	جيم - استراتيجيات التخفيف من أثر الخروج من ففة أقل البلدان نموا (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)
٣٩٥.٠٠٠	دال - تعزيز قدرات مجموعة مختارة من البلدان النامية على تقييم التقدم المحرز نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة في سياق المنتدى السياسي الرفيع المستوى (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)
٥٢٥.٠٠٠	هاء - تحديد الموارد المالية المحلية اللازمة للتنمية المستدامة في الجنوب الأفريقي (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)
٥٠٩.٠٠٠	واو - رصد التقدم المحرز نحو الإدارة المستدامة للغابات (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)
٣٩٠.٠٠٠	زاي - إجراءات السياسة العامة المستندة إلى أدلة بشأن النهوض بالشباب في أفريقيا (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)
٥٩٦.٨٠٠	حاء - تنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة في بلدان مختارة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)
٦٤٦.٠٠٠	طاء - تسخير السياسات التجارية والزراعية لدعم صغار المزارعين وتعزيز الأمن الغذائي (الأونكتاد، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا)
٥٤٧.٠٠٠	ياء - تسخير التجارة غير الرسمية عبر الحدود لتمكين المرأة والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي في منطقة البحيرات الكبرى (الأونكتاد)
٥٩١.٠٠٠	كاف - القيمة المضافة من منتجات القطن الثانوية في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الأونكتاد)
٥٠١.٠٠٠	لام - تسخير السياسات الإنمائية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجنوب الأفريقي (الأونكتاد، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)
٥٩٩.٠٠٠	ميم - مؤشرات لتقييم القدرات الإنتاجية لغرض وضع سياسات تستند إلى الأدلة في البلدان النامية غير الساحلية (الأونكتاد، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)
٥٥٩.٠٠٠	نون - تسخير البيانات المتعلقة بنوعية الهواء لوضع السياسات في المجالين الصحي والبيئي في أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع موئل الأمم المتحدة)

المبلغ	اسم المشروع
٥٤٥ ٠٠٠	سين - تعزيز القدرة على إدارة المعلومات المستمدة من تقارير الشركات عن مدى توافر مقومات الاستدامة في أنشطتها في بلدان أمريكا اللاتينية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)
٤٥١ ٠٠٠	عين - السياسات الحضرية الوطنية المستدامة والشاملة للجميع والقائمة على الأدلة في ثلاث دول عربية مختارة (موئل الأمم المتحدة، بالتعاون مع الإسكوا)
٤٥٣ ٠٠٠	فاء - نظم المساءلة لقياس مدى صلاحية سياسات المدن المستدامة ورصدها والإبلاغ عنها في أمريكا اللاتينية (موئل الأمم المتحدة، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)
٨٠١ ٠٠٠	صاد - السياسات القائمة على الأدلة والمتعلقة بتحسين سلامة المجتمعات في مدن أمريكا اللاتينية وأفريقيا (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع موئل الأمم المتحدة)
٧٢٦ ٠٠٠	قاف - مواءمة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مع أطر التخطيط في أفريقيا (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)
٦٢٥ ٠٠٠	راء - أطر المساءلة والسياسات القائمة على الأدلة لتخطيط التنمية في أفريقيا (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)
٥٥٠ ٠٠٠	شين - تحسين رصد الحماية الاجتماعية في أفريقيا (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)
٥٠١ ٠٠٠	تاء - نظم المساءلة بشأن الإدارة المستدامة للغابات في بلدان القوقاز وآسيا الوسطى (اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالتعاون مع الفاو)
٤٩٩ ٠٠٠	ثاء - السياسات القائمة على الأدلة وآليات المساءلة بشأن الإسكان والتنمية الحضرية المستدامين في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا (اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالتعاون مع موئل الأمم المتحدة)
٥٦٤ ٠٠٠	حاء - الطاقة المستدامة للجميع في أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى (اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)
٦٨٢ ٠٠٠	ذال - البيانات الضخمة لقياس الاقتصاد الرقمي وتعزيزه في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع الأونكتاد)
٦١٥ ٠٠٠	ضاد - معالجة التحديات الاجتماعية - البيئية الجسام في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)
٧٨٨ ٠٠٠	ألف ألف - جداول المدخلات والمخرجات للسياسات الصناعية والتجارية في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)
٧٥٠ ٠٠٠	ألف باء - التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع الأونكتاد)
٦٧٠ ٠٠٠	ألف جيم - آليات مبتكرة للمؤسسات المالية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من أجل تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)
٦٦٦ ٠٠٠	ألف دال - السياسات القائمة على الأدلة للاستخدام المستدام للموارد الطبيعية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)
٦٦٦ ٠٠٠	ألف هاء - تطوير المؤسسات لتحسين تقديم الخدمات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في غربي آسيا (الإسكوا، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)

المبلغ	اسم المشروع
٣٠١٠٠٠	ألف واو - تعزيز العدالة الاجتماعية في بلدان مختارة في المنطقة العربية (الإسكوا)
٥٩٧٠٠٠	ألف زاي - تيسير إنشاء الاتحاد الجمركي العربي (الإسكوا)
٢٨٣٩٨٨٠٠	المجموع

المرفق الثاني

موجز إجراءات المتابعة التي اتخذت لتنفيذ التوصيات ذات الصلة التي قدمتها هيئات الرقابة

وصف موجز للتوصية

الإجراء المتخذ لتنفيذ التوصية

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

(A/68/7، الفصل الثاني)

توصي اللجنة الاستشارية بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يقدم في مشروع ميزانيته المقبلة معلومات إضافية عن إدارة حساب التنمية، بما في ذلك إجراء تقييم بشأن مدى ملاءمة الترتيبات الحالية (الفقرة ثالث عشر ٧).

تولى حساب التنمية، منذ إنشائه في عام ١٩٩٨، برجمة ٣٤٨ مشروعاً بمبلغ إجمالي قدره ١٩٢ مليون دولار. وخلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، سيكون هناك ١٨٩ مشروعاً في حاجة إلى للاستعراض والرقابة من قبل الفريق المعني بحساب التنمية، الذي سيؤدي مهام تتعلق بما يلي: (أ) تمة حاجة إلى برجمة ٣٣ مشروعاً في الشريحة العاشرة، من خلال استعراض وثائق المشاريع والمساعدة في صرف المخصصات؛ وتمة حاجة إلى إطلاق الشريحة الحادية عشرة وإلى استعراض المذكرات المفاهيمية لعدد من المشاريع يتراوح بين ٤٥ و ٥٠ مشروعاً وإعداد ملزمات الميزانية الخاصة بها؛ (ب) تمة حاجة إلى رصد ٥٩ من مشاريع الشريحة التاسعة و ٣٣ من مشاريع الشريحة العاشرة رسداً فعالاً، بأساليب منها إجراء مشاورات متواصلة مع الكيانات المنفذة واستعراض التقارير المرحلية لنهاية السنة؛ (ج) ستكون تمة حاجة إلى استعراض تقارير التقييم النهائية لـ ٥٢ من مشاريع الشريحة الثامنة وتقييم تلك التقارير إضافة لـ ٣٢ من التقييمات الخارجية لمشاريع الشريحة السابعة التي لم تُستعرض أو لم ترد بعد.

ويتولى الإدارة اليومية لحساب التنمية فريق مكرس يتألف من ثلاثة من أخصائيي البرامج (ف-٥، ف-٤، وف-٢) في مكتب تنمية القدرات التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وقد أنشئت وظائفهم بموجب قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٦٤ و ٢٤٦/٦٨، في إطار الباب ٩ من الميزانية البرنامجية (الشؤون الاقتصادية والاجتماعية). ويُقدّم كبار الموظفين في مكتب تنمية القدرات دعماً إضافياً متواصلاً، بما في ذلك الدعم المتعلق بالمسائل الإدارية ومسائل السياسات العامة (رئيس المكتب) ومسائل الميزانية والمالية (كبير الموظفين الماليين). وتُستكمل هذه الموارد من خلال الاستعانة بمتدربين داخليين يساعدون في إدارة بيانات الشبكة الداخلية (وإعداد ملزمة الميزانية). وخلال فترة السنتين الماضية، نجحت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الحصول على خدمات خبير معاون لمدة سنتين، بتمويل من برنامج الخبراء المعاونين من خلال جهة مانحة ثنائية. ومن خلال هذه الوظيفة، تمكّن مكتب تنمية القدرات من تقديم الدعم إلى أعمال فرقة العمل المعنية بالتقييم، واستعراض ٦٨ تقييماً في الشرائح الست الأولى و ٢١ تقييماً من تقييمات الشريحة السابعة البالغ عددها ٦٦ تقييماً، كمساهمات في

وصف موجز للتوصية

الإجراء المتخذ لتنفيذ التوصية

التقرير المحلي الثامن الذي قدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة (A/68/92) وإصدار "دليل سريع عن التقارير النهائية".

وستكون المهام الرئيسية المتصلة بالتقييم لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ هي إكمال الدراسة المتعمقة للتقييمات الـ ٤٥ المتبقية في الشريحة السابعة، وتقديم توجيهات بشأن تقييمات الشريحة الثامنة البالغ عددها ٥٢ تقييما والتي سُنختم في نهاية عام ٢٠١٥، واستعراض التقارير النهائية والتقييمات الخارجية البالغ عددها ٥٢ تقريرا وتقييما. ويتعين على مكتب تنمية القدرات إعداد التقرير المحلي العاشر للجمعية العامة، وأن يقوم، على سبيل الأولوية القصوى، باستخلاص الدروس المستفادة من برجة الشريحة الحادية عشرة. وتمثل مهمة أخرى في إنشاء قاعدة بيانات لإدارة المعارف المتعلقة بالبرجة والتقييم وكذلك العمل مع الكيانات المعنية لضمان استخدام نتائج التقييمات عند برجة شرائح جديدة. كما يخطط مدير البرامج لتعزيز مهمة الرصد من خلال تقديم المشورة الفعالة والأنية إلى المشاريع الجاري تنفيذها في الشريحتين التاسعة والعاشر والبالغ عددها ٩٢ مشروعا.

تعد استقلالية التقييم شرطا بالغ الأهمية، حيث يُكفل في جميع التقييمات. والخبراء الاستشاريون الخارجيون تتولى تعيينهم الوحدات المعنية بالتقييم لدى الجهة المنفذة ويضطلعون على نحو مستقل بمسؤولية إجراء التقييم وتقديم تقرير التقييم النهائي. ويُتوقع أن تمثل جميع التقييمات للمبادئ التي أرساها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم من أجل تقييم المساعدة الإنمائية، من حيث الأهمية والفعالية والكفاءة والأثر والاستدامة.

توصي اللجنة الاستشارية بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يكفل تنفيذ العمليات الجديدة بطريقة تكفل استقلال الجهة التي تجري التقييم من أجل تجنب أي تضارب محتمل في المصالح (الفقرة ثالث عشر-٨).

حساب التنمية والبرنامج العادي للتعاون التقني يكمل أحدهما الآخر على نحو جيد. وفي حين أن البرنامجين لديهما أهداف متماثلة، فإن نُهج برمجتهما وتنفيذهما ورصدهما وتقييمهما تتباين تباينا جليا.

تتوقع اللجنة الاستشارية أن تستمر كفاءة التكامل بين البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب التنمية، وأن يتواصل تحسينه بغية تعظيم التأثير المشترك للأنشطة المنفذة من خلال هاتين الآليتين (الفقرة خامسا-١١٤).

فحساب التنمية يُموّل تدخلات متوسطة الأجل تُنفذ على مدى فترة تصل إلى أربع سنوات، وذلك في المقام الأول على الصعيد دون الإقليمي، ولكن أيضا على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وتستهدف بلدانا بعينها، ويركز على احتياجاتها الإنمائية الخاصة.

ويُموّل البرنامج العادي للتعاون التقني تدخلات مُحددة وقصيرة الأجل وصغيرة النطاق، حيث تقوم على الطلب وتستجيب بطريقة مرنة لاحتياجات إنمائية وطنية كثيرا ما تكون عاجلة ويتعدّر التنبؤ بها. ويُنفذ العديد من هذه التدخلات موظفون عاديون ذوو خبرة أو مستشارون إقليميون وأقاليميون يُموّل وظائفهم من البرنامج العادي للتعاون التقني ويُلحقون بكيانات اقتصادية واجتماعية مختلفة تابعة للأمانة العامة.

وصف موجز للتوصية

الإجراء المتخذ لتنفيذ التوصية

ويتضمن البرنامج العادي للتعاون التقني مكونا كبيرا من المساعدة المؤقتة العامة يتيح للمنظمة ضمان الحصول على خدمات خبراء مختصين في مجال التنمية القطاعية والتنمية الشاملة لعدة قطاعات، في حين أن عنصر الموارد البشرية لحساب التنمية صغير ولا يدعم وظائف المساعدة المؤقتة. ويعمل كلا البرنامجين ضمن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي الأوسع نطاقا، بما في ذلك الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة، ويهدفان إلى سد ثغرات تنمية القدرات في مجالات متخصصة تقع خارج الأولويات والخبرات الفنية للمنظمات الإنمائية الأخرى.